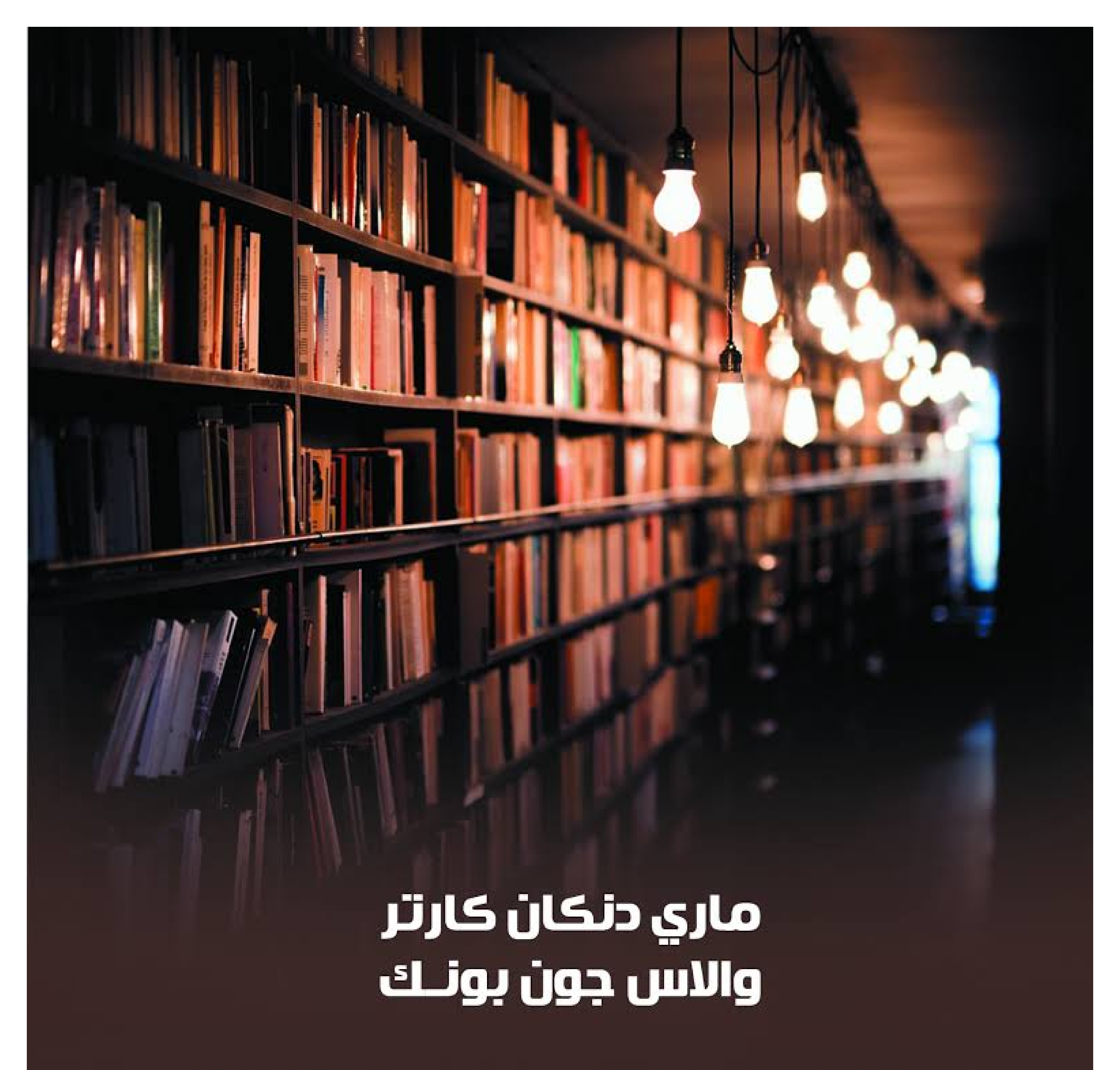


ماري دنكان كارتر
والاس جون بونـك

اختيار الكتب للمكتبات
فن وعلم

تقديم ومراجعة
د. جمال عبد السلام

ترجمة
حبيب سلامة

ماري دنكان كارتر

والاس جون بونك

اختيار الكتب للمكتبات

فن وعلم

ترجمة

حبيب سلامة

تقديم ومراجعة

د. جمال عبد السلام

الكتاب: اختيار الكتب للمكتبات.. فن وعلم

الكاتب: ماري دنكان كارتر، والاس جون بونك

ترجمة: حبيب سلامة

تقديم ومراجعة: د. جمال عبد السلام

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

دنكان كارتر، ماري / جون بونك، والاس

اختيار الكتب للمكتبات.. فن وعلم / ماري دنكان كارتر، والاس جون بونك, ترجمة: حبيب سلامة، تقديم ومراجعة: د. جمال عبد السلام

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٥٩ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٠ – ١٤١ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٤٦٩٠ / ٢٠٢١

اختيار الكتب للمكتبات

فن وعلم





تقديم

ينشغل كتاب " فن اختيار الكتب للمكتبات" بالقارىء العام، فيتوجه له بالخطاب بالرغم من أن مؤلفاه معنيان أساسا بالحديث إلى أمين المكتبة، فهدف الكتاب – كما أعلنا في تقديمهما له– يتمثل في شرح الأسس والمعايير الواجب اتباعها في عملية اختيار الكتب التي يتم تزويد المكتبات بها.

ومن المعروف أن المكتبات العامة تلقى نصيبا أكبر من الاهتمام، كلما زاد الوعي بحجم المكتبة سواء أكانت صغيرة الحجم أم متوسطة أم كبيرة، دون إغفال الحديث عن المكتبات الجامعية والمدرسية.

واهتمام الكتاب مباشرة بأمين المكتبة ينطوي على اهتمام كبير بالقارىء الذي يقصدها، فأمناء المكتبات وأخصائيي المعلومات وظيفتهم الأساسية هي خدمة القارئ والباحث من خلال توفير العديد من الخدمات مثل: خدمة الإرشاد والتوجيه والتي تعد من الخدمات الضرورية التي تقدمها المكتبة العامة، فهي بيت البحث العلمي، فكل طلاب البحث العلمي مهما كان مجال بحثهم يلجؤون إليها لاحتواؤها على العديد من الكتب الهامة والحيوية وفي كافة فروع العلم والمعرفة، الأمر الذي يمكِّن الباحثين من الحصول على المراجع بكل سهولة ويسر ودون أن يتكلفوا تكاليف مادية عالية.

ويلفت المؤلفان الانتباه إلى أن المكتبة العامة في المدينة، تمثل تنوعاً أوسع بين الرواد والخدمات، من أي نوع آخر من المكتبات، بحيث تعتبر

مشاكلها أعم المشاكل وأكثرها مشاركة- إلى حد ما على الأقل- بين الأنماط الأخرى من المكتبات. إذ يمكن القول بأن مشاكل كل المكتبة الخاصة، والمكتبة المدرسية، والمكتبة الجامعية، هي مجرد حالات خاصة من مشاكل المكتبة العامة.

وتعدّ المكتبة من المعالم الرئيسية الدالة على ثقافة الشعوب والأفراد، فهي مصدرُ حصول الباحثين والدارسين على المعلومات والبيانات التي يحتاجون إليها، وقد تطوّرت المكتبات وتنوّعت على مدار الأيام والعصور، بفضل تطور وسائل حفظ وتثبيت النصوص وتبادلها، وقد ازدهرت في بعض الفترات واندثرت في فتراتٍ أخرى، ولم تقتصر الآن هذه المكتبات على الكتب الورقية بل أصبحت هناك الخدمات الالكترونية التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات تحت تنظيمٍ من مسؤولي المكتبة.

والمكتبة ببساطة هي مكان حفظ الكتب، والحفظ هنا بمعنى الجمع والضم معا، وقد عرف الإنسان منذ القدم المكتبات، فعلى ضفاف النيل نشأت مكتبة أسموها دار الكتب وكتبوا عند مدخلها: " هنا مكان شفاء الروح "..حدث ذلك في مصر القديمة قبل الميلاد بنحو ثلاثة آلاف عام ودون المصريون كل ما يتعلق بالنظم والتاريخ والطب واحتفظوا به في هذه المكتبة، كما أوضحت الدراسات الأدبية الحديثة وجود مكتبة تضم حوالي ثلاثة آلاف وثيقة تتعلق بالشؤون الادارية والأدبية في وادي الفرات ترجع إلى الفترة من ٢٧٠٠ إلى ١٩٠٠ ق.م ومن أشهر ما عرف مكتبة نينوي وبابل حيث استعمل الخط المسماري.

وفي المجتمعات التي تقل فيها نسب التعليم والقراءة يكثر الخلط بين مفهوم المكتبة العامة وما تحمله من أهمية ورسالة ودور ثقافي رئيسي في المجتمع، وبين أماكن بيع الكتب أو المكتبات التجارية، ورغم أهمية تلك الأماكن إلا أنها ليست مناط اهتمام مؤلفي الكتاب، فقد انصب اهتمامهما على ما تتطلبه حاجات موضوع اختيار واقتناء الكتب لطلبة علم المكتبات، الذين يتم إعدادهم وتأهيلهم ليكونوا أمناء للمكتبات في المستقبل.

ومن العوامل المؤثرة في الاختيار : نوع المكتبة، حجم المكتبة، المجتمع، المجموعة قوتها او ضعفها، موقع المكتبة، التيارات الفكرية المعاصرة، الميزانية... الخ ويأتي على رأس هذه العوامل نوع المكتبة، فالمكتبة العامة الكبيرة يجب أن تكون جانباً مهماً في حياة المجتمع حيث تخدم كل الأعمار من الطفل إلى الشيخ المسن، ومن محدود التعليم إلى الجامعي ومابعد الجامعي في مراحل الدراسات العليا، ومن القارىء العادي إلى الطالب والباحث، ومن الباحث عن الترفيه والتسلية إلى اولئك المهتمين بقراءات في مجالات أعمالهم المختلفة : صناعية، زراعية، وغير ذلك.

وأهم العقبات التي تواجه من يقوم عملية الاختيار هنا تتمثل في معرفة المجتمع، وتكون بدراسة خاصة أو دراسة عامة او عن طريق برنامج العلاقات العامة، وعموما فاسس الاختيار في المكتبة العامة يجب ان تتماشى مع ظروف المنطقة التي تخدمها، وفي حدود رغبات القراء على اختلاف ميولهم ورغباتهم وأيضا تباين مستوياتهم الثقافية. والعمل على اختيار الكتب التي تعمل على إثراء معلوماتهم وتطوير قابلياتهم وانمائها، والتعرف على موضوعات الساعة التي يهتم بها المجتمع، ومحاولة اختيار

أحسن الكتب لأحسن المؤلفين وإمداد المكتبة بكل حديث والابتعاد عن الميول الشخصية او الانحياز لجماعة دون اخرى. والاختيار في المطلق هو عملية مقارنة وموازنة وتقدير بين مادتين أو أكثر لتبيان أيهما يجب توفيره للمكتبة. كما أن الاختيار يحدد الاوليات لمصادر المعلومات التي يجب ان تقتني وتؤمن الحد الادنى من التوازن في المجموعات والموضوعات التي تدرس في الجامعة.

ويتم اختيار الكتب في المكتبات العامة تبعاً للمعايير التي وضعها اتحاد المكتبات الامريكية، وهي تفيد في الاختيار وفي الفهرسة والتصنيف، حيث تعطي ارقام تصنيف ورؤوس موضوعات، وتحتوي على الكتب الانجليزية فقط. وقد روعي في اختيار الكتب أن تكون عامة وليس للمتخصصين،وتدرج معلومات ببليوغرافية كافية عن الكتاب، وتميز الكتب الجيدة بنجمة، كما أنها تفيد في تقييم مجموعة المكتبة لأنها تعد قائمة قياسية.

وهذه الأداة في ثلاثة أجزاء. الأول مصنف تبعاً لتصنيف ديوي الطبعة المختصرة، والثاني كشاف بالمؤلف والعنوان والموضوع، أما الجزء الثالث فدليل بالناشرين. وهي مجموعة جيدة ٧٥% كتب قياسية يمكن اعتمادها في عملية الاستبعاد. وقد تم تحميل هذه الأدوات على الأقراص المدمجة حيث تستطيع المكتبات اقتناءها بدلاً من الأصول الورقية.

***

ومن الطبيعي أن تختلف المعايير باختلاف الأغراض في حالات المكتبات متوسطة الحجم أو الصغيرة التي تعاني مشكلات مالية ناجمة أساسا عن ضعف الموارد والمخصصات مما يتسبب في مشكلات تتعلق باقتناء الكتب. وكل ذلك بالنسبة للمكتبات العامة، أما المكتبات المدرسية

فهي وحدة اساسية من مكونات العملية التعليمية ووجودها يمثل ظاهرة حضارية، إذ أن تقدم أي بلد يتطلب نظاماً تعليمياً صارماً.

وتسعى المكتبة المدرسية إلى دعم المنهج الدراسي، بحيث يجد المدرس في مجموعتها ما يساعده على تفهيم الطلبة دروسهم. وأسس اختيار الكتب للمكتبة المدرسية تدور حول ثلاث فئات من الكتب هي :الكتب التعليمية والكتب التثقيفية وكتب التسلية، فالكتب التعليمية تحتاجها المكتبة المدرسية لتنفيذ برامجها الدراسية ولعل هذا ما يميزها عن المكتبة العامة..أما الكتب التثقيفية فهي التي تشرح للطالب طبيعة المجتمع الذي يعيش فيه وعلاقته بالمجتمعات الأخرى، والكتب التي تسهم في تربية الطالب وكتب التربية الوطنية للأخذ بيده ليكون مواطناً صالحاً. وكتب التسلية فهي كتب الهوايات التي يمارسها الطلبة أي كتب تنمية المواهب الخاصة كالرسم والتمثيل.. والكتب القصصية الجيدة، وكتب الرحلات حيث أن الطلبة بحاجة إلى كتب تساعدهم على اجتياز مرحلة النمو الفكري.

وبالنسبة للمكتبة الجامعية فهي تتميز بأنها مفتوحة النهاية إذ لا يمكن أن نضع حداً لنمو مجموعتها، لأن المعرفة البشرية لا تتوقف عند حد معين بل تستمر إلى ما لا نهاية. والميزة الثانية للمكتبة الجامعية هي الشمول والتجميع حيث أنها تختار من كل فروع المعرفة البشرية، كما أنها تميل إلى تلبية احتياجات التدريسي قبل حاجات البحث العلمي.

وهناك عوامل لها أهميتها في عملية الاختيار في المكتبة الجامعية ومنها حجم الجامعة والتوزيع الجغرافي لكلياتها، كما أن المفاهيم الدراسية وطرق

التدريس، والبحث العلمي له أثره، كما أن لسياسة الجامعة وخططها دوراً بارزاً في توجيه اختيار المواد نحو النمو والتطوير.

***

وأيا ما كان نوع المكتبة، فإن أهم وأول مسئولية للمختصين بها هي اختيار الكتب التي يحكم عليها بأنها ستكون أحسن كتب لمكتبتهم، وحينما تتخذ القرارات وتنفذ، يصبح أهم عمل بالنسبة للمكتبي هو تزويد الأفراد بالكتب التي يرونها أحسن قيمة ومنفعة بالنسبة لهم. ودرجة رضاء القارئ على المكتبة تتوقف مباشرة على أنواع الكتب التي ييسرها المكتبي لاستخدام القارئ. فإذا ما دأب الأمين على اختيار كتب عديمة الأهمية أو المنفعة بالنسبة لقرائه، فإنه لا ينتظر رضاءهم عن المكتبة، بل قد يتسبب في صرفهم عنها وبالتالي تفقد المكتبة مبرر وجودها الأساسي وهو ارتياد القراء لها.

لذلك فثلاثة أرباع عدد صفحات الكتاب يخصصها المؤلفان لدراسة كافة الجوانب المتعلقة بعملية اختيار كتاب ما ليكون معروضا على أحد الأرفف بمكتبة عامة، أما الربع الباقي فيتطرق لجوانب مكملة لعملية الاختيار وإن كانت لا تقل عنها أهمية، ومنها لفت الانتباه على أن المواد المعروضة بالمكتبة لم تعد تقتصر على الكتب فقط، بل إنها في زماننا اتسعت لتشمل وسائط كثيرة كان منها وقت تأليف الكتاب وسائط الميكروفيلم، واليوم هناك الأقراص المدمجة والممغنطة وغير ذلك من وسائط يسري عليها ما يسري على اختيارات الكتب من معايير واعتبارات.

***

ويشير المؤلفان إلى قضية الرقابة على المواد التي يتم اختيارها للمكتبات، ويعرضان للآراء المختلفة في هذا الشأن، بين موافق ورافض لأي رقابة على الأفكار، مع التأكيد على أن الخط الفاصل بين ما هو مسموح به اجتماعياً، وما هو خطر من الوجهة الاجتماعية، غير محدد، فهو يتحرك من وقت لآخر، ومن مكان إلى مكان في نفس العصر الواحد.

وآخر ما تناوله الكتاب يتعلق بمسح المكتبات واستبعاد بعض الكتب منها، فثمة كتب تفقد قيمتها بالتقادم مثل الكتب المحتوية على نظريات علمية ثبت عدم صحتها أو تجاوزها الزمن باكتشافات أحدث قللت من قيمتها، وربما يكون بالمكتبة كتب تم ضمها عن طريق الخطأ وما كان يجب ضمها بالأساس، وعموما فتنقية المكتبة، شأنها شأن الاختيار الأصلي لها، تحتاج إلى تمييز، فالتنقية في مكتبة بالذات تحتاج إلى حكم مبني على عوامل لا يعرفها فقط إلا المكتبي في هذه المكتبة بالذات. والمبادئ العامة للتنقية، مثل المبادئ العامة للاختيار، يجب أن تفسر وتطبق وفقاً لنوع المكتبة وطابع المادة، وسوف تطبق بالتأكيد وفقاً لطابع المكتبي الذي يقوم بالعمل.

د. جمال عبد السلام



مقدمة المؤلفان

حينما يجلس مؤلف إلى مكتبه ليضع كتاباً، فإن الصفحات البيضاء المبسوطة أمامه يمكن أن تسود بوجهة نظر واحدة، أو نص واحد من مختلف النصوص التي يمكن أن يعالج بها الموضوع الذي يتناوله. والمؤلف مضطر أن يحدد أولاً تلك الوجهة التي سيسلكها عند معالجة الموضوع من بين الاحتمالات الممكنة، على أن يترك الباقي، غير مكتوب، في خياله. ومع ذلك فإن المؤلف حينما يتابع عملية الكتابة، قد تقفز رغبة من ذاتها تتطلب منه أن يلاحقها في اتجاهات لم يسبق له التفكير إطلاقاً في أن يكشف عنها. وقد يتحتم عليه في بعض الظروف أن يقودها، كالحصان الجامح الذي يريد أن ينفلت زمامه من يد قائده، فيوجهه بجهد عنيف نحو الطريق المرسوم. وهذا يؤدي بالكاتب إلى إلقاء عدد كبير من الصفحات في سلة المهملات.

ولقد حاول مؤلفا هذا الكتاب أن يقودا فكرته عبر الطريق المستقيم الضيق الذي رسماه من قبل، وفق ما تتطلبه حاجات موضوع اختيار واقتناء الكتب لطلبة علم المكتبات. ولم يكن في عزمهما أن يكتبا موسوعة يستخدمها المحنكون في المهنة. ولعل أثر هذا القرار يتضح من أسلوب معالجة الموضوعات في الكتاب، مثل الباب الأول عن الأسس العامة لاختيار الكتب. فقد اختيرت له بعض النصوص التقليدية القليلة لتوضيح أثر المفاهيم المستقرة في أذهان المكتتبين عن أغراض المكتبة، على مدى تفسيرهم لهذه الأسس. ولم تجر محاولة ما لتقديم معالجة كاملة لكل نصوص هذه الأسس.

ولم يحاول المؤلفان أن يصفا اتجاهاً بعينه حتى يتمسك به القارئ، لأن من الخير، بالنسبة للشخص البادئ في ممارسة هذ العمل، أن يستعرض مختلف وجهات النظر بدلاً من الاكتفاء بدراسة وجهة نظر بعينها. كما يقدم الفصل الخاص بالببليوجرافيات القومية والتجارية مثلاً واضحاً آخر عن الطبيعة المدخلية لهذا الموضوع. فإن عدد الببليوجرافيات المعروضة محدد للغاية، والمناقشة فيها تستهدف خير هؤلاء القراء الذين يفترض عدم توفر الخبرة الكافية لديهم في استخدام هذه الببليوجرافيات. كما قصد أيضاً بقائمة المراجع الملحقة بنهاية هذا الكتاب، أن تكون مدخليه أيضاً دون محاولة لجعلها شاملة شمولاً تاماً.

وتركيز البحث في هذا الكتاب يدور حول المكتبة العامة، ولو أن أنواعاً أخرى من المكتبات قد عرضت في أثناء الدراسة لتوضح بعض التغيير الذي يحدث بسبب اختلاف نوع المكتبة. وإنه لفي اعتقاد مؤلفي هذا الكتاب أن المكتبة العامة في المدينة، تمثل قنوعاً أوسع بين الرواد والخدمات، من أي نوع آخر من المكتبات، بحيث تعتبر مشاكلها أعم المشاكل وأكثرها مشاركة– إلى حد ما على الأقل– بين الأنماط الأخرى من المكتبات. إذ يمكن القول بأن مشاكل كل المكتبة الخاصة، والمكتبة المدرسية، والمكتبة الجامعية، هي مجرد حالات خاصة من مشاكل المكتبة العامة.

وفي غضون هذا الكتاب، أجريت محاولة قصد بها تقديم صورة عن عملية اختيار الكتب برمتها منذ بدء الإعلان عن ظهور كتاب، ثم تقييمه قصد إضافته للمجموعة المكتبية، ثم الحصول على البيانات الببليوجرافيا وأخيراً عملية الاقتناء. وإنه ليؤمل أن تكون هذه الصورة الشاملة التي أخذ

الكتاب مهمة تقديمها، نافعة لكل أولئك الذين يتابعون عملهم في فن اختيار الكتب أو الذين يؤهلون أنفسهم للدخول في هذا المضمار.

وإننا لنذكر بخالص الود المعاونة التي قدمها إلينا الكثيرون ويدين المؤلفان بامتنان خاص للدكتور رودلف هـ. شلسنس، رئيس قسم المكتبات بجامعة ميتشجان، لتشجيعه لهما في أثناء عملية الكتابة الطويلة ولقراءته بعض أجزاء من الأصل المخطوط، ولتعديلاته وتغيراته الواعية للغاية في أثناء انشغال المؤلفان بواجبتهما الوظيفية في فترة عملهما الرسمي.

وللدكتور راسل ابدلاك أستاذ علم المكتبات بجامعة ميتشجان، والمستر جون هافنرختر، أمين المكتبة المساعد بمكتبة كلية ميتشجان الشرقية، والآنسة فورديكا فينيمان، رئيسة قسم الاستعارة بمكتبة شيكاغو العامة.. لقراءتهم أجزاء من الأصل المخطوط، ولمعاونتهم الكريمة في تقديم مقترحات نافعة للتحسين. أما السيدة جويس ج ج. بونك، زوجة المؤلف الثاني فلها فضل المعاونة القيمة في قراءة تجارب الطبع، وفي إعداد الكشاف، وفي تحاشي أخطاء كان لابد من حدوثها، محاولة منها في أن يتحول الأصل المخطوط إلى مطبوع ناجح.

المؤلفان

الفصل الأول

أسس اختيار الكتب

مقدمة

ينشغل المكتبيون كل يوم في أداء مهام كثيرة مختلفة، فهم يفتحون أبواب المكتبة كل صباح ويسارعون إلى تجميع إحصاءات اليوم السابق، ويرتبون مكاتبهم، ويخلونها من بقايا عمل اليوم السابق استعداداً لعمل اليوم الجديد، ثم يباشرون عملية إعادة الكتب المرتدة إلى أماكنها على الرفوف، وينسقون القصاصات، ويفرزون البطاقات ثم يحيون أول زائر للمكتبة بتلك الحماسة المشرقة التي تأتي بها مطلع يوم جديد.

والشخص العادي الذي يستطلع عمل المكتبة يوماً بعد يوم، قد يسائل نفسه: ما هي أهم عملية في كل هذه الوظائف التي تؤدى؟ هل هي عملية ختم الكتب بخاتم المكتبة لإثبات ملكيتها؟ أم هي عملية الإجابة عن استشارات المراجع؟ أم هي مساعدة القارئ وإرشاده ليفهم تلك الدفائن التي ينطوي عليها فهرس البطاقات بالمكتبة؟ أم هي عملية استلام الكتب من البائع ومطابقة الفواتير على أوامر الشراء؟ أم هي فهرسة الكتب؟ أم هي إعداد البطاقات وجيوب الكتب؟؟ والواقع أن العمل الأساسي للمكتبي غير واضح بحيث لا يلحظه المشاهد له، أو حتى إذا شاهده فقد يسيء فهم العمل الذي يشغله المكتبي. فرئيس القسم الذي يجلس إلى

مكتبه بهدوء، ومعه نسخة من "أسبوعين الناشرين" أو أية مجلة متخصصة للمكتبات، وكذلك رئيس قسم الإعارة وهو يقلب صفحات مجلة أخرى، أو الأمين الأول وهو يقرأ باب التعريف بالكتب الجديدة.. فإن تلك الأعمال غير المرئية تمثل أهم جانب من وظيفة المكتبي: وهي اختيار الكتب التي يحكم عليها بأنها ستكون أحسن كتب لمكتبته.

وحينما تتخذ القرارات، وتنفذ، يصبح أهم عمل بالنسبة للمكتبي هو تزويد الأفراد بالكتب التي يرونها أحسن قيمة ومنفعة بالنسبة لهم. ودرجة رضاء القارئ على المكتبة تتوقف مباشرة على أنواع الكتب التي ييسرها المكتبي لاستخدام القارئ. فإذا ما دأب الأمين على اختيار كتب عديمة الأهمية أو المنفعة بالنسبة لقرائه، فإنه لا ينتظر رضاءهم عن المكتبة.

* * *

ومع ذلك سوف يختلف تفسير عبارة "أحسن الكتب المكتبية" باختلاف الأغراض التي يرى الأمين مكتبته تقوم بأدائها. وقد يشعر الأمين أن عدم رضاء القارئ ربما يكون محتملاً إذا كان سببه أن المكتبة لم تتمكن من تزويده بالكتب التي يريدها، في حين أن المكتبي نفسه يعتقد أن هذه الكتب كانت غير ملائمة لأغراض المكتبة. وقد ينتهي المكتبيون أنفسهم إلى اتخاذ قرارات متناقضة بالنسبة لقيمة كتاب معين، وهذه الآراء المتعارضة تصبح مفهومة للإنسان في اللحظة التي يدرك فيها أن هؤلاء المكتبيين يحملون آراء مختلفة فيما يتعلق بأغراض المكتبة. فإن أحسن كتاب للترفيه عن القارئ، قد لا يكون هو أحسن كتاب لتعليمه وتنوير فكره. وكل

مكتبي بالذات قد يركز اهتمامه على غرض واحد من هذه الأغراض في مكتبته الخاصة. ولذلك فإننا نرى أن من الضروري قبل البدء في مناقشة أسس الاختيار، أن نناقش الأغراض التي تتجه هذه الأسس إلى تأييدها، وأن نناقش وجهات النظر المختلفة التي يفسر بها المكتبيون هذه الأغراض.

أغراض المكتبة العامة

إن أوسع أغراض المكتبة العامة هو ما يحسن تسميته بالغرض التربوي أو التثقيفي. وقد فسر هذا الغرض بطرق مختلفة. ويرى أصحاب هذا المذهب أن مهمة المكتبة هي محاولة تزويد الناس بالمعلومات والمعارف التي يرجى منها أن تقودهم إلى الحكمة والفهم. فمجموعات الكتب، وهي تنتشر على رقعة إقليم ما، ستضفي على عقول الناس مبادئ الفضيلة والشرف الحقيقي، وتزيل عنهم تلك الخشونة والوحشية والهمجية، وهي ثمار مؤكدة للجهل والبداوة. وهذا الرأي يصور المكتبة "كالباب المفتوح" الذي يستطيع الناس خلاله أن ينفذوا للمشاركة في حكمة الأجيال المتراكمة. وينطوي هذا الهدف على إيمان المجتمع بأن قراءة الكتب هي أمر نافع، حيث أنها تؤدي إلى الخاتمة المنشودة، وإن للكتب طاقة على تغيير الناس إلى ما هو أفضل.

والغرض الثاني من أغراض المكتبة العامة في مجتمعنا، يمكن تسميته بالغرض الحضري، أي غرض تكوين المواطن الصالح. فالمكتبة العامة تقدم للمواطنين في مجتمع ديمقراطي، كل الوسائل التي يمكن أن يتحولوا بها إلى مواطنين مستنيرين وأذكياء. والتأكيد هنا لا ينصب على مقدار تحسينهم

ككائنات تتعلم تعليماً حراً، بقدر ما ينصب على تحسينهم ليصبحوا أعضاء عاملين في مجتمع حر. وكان في عقيدة توماس جيفرسون "أن شعب أي أمة لن يقبل تدمير حرياته إذا كان شعباً مستنيراً، وأنه لا يوجد شيء يستطيع أن يجعل الشعب أكثر استنارة من إنشاء مكتبة تعير الكتب لهم في كل مكان".

وقد يصبح من المحتم بالنسبة لشعب يحمل مسئولية اختيار ممثليه، أن يتم الانتخاب عن طريق المعرفة، لا عن طريق الجهل. وعلاوة على ذلك فقد يدعى المواطن الفرد للاشتراك في تصريف شئون مجتمعه الخاص، حتى ولو كان ذلك عن طريق عضويته في إحدى اللجان المحلية، فتستلزم الضرورة بكل تأكيد أن يكون هذا المواطن مستنيراً حتى يستطيع أن يؤدي دوره بذكاء.

وبالإضافة إلى هذين الغرضين، يعتقد كثير من الناس أن المكتبة تخدم فعلاً أغراضاً لمنفعة الناس بحق، فهي بالإضافة إلى تحسين الفرد كمواطن صالح وكشخص يتعلم بأسلوب إنساني، فإن المكتبة يجب أن تساعده أيضاً على تحسين حاله في عمله. وقد لخص جيرالد جونسون هذه النظرية بقوله: "إن الغرض الوحيد للمكتبة (في أذهان بعض الناس) هي أن تساعد الناس ليشغلوا طريقهم في الحياة، فهي تساعد طلبة المدارس على الحصول على درجات أعلى، وهي تساعد الوعاظ والخطباء على إعداد مواعظ وخطب تجعل المستمع إليها يقظاً".

أما أحدث بيان عن أغراض المكتبة العامة فهو ما جاء (بالمعايير الجديدة للخدمة المكتبية العامة). فالمكتبة، وفقاً لهذا الإعلان الرسمي الذي نشرته جمعية المكتبات الأمريكية تحاول مساعدة الناس على:

١- الإسهام في نمو المعرفة.

٢- الاستفادة من وقت الفراغ بما ينمي الكيان الشخصي والاجتماعي.

٣- تذوق قيمة الأعمال الفنية والاستمتاع بها.

٤- تنمية طاقاتهم الإبداعية والروحية.

٥- جعلهم أكثر قدرة في أعمالهم اليومية.

٦- ممارسة واجباتهم السياسية والاجتماعية بذكاء.

٧- جعلهم أعضاء أفضل في بيئتهم ومجتمعاتهم الخاصة.

٨- متابعة التقدم في كل ميادين المعرفة.

٩- تعليم أنفسهم بصفة مستمرة.

والصراحة تتطلب منا أن نقول إن هذه الأهداف لا تلقى من المكتبيين قدراً متكافئاً من التحمس في تحقيقها، ونتيجة لذلك لابد أن يتوقع الإنسان اختلافاً في تفسير مبادئ اختيار الكتب إلى حد ما. وسوف يتضح هذا الاختلاف بين وجهات النظر في المناقشة التالية التي تتناول المبادئ التقليدية للاختيار.

المبادئ التقليدية لاختيار الكتب

١- اختيار الكتب المناسبة لقراء المكتبة:

السؤال الأول الذي يثار حول هذا المبدأ هو: من هم رواد المكتبة؟ هل المكتبة تخدم فقط أولئك الرواد الذين يأتون فعلاً إليها اليوم؟ أو هل يجب على المكتبي أن يأخذ في اعتباره تزويد كل الناس الذين يأتون

للمكتبة يوماً ما؟ أو بعبارة أخرى هل يجب على المكتبي أن يختار لزبائن يومه فقط، أو يختار للرواد المحتملين أيضاً- مهما كان طابع هؤلاء الرواد؟

إن من بين أسس المكتبة العامة التي تقدم خدمات مجانية، أن تكون مفتوحة للجميع. وهذا الشرط يتضمن في مفهومه مسئولية المكتبي عن اختيار الكتب لجميع أعضاء المجتمع، حتى ولو لم يترددوا على المكتبة في الوقت الحاضر، طالما كانت المكتبة ترحب بحضورهم جميعاً. ويعتقد بعض المكتبيين أن هذا المبدأ هو عقيدة أساسية ينبغي ملاحظتها عند تقرير سياسة اختيار الكتب للمكتبة. فهم لا يفسرون المبدأ الأول وهو "الكتب المناسبة لقراء المكتبة"، بحيث يتطلب من الأمين أن يخدم أولئك الذين يترددون الآن على المكتبة فقط، ولكنهم يشعرون بأن هذا المبدأ إنما يفرض على المكتبي مسئولية النظر في المجموعة المكتبية بحيث تمثل مختلف ميول القراء المحتملين في مجتمع شامل عريض.

وحتى لو وافق المكتبي على هذا الرأي، فمازال أمامه مسلكان يمكن اتباعهما للتنفيذ: **أولهما** هو المسلك السلبي: ومضمونه أن تترك كل من يأتي إلى المكتبة يأتي إليها.. فالمكتبة ستتوفر بها مجموعة طيبة تخدم الجميع، بحيث يستطيع أن يجد فيها أي قارئ يأتي مستقبلاً، المادة التي يريدها.

وثانيهما هو المسلك الإيجابي ومضمونه أن تشتري المكتبة من الكتب ما يغطي جميع الموضوعات، ثم تحاول أن تزيد من استخدام المكتبة بمعرفة من لا يستخدمونها الآن.

ومن الآراء التي أثيرت بشأن إدخال مواد الإيضاح الأخرى- غير

الكتب– إلى المكتبة، هو أن هذه المواد سوف تلعب دوراً في اجتذاب الأشخاص الذين لا يميلون إلى قراءة الكتب. ويقول أنصار هذا المبدأ إنه إذا كان من المفروض على المكتبة أن تخدم حقاً لمجتمع بأسره، فعليها إذن أن تحمل مسئولية توصيل الأفكار إلى أولئك الناس الذين لا يعتبر الكتاب– بالنسبة لهم– وسيلة فعالة لنقل الأفكار إليهم.

وثمة نص آخر يؤيد ذلك المبدأ الذي يعكس الاعتقاد بأن المكتبة يجب عليها أن تخدم المجتمع بأسره وليس فقط مجرد مجموعة قرائها الحاليين، يقول:

٢- يجب ألا نغفل- عند الاختيار- مصلحة أي شعب، أو قومية، أو مهنة، أو صناعة، أو عقيدة أو مدرسة للرأي، أو طبائع محلية.

وعلى ذلك يقال إنه إذا ما قبل الإنسان هذا المبدأ، فعليه أن يشتري من المواد ما يغطى كل هذه الميادين، حتى ولو لم يكن لهذه المجموعات بالذات قراء من بين المنتفعين حالياً بالمكتبة. فكلهم قراء محتملون، ويجب أن يتوقع الإنسان إرضاء ميولهم مستقبلاً.

ويستطيع الإنسان أن ينتقل الآن من نطاق هذا الاختيار الواسع، الذي بني على أساس الشكل العام للمجتمع، إلى ما هو حتى أوسع من ذلك أيضاً، وهو:

٣- كل مجموعة مكتبية وفقاً لخطة محددة على أساس شامل عريض:

ذكر المكتبيون الذين أوصوا بهذا الرأي، أن المجموعة المكتبية لها مطالبها الخاصة، بصرف النظر عن حاجات المجتمع الذي تخدمه. ويشعر

هؤلاء المكتبيون بأن القائم بالاختبار عليه تبعة تجاه المجموعة نفسها، إذ يجب عليه أن يجعلها متكاملة. ومثل هذه المجموعة ينبغي أن تتوفر بها مواد في كل الموضوعات سواء وجدت في المجتمع جماعات تختم بهذه الموضوعات أم لم توجد، وسواء كان لهذه الموضوعات قراء حاليون أم قراء محتملون.

غير أن قبول هذا المبدء ينطوي على بعض المشكلات العملية التي حملت كثيراً من المكتبيين على التخلي عن محاولة تنفيذه. ولو أنهم يعتبرنه من الوجهة النظرية مبدأ طيباً. فمثلاً إذا كانت المكتبة ذات ميزانية محدودة، كما هو الحال في معظم المكتبات، أو إذا كانت من غير ذوات المجموعات الضخمة، فقد يكون لدى المكتبي العذر في أن يتردد قبل محاولة تكوين مجموعة متكاملة تماماً. لأنه إذا ما اشترى الكتاب (ا) لقيمته الجوهرية، ولأنه يعالج موضوعه بذكاء، ومن وضع مؤلف ثقة في الموضوع، لكن الكتاب لا يمثل ميلاً قرائياً حالياً في المجتمع، فإنه بذلك يعطل شراء الكتاب (ب) الذي يميل المجتمع إلى قراءته.

هل يستطيع الإنسان أن يبرز صرف الاعتمادات المحددة في شراء كتب بحجة أنها ستقرأ يوماً ما، هل يستطيع الإنسان أن يبرز إنفاق الاعتمادات المحددة ليكون المجموعة المثالية، المتناسبة، المتكاملة، في حين أنه لا يوجد مال كاف لشراء كل الكتب التي يريدها فعلاً قراء المكتبة الحاليون.

وقد فضل بعض المكتبيين أن يركزوا اهتمامهم على عصفور في اليد.. فهم يفضلون المبدأ التالي كأساس أولي:

٤- الطلب هو العامل المحدد للاختيار:

إن المكتبيين الذين يقبلون هذا المبدأ، يتخلون عن بذل أي جهد لتكوين مجموعة متكاملة، كما أنهم يتخلون أيضاً عن شراء كتب للقراء المحتملين.. ومع أنهم قد يشترون بعض الكتب كجزء من المجموعة الأساسية، إلا أنهم يركزون اهتمامهم على محاولة تلبية مطالب القراء الحاليين بهذه الكتب.

وهناك عوامل أخرى غير عامل الطلب قد تكون موضع نظره، ولكن الطلب يظل دائماً هو العامل المقرر. واتباع هذه السياسة في الشراء يقتضي من الأمناء ضرورة الاستمرار في اتخاذ أحكام. فإذا ما تطلب الأمر شراء بعض الكتب للمجموعة الأساسية، بالإضافة إلى الكتب التي يقررها عامل الطلب، فإن على المكتبي أن يقرر النسبة المئوية من ميزانية الكتب التي ستخصص لتكوين المجموعة العامة.

والتوازن بين هذين الاتجاهين هو أمر يقرره المكتبي على أساس سلسلة من العوامل: منها معرفة القرار الذي اتخذ في الأسبوع الماضي، والأسبوع الذي قبله، والشهر السابق، ومقدار المبلغ الذي يبقى في ميزانية شراء الكتب، ومواسم الضغط المرتقب على شراء الكتب.. كل هذه العوامل هي التي تقرر طول قائمة الشراء أو قصرها. وهناك مجموعة أخرى من المبادئ جديرة بالنظر: هذه المبادئ تتعلق أكثر بعناوين الكتب المختارة، وأكثر ما تتعلق بمجموعة القراء الذين ينبغي الشراء من أجلهم. إن تقرير الاختيار على أساس الطلب يثير المشكلة التالية: هل نطبق درجة

معينة من صفات التميز عند اختيار الكتاب، أو أن نشتري أي كتاب يطلب إلينا شراؤه، بصرف النظر عن صفته النوعية؟ لقد أوصى ملفل ديوي بشراء أحسن الكتب. والتأكيد على الأحسن هنا ينطوي على وجهة نظر خاصة ترى المكتبة في ضوئها أنها هي المصدر الأساسي لتزويد المجتمع بالمواد الجادة والتربوية: هل رأى يتمسك به أولئك المكتبيون الذين يهتمون بزيادة استخدام المكتبة لأغراض جدية، والذين يشعرون بأن للمكتبة دوراً تربوياً هاماً عليها أن تؤديه للأمة– وهؤلاء المكتبيون– وهم يؤكدون أهمية الأغراض التربوية للمكتبة، يؤيدون المبدأ الذي يقرر أن المكتبة عليها:

٥- اختيار الكتب التي تعمل على تدسيم الحياة وإنمائها:

ويتمسك المكتبيون الذين يلتزمون بهذا الرأي بإصالة المصدر، ودقة الحقائق، والتعبير ذي الفعالية، وأهمية الموضوع، وإخلاص المؤلف في غرضه، ومدى مسئوليته، بالنسبة للآراء الواردة في الكتاب.

وقد يعارض هؤلاء المكتبيون شراء أي كتاب يقتصر على مواجهة هذه المعايير، حتى ولو كان الطلب شديداً على الكتاب. وهم يعيدون صياغة هذا المبدأ في إحدى صيغة التقليدية الأخرى بقولهم إن:

٦- اختيار المواد التي يجب أن ترضي معايير ممتازة في مضمونها وتعبيرها وشكلها:

والتأكيد على هذه المعايير ناتج عن الاعتقاد بأن المكتبة تلعب دوراً هاماً في المجتمع الحر– وهو تعليم وتنوير المواطنين. وقد أدى مثل هذا الاعتقاد في بعض المكتبات إلى التقليل من أهمية القصة، خصوصاً القصة الخفيفة.

وتقوم بعض المكتبات حتى بتحديد عدد القصص التي تشتريها في سنة معلومة، بصرف النظر عن طلب القراء لعناوين أخرى من القصص. على أن هذه المكتبات تملأ رفوفها بالقصص الكلاسيكية حتى ولو لم يكن الطلب عليها شديداً. وهؤلاء المكتبيون الذين يؤمنون بأهمية المكتبة كقوة تربوية، يغتبطون كلما سجلت تقاريرهم السنوية زيادة المواد القرائية غير القصصية.

ومع ذلك فإن وجهة النظر التي تعتبر المكتبة أداة أساسية للتربية والتعليم، لم تقبل على نطاق شامل، فهناك في الطرف الآخر يوجد مكتبيون يرون في المكتبة مصدراً كبيراً للترفيه عن الناس. وهم يعلنون مبدأهم هذا على النحو التالي:

٧- إن غرض مصلحة المكتبة هو نفس غرض الحدائق (البلدية):

ويرى أنصار هذا الرأي من المكتبيين أن المكتبة مرفق من المرافق الترفيهية في المدينة. فهم يشترون الكتب بكثرة حينما يكون هناك طلب عليها من الجمهور، ولا يهتمون كثيراً بنوع المادة. وهم يقتنعون بالرأي القائل: "إن أول خطأ يحتمل حدوثه عند إنشاء مكتبة عامة، هو أمر اختيار الكتب ذات الطابع الجاف أو التي تستلزم من القارئ عمق التفكير.

ومن العبث أن نسترسل في اتباع مبدأ جمع الكتب التي ينبغي على الناس قراءتها، ثم نحاول بعدئذ أن نستحثهم على قراءتها. في حين أن الطريقة العملية الوحيدة هي أن نبدأ باقتناء الكتب التي يقبل الناس فعلاً على قراءتها، ثم نحاول بعدئذ أن نعمل كل ما يستطاع عمله لرفع أذواقهم وعاداتهم القرائية. إن معظم الذين يقرءون هم من الشبان الذين يريدون

الترفيه والإثارة، أو المتعبون الذين يريدون الراحة والمتعة.

وأنصار هذا المذهب يؤيدون المبدأ التقليدي الذي يؤكد على:

٨- عدم التردد في تجميع كتب بسيطة ينتظر أن تقرأ بدلاً من الكتب المعقدة التي لا ينتظر قراءتها.

ولا يعني هذا المبدأ بالطبع أن كل هؤلاء المكتبيين يقرونه، وإنما يعني أنهم يركزون اهتمامهم على مطالب الجمهور أكثر مما يركزونه على أهمية النوع. فهم يتشبثون كمبدأ بأن:

٩- من الواجب أن يرتبط الإنسان بالأساسين الرئيسيين للاختيار وهما الغرض والحاجة

وطالما كان غرضهم هو أساساً تهيئة قراءة ترفيهية، وطالما كان جمهورهم يعبر عن حاجته لمثل هذه المواد، فإنهم لن يتخلوا عن تجميع مجموعة مثالية.

ومع ذلك فإن هناك مكتبيين لا يستطيعون اعتناق واحد من النقيضين، فهم إذ يرون المكتبة تؤدي مجموعة متنوعة من المهام وبالتالي تتطلب مجموعة متنوعة من المواد فإنهم يقرون بأن:

١٠- المجموعة المكتبية يجب أن تكون شاملة، ويجب أن تتضمن من المواد ما يسهم في تحقيق أغراض المكتبة.

ومثل هؤلاء المكتبيين يرون أنه: من المهم أن يتذكر الإنسان– وهو بصدد اختيار أحسن الكتب أن هناك أنواعاً كثيرة من الكتب الجيدة بقدر

ما يوجد أنواع كثيرة من القراء. فيتساءلون: "أحسن في ماذا؟ هل في الأسلوب؟ هل في الأهمية؟ هل في درجة الإرشادية؟ هل في الإيحائية؟ أم هل في القوة؟ ثم.. أحسن لمن؟ هل أحسن للجاهل.؟ أم للناس عموماً؟ أم لخريجي الكليات؟ أم للعالم المتقاعد؟

وطالما كان هدف هؤلاء المكتبيين هو محاولة خدمة هذه الطبقات المتنوعة من القراء فإنهم على استعداد لتقبل أنواع مختلفة من المواد التي قد تختلف مستوياتها النوعية، مما توحي به عناوينها من فائدة لطائفة أو لأخرى من القراء.

وحينما يقوم مثل هؤلاء المكتبيين بالاختيار، فإنهم يدققون بعناية في كل كتاب، ويقرون لآية طائفة من القراء بوجه، ثم يطبقون المعايير المناسبة للقيمة إن المكتبة التي تنشأ على أساس هذا المبدأ، سوف تتضمن فعلاً روائع القصص الكلاسيكي، ولكنها قد تشمل أيضاً مواد شعبية.

أما نسبة ما تتضمنه من الكتب الممثلة لهذه الأنواع المختلفة فهو أمر يعتمد على حكم المكتبي الذي يجب عليه أن يأخذ في الحسبان مجموعة متكاملة من الاعتبارات المحلية. والمكتبي الذي يقبل هذا المبدأ قد ينتهي به الرأي إلى أن النص الذي يذكر بأن "غرض المكتبة هو نفس غرض مصلحة الحدائق، أي للترفيه عن الناس" يحتاج فقط إلى تعديل بحيث يصبح.. "إن من بين أغراض المكتبة أن تكون كمصلحة الحدائق في الترفيه عن الناس" وبذلك يصبح البيان مقبولاً لديهم.

وخلاصة القول فإن ما حاولت أن أوضحه هو ذلك التشعب العظيم

والمفارقات في الخصائص والوجوه، بين الذين يترددون على المكتبة، وضرورة تزويدهم بأنواع مختلفة كثيرة من الكتب الجيدة المتنوعة الصفات والدرجات وإلا كانت مستوياتها مرتفعة جداً بالنسبة للبعض، ومنخفضة جداً بالنسبة للبعض الآخر.

ويتركز الاهتمام على خدمة القارئ الفرد، فالإنسان لا يستطيع الاختيار لمجموعة مجردة من القراء يتماثلون جميعهم من وجهة النظر الإحصائية. ولكن هذا الرأي يتعارض بشدة مع وجهة نظر أخرى يتمسك بها كثير من المكتبيين في الوقت الحاضر، وهي: تجعل من المكتبة وسيلة من وسائل الاتصال الجماعي، تسعى إلى أن تنقل إلى جماعات كبيرة، نفس الرسالة في نفس الشكل.

وأصحاب هذه المدرسة من الرأي يصورون عملية اختيار الكتب على أنها مجرد تطبيق لنتائج الدراسات القرائية التي أجريت على جماعات كبيرة من الناس، وعلى المجموعات التي تكون جمهور القراء في مكتبة بالذات، أكثر من اهتمامهم بالنظر إلى الفروق الفردية بين أعضاء الجماعة الواحدة..

وقد يكون من المناسب عند هذا الحد، أن نشير إلى وجود نمطين من المكتبات توجه لهما هذه المبادئ:

(ا) **المكتبة المثالية:** وهي التي تقوم على التجريد، (والتي تطبق عليها المبادئ العامة بطريقة مباشرة وكاملة).

(ب) **المكتبة الواقعية:** وهي التي تقوم في مجتمع خاص (والتي يجب أن تطبق عليها المبادئ العامة).

وهذا التمييز بين النمطين هو الذي يقودنا إلى النظر في عامل آخر ذي أهمية توجيهية في حسن اختيار الكتب.

يجب على المكتبي عند اتخاذ أي حكم على كتاب ما، ألا يكتفي فقط بالنظر في المبادئ المجردة لاختيار الكتب، وإنما عليه أن ينظر أيضاً في مجتمع القراء الذين ستخدمهم مكتبته بالذات. ولن يتيسر إصدار حكم واع مستنير دون توفر معرفة كافية بالمجتمع.. سواء المجتمع العام (في حالة المكتبي الذي يحاول أن يواجه الطلبات المحتملة أو الطلبات الراهنة للقراء)، أو المجتمع الخاص الذي يتكون من مجموعة قرائه الحاليين (في حالة المكتبي الذي يحاول توفير الكتب التي يحتاجون إليها). وعلى ذلك فإن من المهم للغاية.

١١- أن يعرف المكتبي مجتمعه:

إن معرفة المجتمع تتضمن نوعين من المعلومات:

(ا) معلومات عامة يمكن تطبيقها على أي مجتمع.

(ب) معلومات تتعلق بالميول القرائية النوعية والحاجات بمجتمع بالذات.

والمعلومات العامة يمكن جمعها من الدراسات الخاصة بالميول القرائية العامة بين الكبار– ويفترض إمكان تطبيقها– إلى حد ما على الأقل– على أي مجتمع من الكبار. وهذه الدراسات تعتبر محاولات لوصف القارئ العام، الذي يعتبر بالطبع تجريداً إحصائياً. وقد بذلت محاولات كثيرة لتخطيط الشخصية الإحصائية، وتقدير حاجاتها.

ويعتبر بحث دوجلاس ويبلز ورالف تايلر بعنوان: "ماذا يريد الناس أن

يقرءوا؟" أول محاولة جادة لتطبيق طرق البحث المتبعة في العلوم الاجتماعية على الميول القرائية. أوضح هذا البحث أن العوامل التي أوجدت الفروق في الميول القرائية كانت– حسب ترتيب أهميتها–: الجنس، درجة التعليم، المهنة، البيئة، السن، الوقت الذي يصرف في القراءة. وكلما اشترك عاملان أو أكثر من هذه العوامل بين مجموعتين من الناس، تقاربت ميولها القرائية.

إن القائم بأمر اختيار الكتب حينما يتسلح ببيانات ويبلز وتايلر، وبغيرها من نتائج الدراسات التي أجريت على مجموعات خاصة من القراء، يستطيع أن يتابع عملية اختيار الكتب التي تستهوى فئات الناس المتدرجة في نطاق هذه الدراسات، ويستطيع أن يشعر ببعض التأكيد بأن الكتب المختارة سوف تستهوى قراءها، على الأقل بنسبة ما يتدرجون تحت هذه الفئات.

وكشفت دراسات أخرى مختلفة يمكن استخدامها كأدلة إرشادية لمختاري الكتب– أن المرأة تقرأ في القصة أكثر من الرجل، وأن الرجال يميلون إلى القراءة في كتب الأعمال والشئون العامة، وأن المرأة تقرأ أكثر في الناحية الترفيهية، على حين أن الرجال يقرءون أكثر فيما يتعلق بالعمل، وأنه كلما ارتفع مستوى التعليم زادت حدود القراءة. وأن أعظم رتبة وحيدة في القراءات غير القصصية، هي السير العامة والتراجم الذاتية، تتبعها رتبة الكتب التي تتناول المشكلات الاجتماعية أو الفنون التي تعين الناس على معاشهم، ولكننا لو أخذنا الموضوع كله كوحدة واحدة فإن مشكلة الميول القرائية بين الكبار يمكن الإجابة عنها ببساطة مطلقة، بأن القراء يتجهون إلى قراءة أي موضوع يمكن لهم إدراكه، وإنهم يقرءون بكثرة في كل ما يتيسر أمامهم من مواد القراءة.

وسوف تكون المعلومات العامة التي تكشفها مثل هذه الدراسات أساساً نافعاً للمكلف باختيار الكتب، يمكنه أن يطبق حكماً أكثر وعياً بالنسبة للفائدة المحتملة لأي كتاب بالذات.

* * *

وبالإضافة إلى الدراسات العامة التي تطبق في جزء منها على أي مجتمع، يجب على المكتبي أيضاً أن يحدد ما يريده أو يحتاج إليه القراء في مجتمعه الخاص. وهذه المهمة يمكن تقسيمها أيضاً إلى جزئين:

(ا) **دراسة عامة للمجتمع:** وهي تلك التي تكشف عن خطوطه العريضة مثل: المستوى التعليمي، المستوى المهني، التوزيع بالسن، وبالجنس، الخ– وكلها بيانات سوف تشكل مقياساً يبين الدرجة التي يتواءم معها ذلك المجتمع الخاص مع (مجتمع القارئ العام) الذي تكشفه الدراسات المختلفة للمسح القرائي.

(ب) **دراسة خاصة على رواد المكتبة:** فعلاً، والتي تكشف عن ميولهم القرائية الخاصة، بالإضافة إلى معلومات اجتماعية هامة.

أما الأساليب الفنية الواقعية لتقدير هذه الحقائق فقد نشرت في مصادر مختلفة، كما أوضحها مشروع جمعية المكتبات الأمريكية الخاص بدراسة "مجتمع المكتبة" لبعض المكتبات المختارة.

وسوف نقدم مناقشة عن تفصيلات دراسة المجتمع في فصل تالٍ.

* * *

وإلى هذا الحد، يصبح من الضروري فقط أن نشير إلى أن الاختيار الواعي للكتاب يتطلب معرفة مناسبة بالمجتمع وبقراء المكتبة على السواء.

إن تاريخ الحركة المكتبية الأمريكية يشير بوضوح إلى نشوب حالة من التوتر بين أنصار المذهب الذي يقر المثالية عند الاختيار، والذين يقرون الواقعية، لكي تخدم المكتبة قراءها بالذات. وكذلك بين المكتبيين الذين يختارون بالبداهة أو ببعض المعرفة بالقارئ العام المجرد، وبين أولئك الذين يختارون بمقتضى بيانات واقعية فعلية عن مجتمعهم الخاص وقرائهم الذين يستخدمون مكتباتهم بالذات. كما يوضح تاريخ المكتبات الأمريكية أيضاً أن المكتبيين قد أصبحوا يؤمنون بأن المكتبة تحاول أن تحقق عدداً من الأغراض. وأن كل واحد منهم يركز اهتمامه على غرض أو آخر منها، أو ربما لأن الحاجة إليه في مجتمعه أدعى من غيره، أو لأنه يتفق مع ميوله الخاصة ومزاجه الشخصي.

وهذه الحقيقة تتضح مثلاً من وجود مكتبتين من نفس الحجم، وفي مدينتين متشابهتين إلى حد كبير، ومع ذلك تجدها مختلفتين كل الاختلاف، فكل واحدة منها تعكس تتابع الرأي الذي اتخذه كل مكتبي عند اختيار المواد التي صنعت رصيد مكتبته. وهنا يفزع البعض لانعدام التجانس، ويهلل البعض الآخر لوجود مكان لكل قارئ في المكتبة. والمهم في الموضوع، هو أن المكتبيين يعترفون بأسباب هذا التنوع، ويفهمون ما يؤمنون به– وهو أنهم يصدرون أحكامهم واختياراتهم بناء على وجهة نظر واضحة ومفهومة لهم، وليس بمقتضى مشاعر غامضة مبهمة غير دقيقة لم يسبق لهم إدراكها من قبل.

وأحسن سبيل للتأكد من تنفيذ مثل هذه المفاهيم الواضحة، هو أن يكون لدينا بيان مكتوب عن سياسة اختيار الكتب. وهذا البيان يجب أن يتضمن تخطيطاً شاملاً للأغراض العامة التي تسعى المكتبة إلى تحقيقها، مع بيان آخر عن الأهداف الخاصة التي تنبثق من صميم المجتمع الخاص. ويحسن أن يلحق بهذا البيان، تحديد لمعايير الاختيار التي تطبق على الكتب المنظور في أمر شرائها. ويجب أن يعد مثل هذا البيان بمعرفة الأمين بالاشتراك مع لجنة المكتبة، وأن يعتمد رسمياً من مجلس إدارة المكتبة أو (الجهة المسئولة).

ومن المهم أيضاً بالمثل ضرورة مراجعة هذه البيانات على فترات. وقد يتساءل بعض المكتبيين– خصوصاً من كان منهم في مكتبة صغيرة– ما هي أهمية البيان المكتوب؟ والرد على ذلك هو: أن وجود مثل هذا البيان المكتوب في المكتبات الصغيرة أمر ضروري لا يحتمل الجدل، لأنه لا يعاون الأمناء على اتباع خطة سليمة مرسومة للاختيار والتقييم فحسب، وإنما يوضح لهم مجالات كثيرة من السهل أن يضل فيها الإنسان في وقت من الأوقات.

كما أن المراجعة الدورية لهذا البيان أمر ضروري أيضاً، لأن الأغراض العامة للمكتبة، ولو أنها مستقرة نسبياً، إلا أن الأهداف الخاصة التي تنبثق من طبيعة المجتمع المحلي قد تتغير تماماً مع مرور الزمن. فعلى المكتبي أن يكون يقظاً بالنسبة للتغيرات التي تحدث في حالة السكان، وللمشاكل الجديدة التي تظهر في المجتمع المحلي. وما يصحب نمو هذه المجتمعات من تغيرات.

إن المشكلات التي تواجه المكتبات في امتداد مناطق عمران جديدة

بالمدينة، تعتبر مثلاً حياً للتغيرات التي يمكن أن تحدث في سياسة المكتبة، وفي سياسة اختيار الكتب عقل النمو السريع في عدد السكان.

خاتمة

لقد حاولنا عند عرض هذه المبادئ أن نبرز العلاقة بين ما يفهمه المكتبيون من أغراض المكتبة، وموقفهم تجاه مبادئ اختيار الكتب، واستمرار الحاجة إلى الحكم والموازنة بين مبدأ وآخر، مع تقدير الموقف المباشر للمكتبة. وليس من السهل أن تكون موفقاً في الاختيار فالعمل يحتاج إلى قدر كبير من الوقت والفكر والجهد والذكاء. لن يستطيع المكتبي أن يتخلى عن مسئوليته المباشرة في إصدار أحكام ثابتة في مجال اختيار الكتب، وذلك لأن هذه المبادئ لا تزوده بجهاز آلي ليقرر بمقتضاه شراء الكتاب بالذات أو عدم شرائه، وهي لا تزوده أيضاً بمقياس متري يضع عليه الكتاب، فيعطيه بالأرقام مدى صلاحيته، وكذلك لا يمكن تطبيقها تطبيقاً أعمى، فليست هناك معادلات رياضية تستخدم لاختيار الكتب بنجاح، وليس هناك أيضاً طريق سهل معبد لتكوين مجموعتك المكتبية.

الفصل الثاني

الرقابة واختيار الكتب

إن السبب الأساسي لمحاولة فرض الرقابة على المجموعات المكتبية مستمد من طبيعة المجتمع الذي نعيش فيه. ذلك لأن المجتمعات الديموقراطية تتصف باستمرار التوتر بين حرية الفرد ومطالب الحياة الجماعية المنتظمة. فمن الواضح أنه في كل مجتمع حر، يجب أن تفرض قيود معينة تتفق عليها الجماعة عموماً، بصرف النظر عن مقدار الحرية التي قد يتمتع بها الإنسان، وإلا فلا تستطيع حياة الجماعة أن تستمر.

وقد رضي الإنسان أن يتقبل كثيراً من القيود على الحقوق التي منحه الله إياها في الحرية، فيخضع مثلاً لضرورة الحصول على رخص لقيادات السيارات، ويخضع للحدود المفروضة التي يجب ألا يتجاوزها في صيد الطيور والحيوانات والأسماك مثلاً، كما يخضع لسلطة القانون بالنسبة لتحديد مواسم الصيد، ويقبل مقدماً ما تفرضه الحكومة عليه من ضريبة الدخل، كما أنه يقبل الكثير من مثل تلك القيود.

وبالرغم مما يعانيه الإنسان من ضيق بسبب واحد أو أكثر من هذه القيود على أفعاله، فإنه يسلم راضياً في قبول معظمها. ولكن في مجال الحياة الفكرية، على عكس بقية الأفعال التي تشكل حياة الإنسان الاجتماعية، تقابل هذه القيود بشيء من المقت والكراهية. إن مفهوم

الرقابة على الفكر هو أمر مفزع للإنسان، فهو يفزع مثلاً من فكرة الإعلان الذي يخضع إراداته لشراء سلعة معينة. وهو قد يخضع لتقييد أفعاله، لكنه يفزع لتقييد أفكاره. ومن هنا على الأقل يصر الإنسان على الحرية.

وتمثل المكتبات محاضن الفكر الإنساني الذي جمع في صورة كتب نبجلها كل التبجيل. إن شعورنا بتقديس فكر الإنسان الحي الراهن، تمتد أيضاً إلى تقديس الأدوات التي تحفظ لنا سجلات فكرة فيما مضى. فحرق كتاب ما يصيب عشاق الحرية بشيء من الرعب يماثل ما نحس به عند حرق المؤلف نفسه. كما أن الهجوم على مكتبة، بدعوى أنها تتضمن كتاباً أو آخر، هو هجوم على العقل البشري نفسه. وبكل تأكيد، ينبغي على المكتبيين- كمبدأ عام من مبادئ الحياة- أن يصمدوا أمام كل اعتداء على حرية الاتصال، وعلى حرية النشاط الفكري، وعلى حرية الفكر الذي تمثله مؤسساتهم. وينبغي عليهم أن يقاوموا كل محاولة لتحديد استخدام المكتبات في البحث عن الحكمة والمعرفة، أو في الحصول على هدوء الذهن أو المتعة.

ومع ذلك، فهناك فرق بين حرية التفكير وحرية التعبير. فالمجتمع قد يسمح لنا بأن نفكر فيما يحلو لنا التفكير فيه، ولكنه لن يسمح لنا بأن نتحرر تماماً في أن ننقل إلى الناس كل ما نفكر فيه. ففي اللحظة التي يتحرك فيها الفكر إلى خارج نطاق العقل في صورة كلمة مطبوعة أو منطوقة، يصبح فعلاً يتطلب الخضوع إلى رخصة وقاعد ومواسم وضرائب محجوزة. إن القانون يمنعنا من القذف والتشهير بالغير ويمنعنا من إذاعة

البلاغات الكاذبة عن الجرائم والحرائق، كما أنه يقيد ما تولده مخيلتنا الخصبة من دعاية لا حدود لها.

والكتب هي أفكار وضعت في قوالب ملموسة، ولقد فرض المجتمع قيوداً على حرية الكتب في نقل الأفكار، تماماً كما قيد حرية الفرد في توصيل هذه الأفكار إلى الناس. وعلى ذلك فإن المشكلة التي تواجه المجتمع على الدوام بشأن الكتب هي ببساطة: إلى أي حد تصبح الكتب الناقلة للأفكار، خيرة وبالتالي تكون عرضة للكبت.

وتنطوي المشكلة في مضمونها على أن هناك شخصاً ما يستطيع أن يقرر هذا الحد. وأن هناك إجراءات يمكن تطبيقها، وأن هناك محصلة لحدود التمرد، أو مقياساً للانحلال الخلقي. ولكن المجتمعات الديموقراطية تختلف، لسوء الحظ، في تطبيق هذا المقياس الاجتماعي الضروري، علماً بأن طبيعة المبادئ التي يتضمنها مفهوم الحرية هي التي تسبب درجة الاختلاف بين المواطنين في تفسير حدود هذه الحرية. وحتى في مجال الإنتاج الصناعي الكمي. وفي الحضارات الآلية، لا يكون عامل تجميع الأجزاء صورة طبق الأصل من بقية زملائه من العمال. فالعامل منهم له فرديته الخاصة، وقد يختلف بعض الشيء في جانب من ميوله عن غيره من العمال الآخرين. وربما يضع الباحث في مجال الرياضة البحتة نظريات هندسية لم تكن تعرف من قبل، ومع ذلك يظل محتفظاً بطابع فرديته الإنسانية.

ويؤدي وجود هذا الاختلاف إلى ثمة تعقيدات في محاولة حماية الناس من الشر، فميول الناس إلى ما هو شر لا تتجانس أيضاً.. إن التحذير

القديم الذي يقول: "إن ما هو غذاء لبعض الناس هو سم لأناس آخرين" ينطبق بكل تأكيد على هذا المجال من الميول. ويبدأ أن محاولة إيجاد متوسط للميول، أو محاولة قياس جملة الميول بين عدد كبير من السكان. ثم أخذ واحد منها كوسيط إحصائي لها، يبدو أمراً غاية في الصعوبة والغباء. فالرقيب المنتظر عليه أن يعتمد على الحدس والتخمين بشأن ما تشعر به الجماعة، أو يعتمد على ميوله الشخصية المضطربة، ويوفق منها الرأي. ولعله مضطر إلى القول: "بأن ما يثبط عزيمتي هو بكل تأكيد نفس ما يثبط عزيمته".

فإذا كان الرقيب مرهفاً حساس الفكر، فإنه قد يضع القيود، قبل أن تصل نقطة الخطر إلى قرائه بمسافة بعيدة.. وعلى أية حال فسوف تختلف نقطة الخطر بالنسبة لمختلف القراء في مجتمعه. وقد ينتهي الرقيب إلى اتخاذ قرار باستبعاد جميع الكتب التي قد تؤدي شعوراً أكثر الناس حساسية أو أقل العقول نضجاً. والحقيقة الأساسية التي يجب مواجهتها هي أن جميع الناس لا يدركون مفهوم الشر بنفس الأسلوب الواحد، حتى بين الناس الذين يدركون هذا المفهوم بنفس الأسلوب تختلف عندهم حدود الإحساس بالارتياح أو الامتعاض. وهذا هو المأزق الذي لا مفر من أن يقع فيه الرقيب في أي مجتمع حر، ذلك لأن المجتمع الحر لا يتطلب مثل هذا التجانس في الميول، ذلك التجانس الذي يجب أن يتوفر لدى الرقيب عند تطبيق قواعده.

وهناك اختلاف آخر يقف في وجه الرقيب، ذلك هو أن الخط الفاصل بين ما هو مسموح به اجتماعياً، وما هو خطر من الوجهة

الاجتماعية، غير محدد، فهو يتحرك من وقت لآخر، ومن مكان إلى مكان في نفس العصر الواحد. فالشيء الذي صدم شعور القارئ أو أفزعه في سنة ١٩١٠، قد يبدو غير ضار في الوقت الحاضر. وما يؤذي شعور القارئ أو يفزعه اليوم في قرية صغيرة، قد لا يهز كيان المدينة الكبيرة المعاصرة.

ولكن صحة هذه المشاكل وحقيقة وجودها فعلاً لا تعني أن ينصرف الرقباء عن جهودهم. فهم يرددون ذلك القول الذي يسوقونه في مجال هذا النقاش وهو: "إننا ندرك جميعاً أن من الخطر أن يصيح الإنسان بوجود "حريق" في بناء مزدحم. وبالمثل نعلم أيضاً أنه من الخطر أن يصدر كتاب ينطق النص فيه بوجود "حريق" حتى يتنبه الناس إليه. وقد يجوز ألا ينتشر الذعر بين المتفرجين في كل مرة يثير فيها إنسان الفزع كذباً في الملهى؛ ولكن هل يستتبع ذلك ألا تصبح القوانين ضد ارتكاب مثل هذه الأفعال ضرورية لازمة؟ وبالمثل قد لا يؤدي وجود كتاب شرير أو مثير للفتنة إلى حدوث اضطراب اجتماعي في كل حالة، فهل معنى ذلك ألا تبذل محاولة لحماية المجتمع من الشر والفتنة؟

إن هذا السؤال أمر مشروع، ولكن من الصعب الإجابة عليه، ذلك لأن المشكلة ليست سهلة مع أننا كنا نتمنى لو كانت كذلك. فبصرف النظر عن مقدار اعتقادنا الراسخ في مبدأ حرية الصحافة، فإننا جميعاً ندرك أن هناك خطاً فاصلاً نؤمن جميعاً بأن الحق ألا يتجاوز الناشر. فهناك كتب يجدها كل منا أنها أوغلت في الخسة والدناءة (مع أن البعض منا قد يكون بعيداً عن حد الثورة عليها). وهناك في ناحية أخرى كتاب قد يعتبره أشد

الناس ثقة، أنه موغل في خيانته بحيث يشكل تهديداً لأمن الدولة.

لكن عقدة المشكلة، وهي التي توضح نقطة الضعف الأساسية في موقف الرقيب.. هي أن موقفه هذا مبني على أساس افتراض أن الرقيب وحده هو الذي يدرك الشر في حين أن الناس لا يدركونه.

وقد نشأت الرغبة في فرض الرقابة من ضعف الثقة في قوى الحكم والتمييز عند الآخرين. ونحن حين نطالب بوجوب حماية البعض من الشر، فإننا في الواقع نتهم هؤلاء بأنهم ليسوا من الذكاء ولا من الطيبة ولا من موضع الثقة بالدرجة التي تكفي لحماية أنفسهم. وأنهم لا يستطيعون أن يروا ما نستطيع نحن أن نراه بوضوح، وعلى ذلك فيجب ألا نسمح لهم بالاطلاع على الكتاب الذي يبدو الشر فيه واضحاً لنا.

ويوصف مثل هذا الاتجاه بأنه أفظع طغيان صارخ. فبالنسبة لأعضاء مجتمع ديموقراطي حيث تكون القوى الحاكمة في يد الشعب، يعتبر فقدان الثقة في حكم الناس– على هذا النحو– أمراً غريباً في الواقع. لأنه إذا كان الناس لا يمكن ائتمانهم على القراءة والتفاعل بذكاء مع الكتب.. فعلى أي شيء آخر إذن يمكن ائتمانهم؟ فإذا كان الرقيب أميناً لوجب عليه أن يرد بقوة قائلاً: طبعاً لا يمكن ائتمانهم حقاً بصفة عامة، وأنه يجب لذلك رعايتهم وتوجيههم عبر الطرق الصحيحة: وعلى أية حال فتلك فكرة جديدة على العالم، ولكنها حقاً وأساساً وتماماً، مضادة لمبادئ الديموقراطية. وإذا ما سمح للإنسان أن يكون حقيقة حراً في اختيار ما يشاء، فيجب أن يسمح له أيضاً بمزاولة حريته المترفة في اختيار الخطأ. إن

اتباع وجهة نظر الديموقراطية في أن الناس أحرار ليعتقدوا فيما شاء لهم الاختيار، طالما كانوا يؤمنون بأن ما يعتقدونه هو الحق، إنما هو اعتراف الإنسان نفسه بأن بأنه غير مؤمن بالحرية.

ولا يحتاج الناس إلى حمايتهم من الشر لوساطة إنسان آخر، أو جماعة رسمية تسهر عليهم، ذلك لأن معظم الناس سوف لا يصيبهم الفساد بسبب أية خبرة قرائية، وحتى أكثر الناس طبيعية واتزاناً له لحظاته ومجالات نزواته، ولكن هذه الحقيقة لن تكون سبباً في التواء شخصيته برمتها. فالقول بأن شخصاً ما قد يستمتع بين الحين والآخر بقراءة كتاب ليس كله كما يجب أن يكون، إنما هو قول طبيعي يعني فقط بأننا جميعاً بشر.. ولكن إذا قلنا إن مثل هذه القراءة العابرة بين الحين والآخر هي دليل فساد كامل للعقل، فيكون هذا قولاً غير معقول، وغير مؤيد بالدليل ولا يعتمد عليه. يجب على القارئ أن يختار أدبياً لنفسه. وفي حين أننا نؤمن بأنه سيصبح مواطناً مسئولاً متزناً، فإننا لا نستطيع أن ننكر عليه حقه الأساسي كإنسان له أخطاؤه الخاصة. إن توسيع أفق الإنسان لا يقتصر فقط على اتجاهه إلى الأمام وإلى الخلف، وإنما يتضمن أيضاً هبوطه إلى أسفل وارتفاعه إلى أعلى– وهذا التقدم والارتداد هو جزء طبيعي في منهج الحياة، وحق الإنسان في أن يخطئ ويزل ويتعثر ويعالج نفسه، هو أمر يجب التمسك به.

وهناك مشكلة خاصة تنشأ طبعاً عند التعامل مع الناس الذين لا تكون عقولهم طبيعية تماماً، والتي تكون على الأخص ضعيفة أو حساسة، والتي تكون ميالة للفساد. ولكن من هو الشخص المهيأ لتحديد هذه العقول؟ من المفروض أن يكون الشخص البالغ مسئولاً عن تحمل أعباء

سنه. أما علاج العقول الشاذة بالطب النفساني أو التحليل النفسي، فيجب أن يترك إلى المختصين بذلك فالمكتبة ليست مصحة عقلية، ولا يمكن أن يتسامح المجتمع في أن نجد وجوه نشاطها بالقيود التي تفرض على عنابر المستشفيات بقصد تقديم العلاج للقلة غير المتزنة. إن تقييد جميع البالغين الأصحاء الأذكياء بالقراءات الآمنة الموجهة لأشباه المجانين، هو إجراء غير سليم يشبه تقييد جميع البالغين الأصحاء والأذكياء بالقراءة الآمنة للأطفال.

مشكلة معاصرة:

وبالإضافة إلى هذه المشكلة العامة التي تنشب من طبيعة الديموقراطية نفسها، فهناك مشكلة أخرى جارية يسببها اختلاف بعض الناس على الأقل في فهم معنى الديموقراطية. فقد كان هناك اتجاه سائد في أمريكا في منتصف القرن العشرين يرى تحديد الحياة الديموقراطية تحديداً أكثر، وهذا الرأي يمكن وصفه بأنه اعتقاد في حرية الامتثال والطاعة.

إننا ندرك جميعاً أن المكتبة مؤسسة اجتماعية خصائصها بطبيعة المجتمع الذي نشأت فيه. ولكن ما ننساه أحياناً هو تلك الحقيقة الأخرى وهي أن المجتمع غير جامد، وطالما أن المجتمع يتغير، فإن النظم والمبادئ التي يؤيدها هذا المجتمع تتغير بالتالي.

وربما كان أبسط تعريف للديمقراطية يستطيع الإنسان أن يقوله، هو أنها نظام يتساوى فيه كل واحدد أمام القانون. فلا يمكن أن يلقى عليه القبض دون إجراءات مناسبة، ولا يمكن اتهامه دون محاكمة، ولا يمكن

مهاجمة منزله دون إنذار، ولا يمكن تحديد كلامه إلا بمقتضى قوانين القذف والتشهير، أما ديانته فتبقى أمراً يتعلق من صميم خصائصه. وبتوسيع بسيط لفكرة المساواة يتحرك الإنسان من نطاق الديموقراطية إلى شيء آخر يختلف تمام الاختلاف، يطلق عليه اسم "المساواة الاتساقية" أو "التكافؤية" ووجهة النظر هذه في صورتها المتطرفة للغاية، تؤكد بأن الإنسان لا يتساوى فقط أمام القانون، ولكنه يتساوى أيضاً مع بقية الناس في كل النواحي الفكرية والاجتماعية والروحية والجمالية والخلقية. والمساواة في المجتمع الديموقراطي تعني أن الإنسان يلاقي نفس المعاملة. أما في المجتمع المتكافئ فإن المساواة تعني التشابه.

ومناقشة هذا التفكير أمر بسيط. فهي تسير على هذا النحو: إن الطبيعة هي آلية متجانسة، وتتشابه قوانينها في كل مكان وزمان، وعقول البشر نفسها جزء من هذه الآلة الطبيعية، فهي ككل الأشياء الطبيعية، تتشابه أيضاً في كل زمان ومكان. فإذا صدق هذا، فلماذا لا يفكر الناس جميعهم على وتيرة واحدة؟ لابد أن يكون ذلك بسبب خطأ في نظام التدريب والتربية الاجتماعية وإذا ما استطاع الانسان أن يصحح هذا الخطأ، فإن جميع البشر يفكرون على نفس النسق.

وقد أضاف نشوء اقتصاديات الإنتاج الكمي دافعاً قوياً إلى الاعتقاد بأن كل الناس متشابهون بصفة أساسية. فإننا نأكل نفس الحبوب الغذائية المعدة، ونستمع إلى نفس الإذاعات، ونستمتع بنفس ألوان الرياضة، ونقود نفس أنواع السيارات، ونرتدي نفس أنواع الملابس، ونتشدق بالحديث عن نفس الفضائح. ونقيم نفس السلع، ثم ندفن أخيراً بنفس الأسلوب

الواحد. كما أن المظهر الخارجي وأسلوب الحياة اليومية تؤيد أن كل الناس متشابهون.

وإنه لمن الممكن أن نتنبأ بأنه إذا ما استمرت هذه النظرة في الانتشار دون رابط لها، فإن المكتبة العامة- كما عرفناها- وسوف لا تستطيع البقاء. إن من المظاهر الفريدة للمجموعة المكتبية هي أن القارئ يستطيع أن يجد فيها كتباً تمثل كل اتجاه، ويستطيع أن يجد فيها أفكاراً مطلقة قد لا يتيسر نشرها عن طريق وسائل الاتصال الجماعي الأخرى. وهذه الوظيفة تجعل موضعاً للتشكك في نظر أنصار التكافؤ لأن هذا التشعب هو انحراف خطير لمفاهيمهم. وهنا تصبح الرقابة أكثر إمكاناً للفهم إذا ما قبل الإنسان هذا الرأي. إن هدف أنصار التكافؤ هو عدم تشجيع الجدل والنقاش وذلك بقية المحافظة على التجانس الضروري للمجتمع. أما القول بتقديم معلومات موثوقة تعالج كل جوانب الموضوع الواحد أو التفكير في تزويد الناس بالدليل الذي يمكنهم على توسيع مداركهم حول مشكلة ما، أو محاولة تقديم المشاكل المعاصرة بتعقيداتها الكاملة.. كل هذا يعتبر في نظرهم انتهاكاً للمبادئ الأساسية.

إن أمر اختيار الكتب في إطار نظرة أنصار التكافؤ تصبح أمراً سهلاً للغاية. فالإنسان يتخير الأشياء العامة جداً وغير الضارة بحيث يمكن تقديمها لأقل الناس ذكاء، وأقلهم قدرة وأضعفهم تمييزاً للأمور. وهناك دائماً الاحتمال بأنه إذا ما ترك للإنسان حرية اختيار الكتب بأية طريقة أخرى، فقد يصادف أحد هؤلاء الضعاف عقلاً كتاباً قد يخلط عليه تفكيره الساذج، وعلى ذلك يجب أن توجه مجموعة الكتب إلى أقل المستويات ادراكاً.

وفي النزاع بين مبدأ التكافؤية والديموقراطية يشعر المكتبيون بضآلة وضعف. وقد يتصورون أن المكتبة– بوصفها معهد– ليس لها أثر كبير على المجتمع. ولكن يجب على أقل المكتبيين تفاؤلاً ألا يقللوا أبداً من شأن قوة الكتب، هذه النواقل الخطيرة لأفكار الحرية.

فهمت المكتبة العامة على أنها معهد ديموقراطي، بمعنى أنها مرفق يستطيع أن يدخله أشخاص ذوو قدرات وأطماح جد متفاوتة للحصول على متنوعات من الكتب في كل موضوع. فمن الغباء إذن محاولة تحويلها إلى معهد متكافئ، لأنها لا تستطيع أبداً أن تعيش تحت هذا النظام. (إنها تستطيع أن تتهاون باتباع هذا المبدأ فقط على حساب التسليم بكل المزايا التي جعلت منها ما هي عليه).

على القائمين بالعمل في المكتبات العامة أن يقرروا عما إذا مانوا سيجندون قوى معاهدهم للوقوف أمام تيار التكافؤية، أو أنهم سيسمحون لمكتباتهم بخدمة هذا الإنسان الآلي. عليهم أن يقرروا عما كانوا سيعملون على صيانة فكر الفرد، أم أنهم سيعانون على تشويه كل تفكير مستقل: عليهم أن يقرروا إذا كانوا سيساعدون على حمل رسالة حرية الفرد، أو أنهم سيهبطون هامدين.

إن المكتبة العامة هي معهد اجتماعي تتقرر طبيعته وفق طبيعة المجتمع الذي يساندها، ولا يوجد في هذا الرأي ما يفرض على المكتبة أن تؤدي دوراً سلبياً في المجتمع. فهي كمعهد اجتماعي، لها قدرتها، كما أن على المكتبيين مسئوليتهم الأدبية عن استخدام قوة هذا المعهد للمعاونة على

صيانة حق الفرد للوصول بحرية إلى المعلومات النزيهة الموثوق بها.

بعض الاعتبارات التقريرية:

وحينما ناقشنا أسس اختيار الكتب، أجرينا تمييزاً بين المكتبة المثالية والمكتبة الواقعية في أي مجتمع معلوم بالذات. أما في هذا الباب فإن المناقشة تتضمن الموقف المثالي تجاه الرقابة. ومن السهل أن نوافق على هذه الأسس طالما كان النقاش يأخذ صورة عامة. ولكن ما الذي يحدث بالنسبة لهذه الموافقة السهلة، إذا ما بدأ النقاش يدور حول مكتبة فعلية تحاول أن تؤدي وظيفتها في مجتمع حقيقي؟.

الكتاب.. ألا يبرز مجرد وجود هذا المبدأ، ضرورة استبعاد الكتاب فوراً؟ وقبل هذا وذاك. إذا كان من المفروض على المكتبي استبعاد الكتاب فوراً؟ وقبل هذا وذاك. إذا كان من المفروض على المكتبي أن يختار الكتب لمجتمعه الخاص، فإنه من المفهوم ضمناً ألا يختار كتباً غير ذات أهمية لهذا المجتمع. أليس من الواضح إذن أن المكتبي لا يملك حتى أقل الحق في اختيار كتاب يعترض المجتمع على وجوده؟

إن المكتبي يختار في الواقع لمجتمعه، (سواء فهم ذلك على أنه مجتمع المستفيدين فعلاً بالمكتبة، أم غير المستفيدين بها حالياً بوصفهم قراء محتملين)، فهل يستطيع الإنسان أن يتساءل، هل المجتمع بأسره هو الذي يعترض على وجود كتاب بعينه؟ ألا يبدأ مثل هذا الاعتراض في العادة من بعض الأفراد أو الجماعات على الأقل. وهل يكون للمكتبي الحق في أن يستبعد كتاباً لم يعترض عليه سوى جزء من المجتمع؟ وحتى لو اعترض معظم

رواد المكتبة على كتاب ما، أليس للأقلية أيضاً حق وجوده في المكتبة؟

ويستطيع الإنسان طبعاً أن يثير السؤال القانوني: على من تقع التبعة الكاملة في اختيار الكتب؟ من الممكن أن يجاب على أي فرد أو جماعة معترضة بأن مجلس أو لجنة المكتبة هي التي تملك السلطة القانونية للاختيار، وأن العملية هي من الوظائف التي يؤديها المدربون في هذا الميدان، وأن المجلس سوف يتمسك بحقوقه، وأنه سيصر على شراء كل ما يراه مناسباً. وقد يكون في ذلك كله ما يكفي إذا كانت القوانين السائدة تنص على ذلك، ولكن هذه الإجابة مع ذلك لا تعتبر أحسن وسيلة لمواجهة الموقف. هل سيستمر العون المادي للمكتبة إذا ما كانت تتبع هذا الأسلوب الأوتوقراطي الانفرادي بصرف النظر عن مدى شرعيته؟ إن اتخاذ مثل هذا الموقف من جانب المكتبة يولد عداوة نحوها أكثر ما يسببه وجود الكتاب نفسه من جدل ونقاش. فبمجرد أن يظهر هذا الإشكال، فإن المشكلة تنتقل من نطاق موضوع اختيار الكتب، إلى موضوع إدارة المكتبة، ولكن الخشية من مثل هذا الموقف يمكن أن تقرن تماماً بموضوع اختيار الكتب. وقد يحاول المكتبي أن يتجنب هذه الدورة من الأحداث، بمجرد عدم شراء أي كتاب يحتمل إثارة الجدل حوله، حتى لو كان هذا الكتاب ذا أهمية بالنسبة للمجتمع. وقد اتبع هذا الاجراء في بعض الأحيان، كما يتضح من كتاب مارجوري فيسك "جو اختيار الكتب"، إذ تقول جانباً من المكتبيين في كاليفورنيا ذكروا أنه بالرغم من أن الأمناء الذين سئلوا في الموضوع يعتقدون أن الطبيعة الجدلية للكتاب يجب ألا ينظر إليها بعين الاعتبار عند الاختيار، فإن حوالي خمس عدد هؤلاء الأمناء أغفل فعلاً

اختيار مثل هذه الكتب. وفي حالات أخرى حددوا استعارتها بقيود، كحل بديل لرفض شرائها".

وقد وجدت الآنسة فيسك أن المكتبيين المدربين مهنياً الذين ينتمون إلى جمعية مهنية كانوا أقل تقيداً، ولو أنه كلما طال بهم عهد العمل في مجتمع ما، أصبحوا أكثر حذراً في اختيار المواد ذات الطبيعة الجدلية.

ومن المستحيل طبعاً تعميم النتائج التي توصلت إليها الآنسة فيسك دون إجراء دراسات أخرى على بقية الولايات. ومع ذلك فإنه من المعقول أن نفترض بأن فكرة تجنب شراء الكتب الجدلية، قد تكون موجودة بدرجات متفاوتة في أماكن أخرى.

وتوجد أيضاً مشكلة أخرى، وهي خطورة الرقابة التي يفرضها أمين المكتبة بسبب عدم موافقته الشخصية على كتاب بعينه. كيف يستطيع المكتبي نفسه أن يتبع أسلوب الحياد وعدم الانحياز، في حين أن له معتقداته الخاصة القوية التي يرى أنها قد تنتهك بسبب كتاب ما؟ هل يتسنى للمكتبي الذي لا يؤمن بالفوضيين السياسيين أن يشتري لهم كتاباً يدافع عنهم؟ وإذا كانت هناك قصة تهاجم معايير الخلق والكمال التي يؤمن بها المكتبي شخصياً– حتة ولو افترضنا، على سبيل الجدل، أن معاييره أكثر تزمتاً من معايير قرائه– ألا يكون هناك ميل من جانبه لإغفال شراء هذه الكتب في سكون، وإذا كان المكتبي يؤمن إيماناً راسخاً بأن بلده تواجه خطراً من انحراف سياسي معين، ألا يفزعه للغاية أن يضع في مجموعته المكتبية ما يمثل وجهة نظر هذا الانحراف؟

وحينما ينتقل النقاش من المبادئ النظرية العامة النظرية إلى كتاب محدد في مكتبة بالذات، وفي مدينة بعينها يقطنها سكان فعليون، فإن المشملة تزداد تعقداً، وأصعب منها حلها في سهولة ويسر.

ومرة ثانية، يمكننا أن نقول في النهاية إنه لا توجد وصفات محددة تمكننا من تحقيق النتائج المرغوب فيها دون ممارسة الحكم والتقدير. ولكن المشكلات التي أثيرت هنا توحي (وهذا ينتقل بنا مرة ثانية إلى نطاق الإدارة المكتبية) بأن من بين أوجه النشاط الدائم للمكتبة ضرورة الإعلان عن دورها في مجال الديموقراطية. إن على المكتبة تجاه المجتمع، مسئولية الإفصاح عن دورها بوضوح بوصفها تمثل مبدأ الديموقراطية في التسامح، وأن عليها واجباً في أن تكون مجموعتها متعددة الجوانب، وأن تقدم خدماتها لجميع المواطنين، وليس لجانب واحد فقط يمثل لوناً معيناً من الرأي. وما من شك إطلاقاً في أن هذه المهمة لن تكون دائماً بالمهمة الهينة، وأنها في بعض الأحيان تكون مستحيلة، وفي أحيان أخرى قد لا تكون في جانب الحكمة اطلاقاً.

وإننا لنشعر بارتياح على الأقل في أن أنصار الرقابة باقون على اعتقادهم بأن الكتب هي مواد هامة للغاية بحيث تستحق أن نشغل أنفسنا بها. إنهم يعتقدون اعتقاداً راسخاً بأن الكتب تؤدي إلى إيجاد فروق، وأنها تستطيع أن تؤدي إلى تحقيق أفعال في عالمنا الحقيقي، وأن العمل الذي يؤديه المكتبيون في هذا العالم هو عمل خطير بحيث يستحق الرقابة عليه.

وإذا أدرك الإنسان أن المكتبي لا يستطيع أن يتخلى عن مسئوليته في

ضرورة اتخاذ قرارات في هذا الأمر الصعب، فإن الإنسان يدرك على الفور أن الصفات الشخصية للأمين المكلف باختيار الكتب مهمة للغاية في تحديد كيفية تجاوبه مع مشكلات الرقابة. إن شخصية المكتبي ومعتقداته وأمانته سوف تؤثر على منهج العمل المتبع خصوصاً حينما تحاول الجماعات أو الأفراد من خارج المكتبة أن يحددوا من مقتنياتها، كما أن هذه الصفات سوف تشكل أيضاً المحاولة الخاصة التي يقوم بها المكتبي لاختيار الكتب دون تحيز. وعلى ذلك يكون من المهم أن نلقى نظرة قريبة على المكتبي القائم بالاختيار، ذلك الشخص الذي ألقينا عليه عبء هذه المهمة الثقيلة. ما نوع المكتبيين الذين يجب توافرهم للتأكد من تأدية هذه المهمة العسيرة على الوجه المرضي؟

الفصل الثالث

القائم بالاختيار وأدواته

إذا كان هناك مجال لوضع معيار معين لتقويم الشخص المكلف باختيار الكتب، فما هي الصفات التي يمكن تخطيطها كمقياس يمكن بوساطته للشخص نفسه أن يحكم به على مدى لياقته الشخصية لهذه المهمة؟ وعلى سبيل التأكيد يمكن القول بأن هذه الصفات برمتها لن تتوافر في شخص ما، وحتى إذا وجدها متوفرة كلها في شخصه، فإنها تكون بدرجات متفاوتة. على أن عدم توفر كل الخصائص المنصوص عليها فيما بعد في شخص ما، لن تؤدي بدورها إلى الاستنتاج بفشله في مهمة اختيار الكتب. لقد أدرجت كلها فقط لتزود الإنسان بصورة صادقة عما ينبغي أن يكون عليه الشخص المثالي لاختيار الكتب..

صورة جانبية للشخص المثالي المكلف بالاختيار:

أولاً: يجب أن يكون مختار الكتب على معرفة كاملة ومفصلة بعناوين الكتب التي تصدر تباعاً، فمن المفروض أن يكون قد اطلع على كل كتاب حديث في أي موضوع يكون مسئولاً عنه، ومن الواضح أنه لكي يختار أحسن العناوين من بين مجموعة من الكتب، يجب عليه أن يعرف كل كتاب في المجموعة.

ثانيا عليه أن يرسم نظاماً معيناً يمكنه من الاطلاع على كل ما ينشر حديثاً من الكتب. وعليه، بالإضافة إلى ذلك، أن يكون ملماً بالمصنفات السابقة لكل مؤلف وقيمتها، وأن تكون لديه معرفة بالمؤلفين في كل موضوع، وعلاقة كل مؤلف بالنسبة للآخر وبالنسبة للموضوع كله.

ثالثا أن تكون لديه صورة واضحة عن التطور الأدبي في كل ميدان، وأن يحدد مكان العناوين الجديدة في نطاق هذه الصورة. وعليه أن يعرف كل شيء عن الناشرين وتخصصاتهم، وأماكن القوة والضعف فيهم، وانتصاراتهم وكبواتهم السابقة. وعليه أن يعرف ما ينتظر أن يكون من وراء أي كتاب يحمل اسم ناشر بعينه.

رابعا ينبغي أن تكون معرفته الخاصة بالموضوعات معرفة واسعة ومطردة في الزيادة. وأن يكون على جانب واسع من التعليم في كل ميدان يتحمل مسئولية الاختيار له، بحيث يستطيع أن يحكم حكماً كاملاً على دقة ووثوق وأصالة كتاب بعينه.

خامسا: ينبغي أن يكون على معرفة وثيقة بالناس الذين تخدمهم المكتبة، فعليه أن يعرف مستوى تعليم كل فرد، وسفسطته القرائية، ويستطيع أن يقرر بدقة أي الكتب تهم كل قارئ. وأيها ينطوي على صعوبة خاصة. وينبغي أن تكون معلوماته عن الميول القرائية للمجتمع بأسره مفصلة وصحيحة. كما يستطيع أن يقدر بدقة الصعوبة القرائية للكتب، ويوفقها مع المهارات القرائية للرواد. وعليه أن يكون على بينة بمشكلات المجتمع، وبالمسائل الجارية، وبحاجات مواطنيه. ولت تغيب عن

معرفته أنواع النشاط الذي تقوم به أي جماعة في مجتمعه، وأن تكون عينه يقظة واعية ترقب كل كتاب جديد يخدم أو يساند هذه الأنواع المختلفة من النشاط.

وسادسا: في اختياره للمواد، عليه أن يتخذ موقف حياد كامل، وحرية دون انحياز. عليه أن يختار المواد على أساس قيمتها وليس على أساس أي اعتبارات خارجية. وينبغي أن يكون قادراً على فهم وتقدير مختلف أنواع الاتجاهات التي تتمسك بها الجماعات المختلفة والأفراد في مجتمعه، وعليه أن يمثلها كلها في مجموعته المكتبية وعليه ألا يتردد في شراء الكتب التي تعكس أفكاراً غير شعبية أو غير مستقيمة، وعليه أن يحرص على شراء الكتب التي تمثل المواقف المختلفة حول الموضوعات الجدلية. وعليه أن يعرف بالطبع ما تملكه مكتبته الخاصة من مواد في كل موضوع وأن يكون– عند الاختيار– مستعداً للإجابة بدقة عما إذا كان هذا الكتاب أو ذاك قد أضاف جديداً إلى المعلومات الموجودة فعلاً بالمكتبة. وباختصار ينبغي أن يكون ألمعيا، متعلماً، مستنيراً، شجاعاً، أميناً، وغير منحاز.

بعض الاعتبارات التقريرية:

هذه إذن، هي الصفات التي تتوافر لرجلنا المثالي، ولكن من الواضح أننا نصف إنساناً فوق مستوى البشر، فهناك بعض حقائق الحياة التي تحدد من وجود مثل هذه الشخصية المثالية المنشودة نظرياً. ففي المقام الأول ربما يكون من النادر بل من المستحيل أن نجد في عالمنا المعقد إنساناً تكون معرفته الموضوعية المتخصصة معرفة عالمية شاملة. وزيادة على ذلك فإنه

إذا حاول متابعة كل جديد في ميدان النشر، فإنه سيجد حتماً أن هذا العمل فوق طاقة أي إنسان فرد، وفوق حدود الزمن.

فتغطية هذا المجال يعتبر بكل بساطة أمراً مستحيلاً. أي أن واحداً بمفرده لا يستطيع أن يفعل أكثر من مجرد أخذ عينة. فإذا أضفنا إلى هذه القراءة ملايين الكتب التي نشرت في الماضي، فإنه يكون أكثر إيلاماً على النفس أن يتضح للإنسان أن أي فرد وحده لا يتمنى إلا أن يقرأ جزءاً ضئيلاً من عالم الكتب.

ولكن إذا سلمنا بأن المكتبي لا يستطيع أن يقرأ كل شيء، وإذا سلمنا بأنه لا يستطيع أن يحصل على معرفة وثيقة في كل موضوع، فعليه أن يعمل باستمرار ليحسن معرفته بالكتب. إذ ينبغي أن يكون المكتبي نفسه هو أول شخص يستفيد من نظام تعليم الكبار. ولحسن الحظ يضفي معظم المكتبيين إلى مهنتهم اهتماماً حقيقياً بالكتب والقراءة. وقد يحسن المكتبيون صنعاً لو أنهم اتبعوا نصيحة كورنين بيكون في التعرف على الكتب بدوام تناولها. ومن المحال أن نمر على ملاحظتها اللاذعة دون أن نشير إلى هذه العبارة: "قال بعض الناس إن المكتبي الذي يقرأ، يضيع. وأما المكتبي الذي لا يقرأ فهو لا يستحق الوجود".

وإنه ليؤمل أن يتقبل جميع المكتبيين تعريف كلارك بويل للمهنة المكتبية كنداء لهؤلاء "الذين يريدون أن يحيوا حياة مثمرة وسط الكتب والناس". إن تحذيره الدائم على أن المكتبيين يجب أن يعرفوا حقاً شيئاً عن محتويات الكتب، لا كعوبها فقط، ينبغي أن يكون هو المعيار الذي يستطيع

ل مكتبي أن يقيس نفسه عليه.

والأمر الثاني بالنسبة لهذا المكتبي المثالي الذي ننشده، هو أن يختار الكتب أيضاً من زاوية اعتدال مطلقة لا انحياز فيها. وعلى المكتبيين معرفة أن "الاختيار لا يمثل الميول الشخصية ولا المزاج الخاص للمكتبي أو لجنة المكتبة".

فالجميع يتفقون على أن اختيار الكتب يجب أن يكون هادفاً. ولكننا إذا ما رجعنا إلى المشكلة التي أثيرت في الفصل السابق وهي: هل يكون ذلك في استطاعة البشر؟ خذ مثلاً المكتبي المنتظر الذي تعود القراءة في سن مبكرة، والذي استمتع بالكتب التي قرئت له في طفولته، والذي صادف أكثر الكتب ملائمة لكل مراحل حياته ومستوياته القرائية، والذي أحب روائع كتب الأطفال، وتذوق الأدب المعاصر المخصص للأطفال. ثم تفوق في أثناء وجوده بالكلية في أدب اللغة الإنجليزية، وقرأ قراءة واسعة في الآداب المختلفة. فإنه من الطبيعي أن يكون هذا الشخص قد كون في ذهنه بعض المفاضلة بين ما قرأ من أحسن ألوان الأدب على ضوء معرفته الخاصة. فهل يمكن لمثل هذا الشخص أن يتعاطف مع ذوق قارئ القصص المثيرة الغامضة أو قصص رعاة البقر؟ ألا يكون هذا الشخص قد كون لنفسه معياراً أدبياً عالياً سوف يحكم به على الكتب؟

ولنفترض أيضاً أنه انحدر من أسرة مستقرة مالياً، وأن كل بيئته السياسية كانت من ذلك الطراز الشديد التحفظ، وأنه يحترم حقاً مبادئ ترك الحرية للفرد والاستقلال الذاتي، والاعتماد الشديد على النفس. وإنه

لا يثق في الحكومات الموجهة، ويمقت التغير في الجهاز السياسي أو الاجتماعي. فكيف يستطيع مثل هذا الشخص أن ينظر- بلا تحيز- إلى كتابات رجال الاقتصاد الأحرار، ممن يعتقد فيهم بإخلاص أنهم أدوات للشر المتحسد؟

ومن الممكن أن نعرض خصائصه الشخصية النظرية بتفصيل أوسع، ولكن هذا القدر يكفي للإشارة بأن كل مكتبي إنما هو كائن بشري، له مقوماته الكاملة من المفاهيم السابقة، ومن النقط غير المتكشفة، ومن التمسك العاطفي بفلسفة من نوع ما فهل له أن ينحى هذه المعتقدات الشخصية جانباً، لكي يحكم على كتاب ما حكماً موضوعياً.

ولن نوصي بأن يتخلى المكتبي عن آرائه الشخصية ووجهات نظره، ولكننا نطالبه بمحاولة تقليد شخصيتنا المثالية التي أوردناها من قبل، ويتذكر أنه كلما جلس ليختار الكتب فإنما هو يختارها لغيره وليس لنفسه. وأنه حينما يجلس للاختيار ينبغي أن يتذكر أنه الآن يؤدى وظيفته، ليس كشخص خاص يختار لقراءته الشخصية، ولكنه كناخب مهني، يختار من المواد ما سوف يجد فيه غيره أهمية وقيمة، مهما كانت هذه المادة كئيبة أو عديمة القيمة في نظره على ضوء حالة علمه الراهن.

وهذا النوع من المشكلة غير مقصور على المكتبيين وحدهم، فمن المناسب أن تتذكر أن المشكلة تواجهها أي مؤسسة تستخدم البشر. فكل مؤسسة تعتمد على البشر يجب أن تنشئ نظاماً يمكن استخدامه بنجاح بمعرفة أناس ذوي كفاية وحتى من الموهوبين، ومع ذلك فلن يصلوا إلى

درجة الكمال. فإذا كان من العسير تزويد المكتبة بموظفين كاملين لاختيار الكتب، ألا يمكن وضع نظام نستطيع استخدامه لتحقيق عملية اختيار الكتب على وجهٍ مرضٍ؟

الوسائل المساعدة لحسن الاختيار:

إذا كان من المحال بالنسبة لمكتبي بمفرده أن يتابع كل ما ينتشر حديثاً، فيمكن أن يعتمد على المبدأ المساعد، وهو مبدأ توزيع العمل. ففي المكتبة الكبيرة يمكن أن يكلف عدد من الموظفين بمتابعة ناحية معينة من إنتاج الناشرين. أما في المكتبة الصغيرة فيستطيع المكتبي أن يعتمد على الوسائل المساعدة المختلفة لاختيار الكتب. والتي تمثل تغطية شاملة لكل ما ينتشر، قام بإعدادها أفراد كثيرون يسجلون حكمهم الجماعي عن أحسن ما نشر.

وإذا كان من المستحيل على كل مكتبي أن يكون متخصصاً في كل موضوع، فإن من الممكن توزيع العمل مرة ثانية فتجعل الموظفين المتخصصين في ميدان ما من ميادين المعرفة، مسئولين عن اختيار الكتب في هذا الموضوع. وإذا كانت هناك مجالات موضوعية لا يوجد في المكتبة أشخاص مدربون عليها، فإن الأدوات المساعدة يمكن أن تستخدم ثانية للعون ما دامت قوائم الموضوعات المختلفة المدرجة في هذه المراجع تمثل حكم أناس مستنيرين في هذه المجالات. وإذا كان من المستحيل بالنسبة للمكتبي أن يكبت معتقداته وعواطفه الخاصة عند الاختيار، فإن استخدام اللجان التي يمثل أعضاؤها ميولاً متنوعة، سوف تخدم كوقاية نافعة من التحزب الشخصي، ما دام الأعضاء الآخرين في اللجنة سيكونون بمثابة

موازنة للموقف إذا ما ذهب القائم بالاختيار بعيداً.

وهناك أدوات كثيرة مساعدة في اختيار الكتب تعين المكتبي العادي على أداء عمل مرض. وهي تختلف في سرعتها بالنسبة لمتابعة ما ينتجه الناشرون حديثاً وفي نوع الكتب المدونة بالقوائم، وفي نوع وكمية المعلومات التي تضيفها لكل عنوان، وفي طابع المكتبة التي أعدت من أجلها هذه القوائم، وفي شكلها، وفي دوريتها، وفي فائدتها.

وعلى المكتبي أن يعرف الأدوات المساعدة المختلفة وخصائصها بالذات. وحتى لو استطاع المكتبي أن يفحص النسخ المعتمدة من الكتب الجديدة، أو أمكنه أن يرى تجارب الكتاب قبل نشره، فإنه ما زال بحاجة إلى قراءة التعريف بالكتب الجديدة الذي تنشره المجلات المهنية.

ويمكن أيضاً بالاطلاع على البيانات التي تنشر مقدماً عن الكتب في الصفحات الإعلانية لكل ناشر على حدة. وبعد التعرف على البيانات الببليوجرافية المجردة وهي: المؤلف والعنوان والناشر وتاريخ النشر وثمن الكتاب، يجب مراجعة العنوان في إحدى المجلات المهنية التي تنشر تعريفاً خاصاً أو إرشادياً عن الكتاب قبل تاريخ النشر بحوالي ستة أسابيع. كما يوجد في باب نقد الكتب الجديدة التي يظهر في "مجلة المكتبات" تعريفات بالكتب، يكتبها مكتبيون ويوقعونها بإمضائهم.. وهي بيانات نافعة لأن تقييم الكتاب يعمل على أساس نوع المجموعة أو نمط المكتبة. ويظهر حوالي ربع عدد التعريفات بالكتب، مقدماً قبل النشر.

وتنتشر الدوريات الأسبوعية عادة عروضاً نقدية حية عن الكتب

الجديدة. وتقدم التايم، النيويوركر، النيوزويك. عرضاً لكتاب أو أكثر، وتنشر تعليقات مختصرة ملائمة للكتب الأخرى.

إن كل هذه الوسائط المعرفة التي ذكرت من قبل، تنشر تعريفاتها قبل أو حوالي تاريخ نشر الكتاب. ولكننا نوجه اهتمامنا الآن للتعريفات التي تظهر بعد النشر، ومع ذلك يمكن استخدامها كوسائل معاونة على اختيار الكتب الجديدة. منها دليل جمعية المكتبات الأمريكية للكتب الجديدة الذي يسمى "نشرة قوائم الكتب وكتب الاشتراكات"، وكذلك "المجمل في تعريف الكتب، الذي تنشره شركة ويلسون، وهو يسجل الكتب الجديدة في قوائم بعد ظهور عدد من مقالات التعريف بهذه الكتب.

ويوجد بالمجلات العامة، وعلى الأخص "اتلانتيك" و"هاربر" أبواب ممتازة للتعريف بالكتب الجديدة، ولمنها تمثل كلها إلى عرض الكتب بعد تاريخ نشرها. كذلك تحتوي المجلات العلمية والأدبية تعريفاً بالكتب، ولو أنها تظهر في العادة بعد فترة طويلة من نشر الكتاب.

وسنذكر في نهاية هذا الفصل بياناً بالأدوات المساعدة على اختيار الكتب.

تلخيص:

إن معظم المكتبيين يعتمدون على الأدوات المساعدة للاختيار في سبيل الحصول على معلومات عن العناوين الجديدة. وعلى ذلك فمن المهم أن نبحث عما إذا كان هناك ففقط ضعف في هذا النظام لمعاونة المكتبيين في اختيارهم للعناوين الجديدة؟ لقد كشفت الدراسات المتعددة

أن معظم نبذات التعريف بالكتب تميل إلى أن تكون في صالح الكتاب، بحيث تلقى بعض الشك على موضوعيتها. وهذا الاتجاه في مدح الكتب ينشأ إلى حد ما من أن الكتب التي تعرض هي تلك التي تعتبر جديرة بالاختيار للعرض، وأن إغفال عرض كتاب ما معناه عرض سلبي لقيمته. وإنه لحقيقة مؤكدة أن كثيراً من الكتب لن يعرف بها، وأن المكتبيين– وهم يعتمدون على وسائط التعريف العامة بالكتب– لن يصبحوا على بينة من وجودها.

وزيادة على ذلك فإن المكتبي الواعي قد يخيب ظنه أيضاً وهو يريد أن يقرأ عدداً من نبذات التعريف، بغية تكوين حكم سليم على الكتاب. ذلك لأن أقل نسبة من الكتب هي التي يعرف بها إلا ما كان أشهرها، خصوصاً في مجالات غير القصة ومن المهم أيضاً أن نذكر بأن المعقبين على الكتب في الصحف والدوريات العامة حينما يكتبون تعريفهم بالكتب، لا تتراءى لهم الحاجات الخاصة لمكتبة معينة. وفي الحقيقة لا يفكرون مطلقاً في مشاكل المكتبة.

وهناك حدود حقيقية لمدة الاستفادة بالوسائط التي تعرف بالكتب، ومع ذلك يبدو أن هذا النظام يسير سيراً حيناً. ومن الأفضل أن نقول بأن الكتب المهمة حقيقة، والتي تظهر خلال سنة معينة، تصادف اهتماماً كبيراً، وأن المكتبي سوف لا تضلله الاستعراضات تضليلاً كبيراً، بالرغم من حدودها. وقد يجد المكتبي وسائل فنية أخرى تعوضه عن نقط الضعف في نظام التعريف بالكتب، فكما يقول أحد الأذكياء بأنه إذا لم يجد الإنسان سوى تعاريف مجاملة للكتب، فيمكنه أن يبدأ هو بالحكم على أساس

درجة الحماس التي يعبر بها المعقب على الكتاب. وسوف تكشف القراءة المستديمة للوسائط المختلفة خلال فترة من الزمن عن الخصائص الفردية، وتمكن المكتبي من أن يوفق عليها رأيه.

وقد ألححنا - في هذا الفصل- على أن يكون المكتبي القائم بالاختيار ذا معرفة شخصية بالكتب، وأن يستمر في إنماء معرفته بالمجالات الموضوعية (وهو واجب ينبغي أن يكون جانباً من وظيفته لمدى الحياة)، وأن يعرف الميول القرائية العامة للناس والميول الخاصة لمجتمعه بالذات. وينبغي أن تكون له الشجاعة لدعم مبادئ اختيار الكتب بالأمانة وعدم الانحياز، متجنباً الطغيان من ناحية، أو الخنوع الذي لا يليق بكرامة المهنة من ناحية أخرى. وحينما يشعر المكتبي أن معلوماته ضعيفة، أو حينما يشك أن التحيز من جانبه بدأ يزحف على حكمه في الاختيار، دعه يلجأ إلى الحكم الجماعي لكثير من المكتبيين والنقاد مما يجده في مختلف أدوات الاختيار المساعدة.

التعريف بالكتب والتعقيب عليها

عملية التعريف بالكتب هي جزء من مكونات المكتبي، لأن الكتب هي أساس عمله، ويجب أن يكون على استعداد للتحدث إلى الجماعات والأفراد عن الكتب كلما دعت الحاجة إلى ذلك. والقدرة على الحديث أو الكتابة عن الكتب هي لازمة هامة من مستلزمات العمل المكتبي الناجح. وفن التعقيب على الكتب والتعريف بها يجب أن يلم كل شخص له اهتمام حي بالكتب ويود أن يشترك معه الآخرون في هذا الاهتمام.

وهناك بعض المهارات التي تكتسب لتيسير عملية إعداد نبذات التعريف بالكتب أو التعقيب عليها: منها القدرة على القراءة والفهم بالسرعة اللائقة، ومنها القدرة على اتخاذ حكم متزن مستنير، ومنها إمكان التلخيص بالشكل المناسب لفائدة الآخرين.

وعند التعريف بكتاب ما لخدمة أغراض المكتبات في الاختيار، يجب على المكلف بالتقييم أن يبدأ أولاً بتكوين فكرة شاملة عن الكتاب وذلك بفحص المعلومات المدونة على غلافه أو غطائه الخارجي، وكذلك دراسة قائمة المحتويات والمقدمة. إن غلاف الكتاب يتضمن عادة، بخلاف المحسنات التي يضيفها الناشر، بعض المعلومات عن المؤلف نفسه، وهذه المعلومات يمكن استكمالها من المصادر الأخرى، وكذلك يتضمن قائمة بالكتب الأخرى التي وضعها المؤلف. وقد يعطى أيضاً تلخيصاً عن موضوع الكتاب. كما أن قائمة المحتويات تبين خطة الكتاب. وتشير المقدمة إلى ما اعترف المؤلف أن يقدمه في كتابه.

ويمكن بقراءة فصول قليلة- حوالي مائة صفحة أو ما يقرب من ذلك- أن يقرر الإنسان أسلوب الكتاب، ومجاله ومضمونه وشكله، وبنائه، وكيفية معالجة موضوعه.

وغرض المكتبي من ذلك هو الوصول إلى زبدة الكتاب. ولكي يحقق ذلك الغرض، عليه أن ينمي نفسه القدرة على استجلاء نقطة الأساسية بسرعة وإدراك ودقة، على أن يضع في اعتباره دائماً فائدة القراء المحتملين في مكتبته. وعليه أن يحاول وضع الكتاب في الرتبة الموضوعية التي ينتمي

إليها، ثم يقارنه بغيره من الكتب في نفس الموضوع محاولاً بذلك أن يقرر عما إذا كان الكتاب يعتبر إضافة ضرورية أو هامة لمجموعته. وإلى هذا الحد يتعين على المكتبي أن يوصى بشراء الكتاب أو رفضه. وهذه التوصية تأخذ عادة شكل تعليق أو مذكرة مكتوبة تبين أسباب القرار.

ويتوقف طول الوقت الذي يستنفد في عملية التعريف بالكتاب على الكتاب نفسه، فإن مادة الموضوع، وفنية الصناعة، وشهرة المؤلف وسعة العرض، كلها عوامل تؤثر في طول الوقت الذي يصرف في هذا العمل. ويحتاج التعريف بكل نمط من الكتب، ابتداء من القصة إلى الفلسفة، ومن البسيط إلى المعقد– إلى قدر متفاوت من الزمن والتركيز.

التعقيبات:

إن التعقيب على كتاب أو إعداد مذكرة عنه، هي عملية تشخيص مركزة مختصرة للكتاب، وهي إما أن تكون وصفية أو نقدية. وهناك نوعان من التعقيبات: مذكرة للمكتبي ومذكرة للقارئ. ويقصد بمذكرة المكتبي أن تعاون المكتبيين على الحكم فيما إذا كان الكتاب يجب أن يضاف إلى المجموعة، مع الإشارة إلى الجماعات التي يمكن أن يستهويها هذا الكتاب. أما مذكرة القارئ فتفترض أن الكتاب قد أضيف إلى المكتبة فعلاً، وأن هناك جمهوراً قارئاً محتملاً له فهي تكتب لتجتذب القراء إليه.

وهناك بضع نقط قليلة تشترك فيها كل من هاتين المذكرتين فكلتاهما يجب أن تكون مميزة وغير منحازة، وتوضع على أساس معرفة مؤكدة بالكتاب كما يجب أن توضح كل منهما مجال الكتاب، ومعلومات عن

المؤلف، وشرحاً للعنوان إذا كان غامضاً كما يجب أن تبين أيضاً عما إذا كانت مادة الكتاب قد ظهرت في شكل سلاسل، أو ألقيت في محاضرات. مع تجنب استخدام الضمائر الشخصية عند الكتابة وملاحظة الاقتصاد في الكلمات.

أما الخلاف بين النوعين فيأتي في نوع المعلومات التي تتضمنها كل مذكرة منهما. ففي التعقيب المكتبي على الكتاب يستطيع النقد المجامل وغير المجامل أن يجد مجاله في المذكرة. وكذلك بعض النقط ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمكتبي مما يستهوى جماعات معينة من القراء مثل التأثير المحتمل للكتاب. ويجب أن تتضمن المذكرة مقارنة بين الكتاب والكتب الأخرى التي من نفس نوعه. وفي المواد غير القصصية يعتبر ترتيب المادة عادة أمراً هاماً، هل هناك ملاحق ذات فائدة وأهمية؟ هل هناك كشاف، وفي حالة القصص، ليس من المستحسن أن تذكر عقدة القصة، ولكن من المهم أن تعطى فكرة عن مكانة الكتاب في أدبه الخاص.

أما مذكرة القارئ فيجب أن تستهوى الشخص الذي وضع الكتاب من أجله. وعلى كاتب هذه المذكرة أن تكون له القدرة على تمييز الجزء المهم من الكتاب. وأن يتجاهل غير المهم، وفي نفس الوقت عليه أن يميز فكرياً وعاطفياً بين أنواع القراء الذين يستهويهم الكتاب. وحينما يصف كاتب المذكرة الكتاب، عليه أن يكشف عن روحه بطريقة تمكن من اجتذاب الناس الراغبين في قراءته. كما يمكن أن تبعد عنه الأشخاص الذين لا يستمتعون بقراءته.

وبعد كتابة المذكرة يجب مراجعتها للتأكد من عدم تكرار العنوان– إلا للإيضاح والتوكيد. وأن الكلمات لم تكتب هباء، وأن المادة صيغت في عبارات مناسبة. وبما أن التعقيبات تحدد عادة بحوالي خمسين إلى مائة كلمة، فإن لكل منها حسابها. والقدرة على استبعاد الكلمات والعبارات غير الهامة مع الإبقاء على روح الكتاب أمر يتحقق بالممارسة.

ومع أن لغة المذكرة وأسلوبها يجب أن يكونا وفق طابع الكتاب نفسه، إلا أنه يتحتم عدم المغالاة في هذه الناحية. فمثلاً حينما تكتب مذكرة عن كتاب ذي أسلوب شعري، يجب التأكد من تقديم فكرة واضحة عن محتوياته، بحيث لا تتغلغل كثيراً في آفاق الدرر الشعرية. وفي تعقيب عن كتاب الحكمة والمصير، لموريس ميترلنك، تقرأ ما يلي: "إن فلسفة الإنسان في الحياة، وهي نادرة ورقيقة وهشة وجميلة كالضباب السابح". مثل هذا التعقيب يبدو صداه ساحراً، لكن به مسحة زاهية جداً بالنسبة لكثير من القراء. في حين أن التعقيبات التالية، وهي منثورة بعض الشيء، ما زالت تعطي معلومات عن الطبيعة الشاعرية للكتاب. "إن فلسفة الحياة، وهي بالضرورة هنيئة في مفهومها، ومتركزة في الفكر بأن المصير لا يستطيع إطلاقاً أن يهدم كيان الإنسان الحكيم". ومع أنها غامضة ومضللة بعض الشيء، لكنها مليئة بالجمال الشاعري. إن مذكرة القارئ تكتب مختصرة في العادة، ولا تحتوي على أكثر من جملة أو جملتين.

ويوجد الكثير من نماذج مذكرات المكتبيين في المراجع الأساسية المساعدة على الاختيار مثل الفهرس القياسي. والأعداد الجارية من مجلة المكتبات وقائمة الكتب.

فائدة التعقيبات:

إن مذكرة المكتبي هي وسيلة تساعد على تحديد الكتاب المعين الذي يمكن أولاً إضافته إلى المجموعة، وأي نوع من القراء يستهويه الكتاب. وغالباً ما تنزع هذه المذكرات، وتحفظ في ملف خاص. وإذا كان التعريف في غير صالح الكتاب، فقد يكون من المناسب أن تشير إليه حينما تشرح لأحد الرواد سبب عدم اقتناء الكتاب. أما مذكرة القارئ فهي تستخدم لإحاطة القراءة علماً بالكتاب، وهي إما أن تكون في شكل نبذات مختصرة تنشر في الصحف، أو في شكل قوائم تعد لتوزيعها بمعرفة المكتبة. وفي بعض المكتبات توضع هذه النبذات في الفهارس أو في الكتب نفسها.

الحديث عن الكتب:

التعريف بالكتب شفوياً أو الحديث عن الكتب هو وسيلة لتقييم الكتاب لأغراض الاختيار في المكتبة، كما تستخدم أيضاً للقراء المقبلين. والقدرة على الحديث عن الكتب صفة ضرورية من الصفات المهنية للمكتبي. ومن المهم أن يرتب الحديث بحيث يحقق نتائج واضحة فعالة. ويمكن استخدام المذكرات المكتوبة كمرشد أثناء الألقاء، ولكن من غير المستحب عادة أن يقرأ التعريف ما لم يكن الشخص قارئاً ماهراً. ومن الحكمة أن توجه حديثك لأبعد شخص جالس في نهاية الغرفة، وأن تراقب حركات وجهه لترى عما إذا كان يسمع صوتك ـو لا يسمعه.

ومن القواعد الأساسية في الحديث أن تحدد وقت العرض قبل القائه وأن تحافظ على الوقت المحدد لذلك. ولا تتحدث بسرعة وإلا ضاع معظم

العرض كما أن التخطيط الجيد للموضوع يمكنك من أن تتحدث بسرعة معقولة. حاول أن تتجنب الحركات الخاصة التي تشغل المستمعين عما تقول، مثل اللعب بنظارتك أو التقليب في الأوراق أو تحريك الساقين في استمرار، أو التنهيدات قبل كل جملة ولعلك تستطيع أن تكشف عن عاداتك الخاصة عند الاستماع بضع مرات إلى حديثك مسجلاً على شريط. ومن المستحب أيضاً أن تكرر أثناء حديثك اسم المؤلف وعنوان الكتاب، لكي تثبتهما في ذهن المستمعين، وأن يكون أمامك نسخة من الكتاب للعرض. ويمكن الحصول على أحسن النتائج للحديث من اهتمامك الأكيد بالكتاب، وبقدر حماسك وإخلاصك في تقديم العرض.

فوائد الحديث عن الكتب:

إن الحديث عن الكتب هو جزء من عملية الاختيار التي تتم أثناء الاجتماعات التي تعقد عادة بصفة دورية ومنتظمة في المكتبات العامة الكبيرة. ووجهة نظر المكتبي في التعريف بالكتاب هي نفس الغرض الذي تعد من أجله مذكرة المكتبي بمعنى أن يكون التعريف نقدياً، وتقييم الكتاب لاحتمال إضافته إلى المكتبة. ولذلك فإن النقط التي يجب أن تعالج في مثل هذا التعريف تتضمن ما يلي:

(١) معلومات عن المؤلف.

(٢) تاريخ النشر.

(٣) ما يحاول المؤلف تقديمه في الكتاب، وما حققه بالفعل وكيف عالجه.

(٤) مقارنة بين الكتاب والكتب الأخرى في نفس موضوعه.

(٥) التعريف بالكتاب ونقده.

(٦) نوع المكتبة التي يلائمها الكتاب.

(٧) نوع المستعير الذي يفيد منه.

وحينما تعد الأحاديث عن الكتب للاستهلاك العام أي للجمهور، فيجب على المكتبي أن يوائم بين طريقة المعالجة وبين المستمعين الذين سيلقى الحديث عليهم، على أن يؤخذ في الاعتبار أن الأساسات الأولى والميول بين الجماعات المتعددة من الناس مختلفة، وأن ما يعتبر حديثاً ناجحاً لجماعة ما قد ى يكون مرضياً بالنسبة لجماعة أخرى. إن هدف تعريف الجمهور بكتاب ما هو محاولة إثارة اهتمام المستمعين بالكتاب أو بمجموعة معينة من الكتب.

ويفضل في أحاديث المكتبات العامة أن يكون التعريف بمجموعة من الكتب، ولذلك يختلف التعريف الموجه للمكتبة عن التعريف الذي يلقى في أندية المرأة، والذي يحاول أن يستعاض به عن قراءة الكتاب نفسه. إن الغرض الأول لأي تعريف مكتبي بكتاب ما هو جذب الأنظار إليه، وليس للاستعاضة بالتعريف عن الحصول على معرفة مباشرة مادية بالكتاب.

والوسيلة الفنية لذلك هي تحريك غريزة حب الاستطلاع والتشويق، وإثارة الاهتمام، وجذب انتباه الجماعة، وجعلهم يشعرون بأن الكتاب جدير بالقراءة بسبب محتوياته أو نوعه أو حداثة موضوعه. فإذا ما اندمج العارض نفسه تماماً مع الكتاب، فإنه يستطيع عادة أن يشوق القارئ إليه.

ويقدم المكتبيون عرض الكتب إلى الجماعات على اختلاف أنواعها،

كما يقدمونها أيضاً عن طريق الإذاعة أو التليفزيون. وينبغي أن نتذكر تماماً أن التعريف بالكتب هو عمل مستنفد للوقت، ويجب ألا يقوم به المكتبي إلا إذا توفر له الوقت لإعداده. وتعتبر الإذاعة وسيلة طيبة للتعريف بالكتب. ومن نماذج الشخصيات الناجحة في برامج التعريف بالكتب، الكسندر ولكوت وجلبرت هايت. فلقد استطاع ولكوت بشخصيته الفذة أن يجتذب إليه جماعة خاصة من الرواد. كما استطاع هايت أن يستخدم ثقافته الكبيرة بطريقة شعبية وأسلوب شيق. ويمكن بدراسة الطرق المختلفة التي يستخدمها هايت في عرض الكتب أن يستفيد المكتبي كثيراً بطريقة من استخدام طرقه الخاصة في العرض.

ويمكن أن تقدم التعريفات الإذاعية بوساطة فرد واحد، أو بواسطة جملة من الناس، ومعهم شخص واحد يؤدي دور الوسيط. ويمكن استخدام نص رسمي، أو برنامج تلقائي حر. ويمكن عادة تيسير خلق ودي باستخدام المذكرات، والتحدث منها بنفس الطريقة التي يتحدث بها المتناظرون أمام الناس. ومن الشائع إجراء أحاديث مع المؤلفين.

وتتحسن برامج الإذاعة والتليفزيون بالتوجيه المهني الذي يقدمه عادة المسئولون في المحطة، كما أنهم يسمحون بتقديم وقت البرامج التربوية بالمجان. وتتعاون كثير من المكتبات الكبرى مع محطات الإذاعة والتليفزيون لتقديم برامج فعالة عن التعريف بالكتب. ويجب أن تقرن هذه البرامج باسم المكتبة كوسيلة لتنمية القراءة بطريقة أكثر قدراً وأحسن نوعاً.

الفصل الرابع

تغير قواعد الاختيار باختلاف نوع المكتبة

"الظروف تغير الأحوال" في معظم اجتماعات المكتبيين يسمع الإنسان، إن عاجلاً أو آجلاً، أحد المكتبيين وهو يقول: ".. ولكن ما هو الموقف بالنسبة لحالتي الخاصة؟". وبالطبع يبدو الخطر ماثلاً أمامنا على الدوام إذا ما تأثرنا بالمطالب المحلية إلى الحد الذي نتجاهل فيه المستويات المهنية المقررة. فمن المغري أن تستخدم كلمة "موقفنا الخاص" لنبرر الخروج عن الإجراءات السليمة، ولكن يجب على المكتبي أن يكون حذراً على الدوام بحيث لا يغفل عن الأحكام المهنية الواعية لينزلق أمام كل تيار محلي نحو اتجاه لا قياس ولا أساس ولا سند له،وقد اتضح في مناسبات مختلفة أن التوسل بالظروف المحلية إنما يستخدم فعلاً لتبرير عدم الرغبة في التغيير والنمو أو الخروج من الأنظمة العتيقة. ومع أن التوسل بالظروف المحلية قد يساء استخدامه، لكن من الضروري أن تكون لنا معرفة دقيقة واحترام للعوامل المحلية التي يجب أن يعمل حسابها عند تكوين مجموعة مكتبية.

وهناك تعديلات مشروعة يمكن إدخالها على المبادئ العامة كلما اختلفت المكتبات حجماً ونوعاً. وهذه التعديلات لا تعتبر خروجاً على المبادئ المهنية المعترف بها، ولكنها تحويرات أو تعديلات أو تغيرات ضرورية لها. ومن أول العوامل التي تؤثر على الأهداف الأساسية في تكوين

المجموعة هو نوع المكتبة. فهناك مكتبات عامة، معهدية، وجامعية، ومدرسية وخاصة.

وكلها يجب أن تندرج معاً في نطاق المبادئ الأساسية، ولكن الأهداف الخاصة بكل نوع منها لا تطابق الأخرى، فكل واحدة تخدم جماعات من الناس، وتهتم باقتناء أنواع مختلفة من المواد. وعلى ذلك يجب أن تظل هذه الاعتبارات في ذهن المكتبي، بحيث يؤدي عمله على أكمل وجه وأكثره فعالية.

المكتبة العامة الكبيرة:

إن المكتبة العامة الكبيرة تخدم أكثر الناس تنوعاً وتدرجاً من الطفل الصغير حتى المعمر، ومن الجامعي إلى أقل الناس تعليماً (بما في ذلك عدد كبير من الطلاب الذين ينتسبون الآن لمرحلة دراسية أو أخرى، ولهم مطالب منهجهم الدراسي الخاص)، كما تخدم المهتمين بأكثر الكتب النافعة التي تعلم الإنسان صناعة الشيء بنفسه، وحتى المهتمين بأكثر الكتب غموضاً.

وهي تقدم كتباً في كل قسم من أقسام ديوي، ويجب أن تمثل مجموعتها الأعمال الشعبية لمن لم يكن لهم حظ المعرفة بالأعمال المتقدمة الصالحة لأصحاب المعرفة. وعلى ذلك ينطبق عليها المبدأ العام للاختيار وبطريقة مباشرة وبدون تعديل باعتبار كونها وحدة أساسية مجردة.

ولكن يجل ألا يغرب عن البال أن المكتبة العامة في العاصمة تضم معاً المجموعة المركزية الكبيرة، ومجموعة للمكتبات الفرعية الصغرة التي يكون

قراؤها جماعات متميزة. واختيار الكتب للمكتبات الفرعية يرتبط بطبيعة المجتمع الذي تخدمه كل مكتبة منها. وتختلف المكتبة الفرعية المجاورة عن المكتبة التي تقع في أوساط ذات دخول أو مستويات تعليمية عالية، عن المكتبات التي تقع في أوساط ذات دخول أو مستويات تعليمية أدنى.

وعلى ذلك، فسوف تكون هناك مجموعات منوعة في الفروع المختلفة. وعلى العموم فإن المكتبات الفرعية لا تحاول الاحتفاظ بمجموعات مراجع ضخمة. وهي حين تهتم بالقراءات الأكثر شعبية، فإنها لا تختزن المواد الأقل استخداماً، ولا تحاول أن تزود البحث العلمي بالمواد اللازمة له. أما المكتبة المركزية، فإنها بالإضافة إلى مجموعاتها الشعبية التي ينظر إليها كمجموعة فرعية في نطاق المبنى الرئيسي، تكون لديها مجموعات كبيرة جداً تخدم اهتمامات البحث المختلفة مثل مكتبة مراجع الأعمال والمجموعة التاريخية، وأقسام الموسيقى وما شابه ذلك.. حيث تتضمن موادها أعلى المراجع تخصصاً وعلماً.

إن المشكلة الرئيسية للاختيار بالنسبة للمكتبة العامة الكبيرة في العاصمة هي إيجاد طريقة لاختيار الكتب تصلح بكفاية لتمثيل هذه الأنواع المختلفة من القراء ومن المواد. وعلى العموم، تقع على المكتبات الكبرى مسئولية اتخاذ قرار حاسم بشأن العناوين التي لا تريح شراءها. وربما تمكنها مواردها المالية من أن تشتري فعلاً كل الإنتاج الحديث، إذا ما أرادت أن تقتني نسخة واحدة من كل الكتب ولكن من أهم اختصاصها أن تنتخب من مجموع الإنتاج الموجود، ذلك القدر الذي يعتبر أكثره نفعاً بالنسبة لمجموعتها المختلفة الفرعية والمركزية.

تنظيم اختيار الكتب في المكتبات العامة الكبيرة:

يوجد في مكتبات العواصم عدد كبير من الموظفين الفنيين، وأقسام موضوعية ومتخصصة كبيرة، وفروع للمجموعات، يشرف على كل منها رئيس متخصص. وقد يكون من الصعب في مثل هذه الأنظمة أن تشغل كل عضو من هيئة الموظفين في عملية اختيار الكتب إلى جانب عمله الأساسي، وعلى ذلك يصبح من الضروري تنظيم إدارة لاختيار الكتب، تكون مسئولة عن مراجعة وتوزيع تعاريف الكتب على موظفيها، وعن الحصول على نسخ من الكتب للتعريف بها. وبعد اختيار الكتب اللازمة، تكون هذه الإدارة مسئولة أيضاً عن إعداد قوائم بالكتب التي اعتمد شراؤها.

وبما أن هذه الإدارة سيكون بها إخصائيون في المجالات الخاصة، فعليهم أن يراجعوا العناوين على الأدوات المساعدة لاختيار المواد المتعلقة بتخصصاتهم. وهؤلاء الاخصائيون لهم ميزة التعرف على مجموعاتهم معرفة طيبة، وهم قادرون على التركيز حول مجال موضوعي ضيق نسبياً من المواد. أما المجموعات الفرعية والمجموعات الشعبية أو مجموعات الإعارة للخارج في المكتبة الرئيسية فإنها تشكل الجزء الأكبر من عملية الاختيار. ومن أنظمة الاختيار، اجتماعات اللجان الدورية، التي تمثل أعضاء أقسام التخصص والفروع. وهذه اللجان تعقد اجتماعات دورية منتظمة لمناقشة الكتب والنظر في العناوين المدرجة بالقوائم التي جمعتها إدارة اختيار الكتب.

ويعتبر الوقت الذي تصرفه هذه الاجتماعات أثناء انعقادها من وقت العمل الرسمي للمكتبة. ويقوم أعضاء هذه اللجان بالتعريف بالكتب، على أساس فحص النسخ التي أرسلت إلى المكتبة للاعتماد وعلى أساس التعاريف المنشورة أيضاً. ويمكن الحصول على نسخ الفحص من بائع الجملة أو من محل بيع الكتب الذي يزود المكتبة بمجموعة من كتبه، أو في الغالب الأعم– يحصل عليها من الناشر مباشرة.

ويطلب رئيس إدارة الاختيار بعض العناوين المعينة، التي تختار مقدماً من إعلانات الناشرين أو من بعض المراجع المعاونة، على أن الكتب التي تناقش أثناء الاجتماعات، تحتاج للفحص بمعرفة أمناء المكتبات الفرعية عقب كل اجتماع. أما الكتاب الذي ترفضه اللجنة أثناء اجتماعها، فيؤشر أمامه بذلك في القائمة. وإذا لم يكن قرار اللجنة بالإجماع، فتقدم الأقلية تقريراها. والكتاب الذي يرفض بالإجماع لا يشترى. وهذا القرار لا يعتبر بالضرورة نهائياً، ويمكن فتح باب المناقشة فيه مرة ثانية.

وهناك طريقة بديلة تستخدم في المكتبات العامة الكبيرة، وهي أن يحصل الأمناء على الكتب التي أرسلت للمكتبة للفحص، مقيمة بمعرفة رؤساء الإدارة الذين يعدون تعريفاً بالكتب ويقدمونها للمكتبات الفرعية. وهم بالتالي ينتخبون من هذه القائمة الرئيسية ما يلزمهم من الكتب المعتمدة. ويقرأ أمناء المكتبات الفرعية المذكرات المكتبية المعدة بمعرفة رؤساء الإدارة، ويفحصون الكتب المعتمدة، ويرسلون الأوامر لمكتباتهم الفرعية الخاصة.

المكتبة العامة المتوسطة الحجم:

المكتبة العامة المتوسطة الحجم، شأنها شأن المكتبة العامة الكبيرة، تتعامل مع عدد كبير متنوع من القراء. وقد لا يكون مدى اهتمامهم في نفس السعة الموجودة في نطاق العاصمة بصناعاتها الكثيرة، وجماعاتها القومية، ومنظماتها التجارية والصناعية وهكذا...

ولكن المنتفعين بالمكتبة ما زالوا يشكلون مجموعة أكثر تنوعاً من المنتفعين بمكتبة الكلية أو المكتبة المدرسية أو المكتبة الخاصة والمكتبيون في المكتبة العامة المتوسطة الحجم لهم ميزة التعرف على الأفراد المنتفعين بالمكتبة معرفة شخصية أكثر من موظفي المكتبة المركزية في المدينة الكبيرة. وعلى ذلك فإنهم يستطيعون مباشرة الاختيار بما يلائم ميول القراء.

وتنشأ المشكلة الأساسية في الاختيار بالنسبة للمكتبة المتوسطة الحجم من ميزانيتها الأكثر تحديداً. وعلى ذلك يصبح من المحتم إجراء الاختيار بمنتهى الدقة. وتستطيع المكتبة المتوسطة الحجم، بأنعام النظر والحكم، أن تشتري أهم الكتب الصادرة في أية سنة، أما عدم الاهتمام بالاختيار فإنه يؤدي إلى مختارات لا قيمة لها. فإذا كانت المكتبة الكبيرة تشتري بضع عشرات قليلة من الكتب التي تبقى دون أن تستخدم كثيراً، فإن الأثر على ميزانية المكتبة يكون ضئيلاً، إذا يمكن دائماً اعتبار هذه الكتب نوعاً من الاستثمار لمجموعة البحث. لكن المكتبة العامة المتوسطة الحجم لا تتحمل أن تنفق من ميزانيتها المحددة أية مبالغ على كتب يكون استعمالها قليلاً. إن الجزء الأعظم من مجموعتها يجب أن يكون بحيث

يستخدم استخداماً واسعاً.

وتواجه هذه المكتبات في الوقت الراهن مسئولية جديدة، أثارت مناقشة بين المكتبيين عن مدى مسئوليتهم في اختيار الكتب. فمع نشوء الكليات الصغرى في المجتمعات، ومع تزايد النشاط الذي تؤديه مراكز التوسع الجامعي، ومع اتجاه طلاب الكليات في العودة إلى بلادهم أثناء إجازة الفصل الدراسي ونهاية العام، نشأت الحاجة إلى الكتب المساعدة للمناهج الدراسية التي يتلقاها هؤلاء الطلاب.

ومع أن المكتبي الذي يعمل في المكتبة المتوسطة يبذل جهده فعلاً لكي تواجه ميزانيته هذ الطلبات؛ فإنه يسأل نفسه الآن عما إذا كان من الواجب عليه حقيقة أن يشتري قراءات في علم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد وعلوم اللغات، وفي جميع المواد الأخرى التي ترتبط بالمناهج التعليمية لترضي حاجات الطلاب الذين يأتون إلى المكتبة ويطلبون من الكتب ما هو مقرر فعلاً لمناهج معينة؟. وبمعنى آخر يطالب هذا المكتبي بأن يجعل من مكتبته نوعاً من غرفة حجز لقراءات خاصة تهم طلاب الكليات.

وكما يتوقع الإنسان، كانت الاستجابة لهذا المطلب مختلفة. إذ قرر بعض المكتبيين أن يقفوا ضد أي محاولة للتزويد بمثل هذه الكتب. أما إذا كان كل كتاب بالذات يسد حاجة للقارئ العام، ويتصادف في نفس الوقت أن يكون ضمن قائمة الكتب المنهجية، فإن المكتبيين يسرهم أن يقدموا مثل هذا الكتاب ليخدم الغرضين معاً. ولكن حتى مع ذلك، فإن

هناك مشكلات تنشأ أيضاً. إذ أنه إذا وجد عدد كبير من الطلبة يأخذون منهجاً يلزم هذا الكتاب بالذات، فهل يكرر المكتبي عدد النسخ لكي يسد الحاجة الزائدة، وهي فوق حدود وخارج نطاق طلب رواد المكتبة المنتظمين؟ إن هؤلاء المكتبيين الذين يقاومون هذا الضغط يشعرون بأن من مسئولية الكلية أن تكرر عدد النسخ من كتب الحجز. أو على الأقل تكون على استعداد لإرسال نسخ للمكتبة العامة التي تحتاج إليها بنظام تبادل الإعارة.

ويدرك فريق آخر من المكتبيين بأن ذلك الواجب هو مسئولية مشروعة لمكتباتهم، فإن هؤلاء الطلاب هم جزء من المجتمع. وبما أن لهم ميولهم الخاصة، فلماذا يكون هناك أي اختلاف بينهم وبين شراء كتب ترشي ميولاً خاصة لأعضاء النادي الزراعي الذين يدرسون موضوع الديدان الثعبانية، وتشتري المكتبة لهم العناوين. وقد قيل رداً على ذلك إن المكتبيين إذا اشتروا كتباً لطلبة السنة الأولى في فصل الاجتماع كما هو مقرر لهم في منهجهم هذا العام، فإنهم سيكتشفون أن هذه الكتب المقررة قد تتغير في العام التالي، وبذلك تصبح الكتب التي سبق لهم شراؤها عديمة التداول. ويقول المؤيدون لفكرة الشراء للطلبة بأن هذا هو ما يحدث حتماً بالنشبة لأي كتاب يشترى،لأنه موضع طلب شديد في الوقت الراهن. فمثلاً بالنسبة لأروج القصص التي تشترى منها نسخ كثيرة يحتمل ألا تقرأ هذه القصص كثيراً في سنة تالية أو ربما سنتين. ولكن لا يعني هذا أن يرفض الإنسان شراء الكتاب إذا كان يتفق مع مقاييس الاختيار.

تنظيم عملية اختيار الكتب في المكتبة العامة المتوسطة الحجم:

في المكتبات العامة المتوسطة الحجم يشترك جميع المكتبيين الفنيين في اختيار مواد المكتبة. فهم يمثلون في الاختيار معرفة بالمجموعة الموجودة، وكذلك معرفة بميول القراء وتفضيلاتهم. وهناك طريقتان تستخدمان عموماً لمراجعة الوسائل المساعدة للاختيار.

ففي بعض المكتبات، تراجع كل المصادر المساعدة بواسطة هيئة الموظفين وفقاً لتخصصاتهم الموضوعية. وهذه التخصصات تعكس الأساس التعليمي الرسمي للمكتبي، أو أنها توضع على أساس هواياته أو قراءاته الخاصة. وفي مكتبات أخرى يتحمل موظف واحد مسئولية مراجعة مصدر مساعد واحد للاختيار. وفي أي الحالتين تنسق الاختيارات بواسطة الأمين الأول للمكتبة الذي يراجع الكتب الموصي بها على ضوء المجموعة العامة كلها وفي ضوء الميزانية.

وقليل من المكتبات من هذا الحجم تعقد اجتماعات لاختيار الكتب. فالمكتبات التي تعقد مثل هذه الاجتماعات تضطر إلى أن تجعل تقديرها على أساس نبذات التعريف بالكتب أكثر من تكوين الرأي على أساس الفحص الفعلي لكتاب، حيث أنه من الصعب على مكتبات في مثل هذا الحجم أن تحصل على نسخ للفحص.

وقد يحول الاختيار التعاوني دون قيام هذه العقبة. وفعلاً جرب هذا النوع من الاختيار في مناطق متعددة بشيء من النجاح. فسمحت بعض

المكتبات في العواصم لأمناء مكتبات الفروع بحضور اجتماعات الكتب. وهذه الطريقة تهيئ للمكتبيين في المكتبات المتوسطة الحجم، نظرة أوسع يمكن أن يبنوا عليها اختياراتهم الخاصة. كما تشير إلى طريق التعاون الإقليمي ونظام تبادل الإعارة الموسع.

المكتبة العامة الصغيرة:

تتميز المكتبة العامة الصغيرة، كتجريد إحصائي، بأنها مكتبة لإعارة القصص في أغلب الأحيان. وهي تشغل عادة بموظفين يعملون جزءاً من الوقت، وفي الغالب دون أي تدريب مكتبي، وتفتح أبوابها فقط جانباً من الوقت، ولها ميزانية صغيرة جداً. وبها قليل من المصادر المساعدة للاختيار. فإذا كان المكتبي غير مدرب، فإنه لا يكون على معرفة بالأدوات المساعدة، إذا استطاعت المكتبة فعلاً أن تقتنيها. والعامل الغلاب في الاختيار هو عامل الطلب، وربما تكون أروج الكتب هي المادة الأساسية في مجموعة المكتبة. أما إذا كان المكتبي مدرباً، فربما يشعر بالضيق لأن كثيراً من مبادئ اختيار الكتب لا يمكن تحقيقها ببساطة بسبب ضيق اعتمادات الميزانية.

وقد اعترف منذ زمن طويل بالحاجة إلى إيجاد نوع من البرامج التي تهدف إلى تحسين الخدمة في المكتبات الصغيرة، واتخذت في ذلك بعض الآراء. فكثير من الولايات تعد نوعاً من مراكز التدريب للمكتبيين غير المدربين في هذه المكتبات الصغيرة، لتساعدهم على تعلم بعض الأشياء مثل اختيار الكتب.

وتقدم بعض المؤسسات خدمات استشارية لمعاونة المكتبيين في حل المشكلات، وتوزع عليهم قوائم ببعض الكتب التي تختارها هذه المؤسسات، وتعير مجموعات كبيرة من الكتب لتلك المكتبات التي تختارها ذات الميزانية المحددة. وفي الوقت الحاضر يركز الاهتمام على نظام الشبكة المكتبية الذي يتدرج من المكتبة القومية أو المكتبة الإقليمية، أو نظم المكتبات المحلية، وذلك تيسيراً لأصغر المكتبات للحصول على المصادر التي ترتبط عادة بمكتبات العواصم الكبرى فقط. إن الخدمات المكتبية الكبرى سوف يكون لها المال لتستأجر موظفين دائمين كل الوقت في مركزها الرئيسي، وأن تشتري المصادر المعاونة على الاختيار. وعلى ذلك فسوف يكون من الممكن تزويد المكتبات الصغرى بوسائل الاختيار الغالية الثمن عن طريق الاستعارة.

وحتى مع توفر أحسن إرادة في العالم، لا يستطيع مكتبي لديه ألف دولار في السنة مخصصة لشراء الكتب، أن يحقق نفس النتائج التي يستطيعها مكتبي يملك مائة ألف دولار في ميزانيته.

تنظيم الاختيار في المكتبة العامة الصغيرة:

يقصر أمر اختيار الكتب للمكتبة العامة الصغيرة على شخص واحد لأنه لا يوجد سوى هذا الأمين بين موظفي المكتبة. فيضطر إلى مراجعة العناوين الممكنة، ويختار منها الكتب اللازمة للشراء ثم يطلبها. وفي مثل هذه المكتبة يستطيع أعضاء مجلس إدارتها وروادها من ذوي الثقافات والميول الخاصة أن يعاونوا في الاختيار. وفي المكتبة العامة الصغيرة، تجد

رغبات المستعيرين تقديرها أكثر مما هو الحال في الأنواع الأخرى من المكتبات. ويعتمد المكتبي اعتماداً كلياً على مراجعة المصادر المعاونة للاختيار. وفي حدود ميزانية صغيرة تكون هذه المصادر قليلة العدد، وعلى ذلك يعتمد اعتماداً كبيراً على استخدام القوائم التي تصدرها إدارات الدعاية والنشر في المكتبات وعلى قسم الكتب الجديدة في مجلة المكتبات أو "قائمة الكتب".

مكتبة الكلية والمعهد العالي:

حينما يتجه الإنسان من المكتبة العامة إلى مكتبة الكلية، فإنه يكتشف مجموعة أخرى من الأغراض تؤثر على نظام اختيار الكتب. إن مكتبة كلية الفنون والصناعات لها ثلاث وظائف رئيسية:-

(١) دعم المنهج الدراسي بالمواد القرائية في الموضوعات لتي تدرس بهذه الكليات.

(٢) التزويد بمجموعة أساسية موجهة إلى تحسين الشخصية الإنسانية، أي موجهة إلى الشخص الذي يتلقف تعليماً حراً بصرف النظر عن حاجات المنهج الدراسي.

(٣) تقوية درجة معينة من البحث الجامعي.

ولمكتبة الكلية رواد من مجتمع أكثر تجانساً من المنتفعين بالمكتبة العامة. فهي لا تضم أفراداً تتراوح أعمارهم من سن الحضانة إلى سن الشيخوخة، إذ أن كل قرائها هم من خريجي المدارس الثانوية، ولهم أهداف وميول مهنية متشابهة ويدخلون الكلية لتحصيل نفس التعليم الواحد.

وبما أن مكتبة الكلية لم يقصد بها أساساً أن تكون مركزاً للبحث العلمي، ولكنها تستخدم للطلاب في مرحلة ما قبل التخرج، فإنها سوف لا تحتاج إلى صرف اعتماداتها على أدق المواد تخصصاً في المجالات الموضوعية المحددة. وبما أنها لا تساند منهجاً يتضمن دراسات فنية خاصة (كالطب، والهندسة، والزراعة، والتمريض، وطب الأسنان الخ)، فإنها لا تحتاج إلى الكتب العميقة التخصص في هذه الميادين. وبما أنها ليست مكتبة عامة تخدم مجموعة متباينة من الجماهير، بما في ذلك الأفراد المهتمون فقط بالقراءات الترفيهية الخفيفة، فإنها تستطيع أن تحدد اختيارها على أساس قيمة ومصدر كل كتاب بالذات، أكثر مما تحدده على أساس الرغبة العامة. وفي المجالات الموضوعية المختلفة لا تحتاج المكتبة إلى الاعتماد على الكتب المبسطة التي تستهوي القارئ الأقل مهارة والأقل معرفة (ولو أنها قد تشعر بمسئوليتها نحو المصنفات العامة التي تعتبر مدخلاً للموضوع)، وتعد لطالب الكلية غير المتخصص في ذلك المجال، ولكنه يريد بعض المعرفة بالموضوع من تعليمه العام.

تنظيم اختيار الكتب في مكتبات الكليات والمعاهد:

في مكتبة توزع مسئولية الاختيار على نطاق أوسع بكثير ما هو الحال في المكتبة العامة. فبالإضافة إلى موظفي المكتبة، يتحمل أعضاء هيئة التدريس بالملية المسئولية في اختيار المواد في مجالاتهم الموضوعية، وبما أن تلك المسئولية تشمل أفراداً كثيرين، فمن المهم وضع تخطيط شامل، ورسم سياسة للاختيار. وعلى ذلك فإن تسجيل سياسة الاختيار كتابة أمر مهم بالنسبة لمكتبة الكليات كما هو بالنسبة للمكتبة العامة تماماً.

ولكي تنفذ هذه السياسة ينبغي أن يشترك موظفو المكتبة مع أعضاء هيئة التدريس في العمل معاً. على أن اختيار الكتب لمكتبة الكلية يجب أن يعتمد كثيراً على أعضاء هيئة التدريس، كما يجب أن يعمل رؤساء الأقسام بالكلية على تشجيع هذه المشاركة الكاملة.

ولما كان من الصعب عملياً أن نطالب الكلية جميعها بالمشاركة في هذا النشاط دون توجيه أو تنسيق، فإن من المستحسن أن يطلب إلى كل عضو من أعضاء هيئة التدريس بالكلية أن يقدم توصياته كتابة إلى رئيس القسم التابع له أو إلى لجنة المكتبة بالأقسام المختلفة.

ويجب أن تتكون لجنة المكتبة العامة بالكلية من الأعضاء الذين يكونون فعلاً اهتماماً بالكتب، والذين يمثلون أقسام الكلية بأكملها في الحكم والتقدير الأدبي. ووظيفة هذه اللجنة هي أن تساعد مدير المكتبة في تحمل المسئولية الخاصة بتدبير الكتب الخارجة عن حاجات المنهج الدراسي، لأنه لن يستطيع شخص واحد أن يكون على بينة من جميع المصنفات التي تمثل كل نطاق المعرفة.

ومع أن الموقف المثالي يتأتى عن طريق المشاركة الواعية مع أعضاء هيئة التدريس أن المسئولية النهائية تقع على عاتق المكتبي ومساعديه الفنيين. وفي مكتبات كليات معينة يتم اختيار المواد العامة بمعرفة موظفي المكتبة المهنيين الذين يجتمعون في فترات منتظمة، بعد الاطلاع على المصادر المختلفة التي تعرف بالكتب.

والموافقة النهائية على اختيار كتب المعلومات العامة هي عادة

مسئولية مشتركة بين اللجنة والأمين. أما اختيار المراجع العامة والقراءات الترفيهية، فهي مسئولية الأمين وحده. ولمدير إدارة الكلية أو المسجل أيضاً مكانة في عملية اختيار كتب الكلية، فعليه تقع مسئولية تدبير الاعتمادات الكافية لسد حاجات المكتبة، وانتخاب الموظفين والمكتبيين القادرين على تنفيذ عملية الاختيار.

ومن المفروض أن يكون أمين المكتبة على معرفة وخبرة بمصادر الاختيار. وأن تكون لديه معرفة شاملة بالمجموعة، وأن يفحص كل طلب لشراء كتب جديدة على ضوء حاجات المكتبة في مجموعها، وعلى ضوء مكانتها كجزء من مجموعة الجهاز التعليمي للجامعة أو الهيئة التي يخدمها.

مكتبة الجامعة:

إن مهمة مكتبة الجامعة تتضمن نفس مهام مكتبة الكلية، بالإضافة إلى بعض المسئوليات الأخرى. فهي تحاول تكوين مجموعة تساند المنهج الدراسي، ولكن المنهج بالنسبة لمكتبة الجامعة أوسع بكثير مما هو لمكتبات الكليات أو المعاهد الحرة. إذ أن الجامعة ليست معاهد حرة أو كليات متفرقة فحسب، بل تتضمن أيضاً مدارس وكليات خاصة ومهنية.

وعلى ذلك فإن نطاق ما بها من الموضوعات أوسع بكثير. فالجامعة بالإضافة إلى أنها تدرب الطلاب في مرحلة ما قبل التخرج، فإنها تقدم أيضاً برامج الدراسة للمراحل العليا بعد التخرج، ولن يكون ذلك قاصراً على المناهج المتقدمة، بحاجتها القرائية الخاصة، ولكنها تتضمن أيضاً مطالب البحوث العليا للخريجين. وعلاوة على ذلك فإن مكتبة الجامعة ملزمة عادة

التزاماً قوياً بمساندة بحوث الكليات.

وسوف يؤدي التركيز على حاجات البحث إلى ضرورة تجميع المواد ذات المستوى الأكاديمي القليلة الاستعمال والغالية الثمن. فالاختيار إذن سيتجاوز نطاق المواد العادية، وبما أن المكتبي ملزم بتصيد مطبوعات المعاهد العلمية من كل بلد، فإن الحاجة إلى معرفة اللغات الأجنبية ومعرفة الببليوجرافيات الأجنبية تصبح ضرورة ملحة بالنسبة له. وهذه المعرفة لابد أن تشمل أيضاً معرفة بالمواد الأخرى غير الكتب مثل مجموعات الكتب المصورة على الميكروفيلم.

تنظيم اختيار الكتب في المكتبات الجامعية:

يعتبر تنظيم عملية اختيار الكتب لمكتبة الجامعة شبيهاً بصفة عامة بالاختيار لمكتبة الكلية، فإن الأقسام المختلفة في المعاهد والكليات مسئولة عن الاختيار في مجالاتها الموضوعية، في حين يبقى موظفو المكتبة مسئولين عن اختيار الببليوجرافيات العامة، وعن المجالات الأخرى التي لا تغطيها الأقسام، وعن المواد الخاصة مثل الدوريات والوثائق، وعن الإشراف على النمو العام للمجموعة.

أما العامل الوحيد الذي يعقد تنظيم عملية الاختيار في مكتبة الجامعة فهو تضخم الحجم. فمع ارتفاع مجموعة المكتبة الجامعية من مليون مجلد إلى مليونين أو ثلاثة ملايين مجلد، ومع ارتفاع حجم الدارسين من ١٥ ألف طالب إلى ٢٠ ألف إلى ٣٠ ألف طالب، ومع زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس بالكليات لمسايرة الزيادة في عدد الملتحقين.. تتزايد التعقيدات

من جميع الوجوه، في تدرج هندسي. وبذلك تصبح عملية اختيار الكتب- التي كانت تتم ببساطة على أساس شبه ودي في كليات الفنون أو المعاهد الحرة، يصبح من الصعب تنظيمها بكفاية، كما يصعب الإشراف عليها بدقة، أو مراقبتها بإحكام.

والجامعات الكبيرة تجد نفسها مضطرة إلى التخلي عن بذل أي مجهود لاشتراك مدير المكتبة مع الأقسام في تنسيق عملية اختيار الكتب. ولكن "رئيس قسم الاختيار"، أو "رئيس قسم الببليوجرافيا" أو "رئيس قسم الاختيار والببليوجرافيا" يتحمل المسئولية وحده في توجيه موظفيه الخاصين إلى استمرار النظر في محاولة جعل المجموعة العامة سليمة فيما يتعلق بجميع أجزائها الموضوعية المكونة لها، وإلى مراقبة عمليات الشراء التي تقوم بها الأقسام، وبذل الجهد لمنع حدوث أي تداخل، مع اقتراح عناوين الكتب التي قد تغفل عنها الأقسام، أو شراء العناوين التي يعتقدون ضرورة الحصول عليها.

وهذه المجموعة من الأشخاص القائمين على الاختيار عليهم دراسة فهارس باعة الكتب، محاولين بذلك التقاط المواد التي نفدت طبعتها مما تجب إضافته إلى المجموعة. وبصفة عامة يكون رئيس قسم الاختيار مسئولاً عن تنمية المجموعة كوحدة كاملة، وعن تنسيق المصادر المشتتة التي ترد منها أوامر الشراء. ولنتخذ من الجامعة مثلاً لإيضاح المشكلات التي تنشأ عند محاولة تكوين مجموعة ضخمة تحت نظام تتوزع فيه مسئولية الاختيار.

القسم الموضوعي "ا" به ستة مدرسين فقط، كلهم يهتمون اهتماماً

جدياً بالمطبوعات التي تختص بموضوعاتهم. فهم يقرءون كل ما يصدر هنها من بيانات، ويتابعون كل إعلانات الكتب الجديدة، ويتلقون قدراً كبيراً من بيانات الناشرين، ويفحصون المجالات التي تعرف بالكتب المتصلة بمجالاتهم. ولا يكتفون بالاطلاع فقط على ما تنتجه بلادهم من الكتب، ولكنهم يفحصون أيضاً الكتب الفرنسية والألمانية والروسية. وينفقون كل ما هو مقرر لهم من مال، بل وفي العادة يطالبون بالمزيد منه. وقد يحدث أن يكون من بين الاثني عشر فرعاً التي يقع فيها موضوع القسم "ا" أن يهتم هؤلاء المدرسون الستة بثلاثة فروع منها فقط. وقد تثبت أي مقارنة لمقتنيات المكتبة بقائمة أساسية قياسية في الموضوع على أن هذه الفروع الثلاثة قد مثلت تمثيلاً واضحاً في المجموعة.

ولكن ما هو الحال بالنسبة للفروع التسعة الأخرى؟ هنا نلمس أننا لسنا على جانب مماثل من الحظ. ويعلم رئيس قسم الاختيار أن القسم "ا" نشط من الناحية الببليوجرافية وأن أعضاء القسم يعملون باجتهاد وهمة في تكوين مجموعة تغطى موضوعهم. وهو، يريد أن يتركهم وشأنهم يسيرون في طريقهم، والواقع أنه مشغول مع أقسام أخرى كثيرة، ومع المجموعة العامة، بحيث لا يجد متسعاً من الوقت لكي يراجع، عن كثب، كل ما يشترون. وفي كل سنة تمر بعد الأخرى، يجد أن الفروع الثلاثة من القسم "ا" التي اهتم بها أعضاء الكلية أخذت تنمو وتقترب نحو الاكتمال كلما اشتروا شيئاً جديداً، ليس من المواد الحديثة فقط، ولكن حينما يفتشون أيضاً في قوائم الأجيال الماضية بحثاً عن العناوين النافعة. ويكون القسم جد فخور بمجموعته، لأنها أصبحت تمثل ميول الأفراد الذين يعملون بالقسم تمثيلاً طيباً.

وإذا حول الإنسان نظره إلى القسم "ب" والموضوع "ب"، فإنه يجد أن متخصصاً في إحدى نواحي الموضوع كان يعمل بالقسم منذ سنوات مضت، وأن هذا الأخصائي أضاف إلى المجموعة قدراً كبيراً من مادة تخصصه في حين أن بقية أعضاء القسم لم يكونوا للأسف مهتمين بالمكتبة على هذه الصورة. وأن رئيس قسم الاختيار مع أنه غير أخصائي في الموضوع، حاول التأكد من إضافة أهم المطبوعات الحديثة في هذا المجال إلى المجموعة. ولكنه بالطبع لم يكن على معرفة وثيقة بكل الجمعيات والمعاهد واللجان والهيئات والمعامل.. الخ، التي تصدر مواد في الموضوع. وكذلك فاته أيضاً التعرف على بعض الوجوه العامة لما ينشر في عصره في هذا المجال. أما بالنسبة لتكوين المجموعة من المصنفات السابقة، فهو أمر يفوق حدود زمنه ومعرفته. وبالإضافة إلى ذلك قد يتقاعد مثل هذا الإخصائي النشط خلال العام، ثم لا يخلفه أخصائي آخر في مجال تخصصه بالذات، حتى إن تلك المجموعة الطيبة التي كونها سوف لا تستغل مباشرة. ومن الطرافة بمكان أن يأتي بديله شبيهاً ببقية أعضاء القسم، رجل لا يهتم اهتماماً حياً بالمكتبة، وليست له دربة على متابعة ما ينشر حالياً في مجاله، خارج نطاق الكتابات الهامة جداً، وخارج السيل الدافق المعتاد من المقالات التي تنشر في أشهر المجلات في الموضوع.

ولنأخذ القسم "ج"، والموضوع "ج" مثلاً آخر خلال التاريخ الطويل لهذا القسم. فقد تغير موظفوه من مجموعة واعية جداً من رجال الأبحاث، إلى خليط من الأساتذة والمدرسين الذين هيئوا لمزاولة العمل في مرحلة ما قبل التخرج، ثم تطور إلى حالته الراهنة، عبارة عن مجموعة من المدرسين

الممتازين الذين يؤدون القليل جداً من البحوث، ويعرفون الكتب الهامة في ميدان تخصصهم. ويسألون فقط عن أحدث العناوين.

* * *

ويستطيع الإنسان أن يتابع بالتحليل بقية الأربعين أو الخمسين قسماً ومعهداً وملية التي تكون أجزاء جامعة بالذات. لقد قمنا هنا بدور القصصي الذي يصور حقائق غير معروفة عموماً، ولم ترد في تقرير يوجه حالة الشراء اليومي للجامعة. ولكن بعض هذه الحقائق معروفة تماماً. وبعضها يدرك بالبداهة، وبعضها الآخر خاف عن أنظار رئيس قسم الاختيار، وفي الحقيقة لا تدركها الأقسام المختصة بالذات. وفوق ذلك فإنهم يؤدون وظائفهم يوماً بعد يوم، ويديرون فصولهم، ويوجهون كلاب البحوث في الدراسات العليا، دون أن يعقدوا أية مقارنة بين ما تشتريه مكتبتهم، وما تشتريه مكتبات الأقسام الأخرى، وربما لا يعلمون أن لديهم سياسة حقيقية، غير معبر عنها، ولو أنها تؤدي بالفعل. وربما لم يفكروا إطلاقاً في احتمال أنهم لا يمثلون بمشترياتهم ميولاً أخرى سوى ميولهم الخاصة. وفي الواقع لا يعتبرون أن هذا الاعتراض مقبول إذا ما صرح لهم به.

مكتبات المعاهد المتوسطة:

إن مكتبات المعاهد المتوسطة تخدم غرضاً مزدوجاً، فهي تزود الطلاب بدراسات تعدهم يوماً ما للانتساب إلى إحدى كليات الجامعة، كما تعدهم في نفس الوقت لمزاولة وظيفة فنية دون المستوى المهني العالي.

وتشعب الغرض يؤدي إلى تشعب المنهج نفسه. وعلى ذلك فإن المعاهد

المتوسطة تواجه نفس مشكلات الاختيار التي تواجهها مكتبات الجامعة أو مكتبات المعاهد الفنية العالية، فهي ملزمة بشراء كتب تساند مناهج مختلفة. وغالباً تكون هذه المناهج مهنية، وفي نفس الوقت تستمر في مساندة البرامج التي تهيء الطلبة للدراسات الخاصة بالإعداد الجامعي العام.

وبالإضافة إلى تشعب الغرض، فإن المعاهد المتوسطة، خصوصاً الموجودة منها في الأقاليم تضم مجموعة غير متجانسة من الطلاب في اتجاهاتهم وأسس تكوينهم ونتيجة لذلك قد لا يكون هناك تشدد كبير في معايير القبول بهذه المعاهد، وهذا كله يؤثر بدوره على المواد التي تشترى حيث إنها تكون في مستوى أبسط نسبياً. أما تنظيم عملية الشراء في مثل هذه المعاهد فتكون، كما هي الحال في مكتبة الكلية أو الجامعة، مجهوداً تعاونياً بين المكتبيين وأعضاء هيئة التدريس.

المكتبة المدرسية:

المكتبة المدرسية شأنها شأن مكتبة الكلية والجامعة يقصد بها مساندة المنهج التعليمي. وبالإضافة إلى ذلك فقد أصبح من الشائع بالنسبة للمكتبة المدرسية أن تؤدي دورها كمركز لتزويد المدرسين بالمواد، فتجمع لهم الكتب الدراسية الجديدة، كما تجمع المعلومات عن الوسائل المساعدة للتعليم، وحتى قد تشتري وتقدم المواد السمعية والبصرية.

وهناك مشكلة خاصة في اختيار الكتب للمكتبة المدرسية، لأن الكتب المختارة يفترض فيها أن تساند ما يطلب غرسه في الطفل من المبادئ المقبولة بل المطلوبة اجتماعياً وفق أساليب المجتمع الذي يعيش

فيه. ومع أن الرقابة على كتب الكبار تعتبر من الأعمال البغيضة، فإن الرقابة على كتب الأطفال مستحبة، إذ يفترض أن تكون الكتب المختارة ذات صفات إيجابية، وأن تخدم الأغراض العالية. وفي المراحل الأولى– على الأقل– لا يعتبر الطفل على استعداد لمناقشة المشكلات الاجتماعية المعقدة والصعبة.

وفي بعض المناسبات على الأقل، ونحن نعتقد أنها نادرة، يصبح بعض مديري المدارس متأثرين بمبدأ الجدية الاجتماعية بحيث يتصورون أن القراءة للمتعة، والقراءة للترفيه، وقراءة الكتب الماجنة والخيالية والضاحكة، أصبحت موضع ريبة. وقد سجل بعض أمناء المكتبات المدرسية في تقاريرهم صعوبة تحريك كتب الأطفال الفائزة بالجوائز من على الرفوف، ويبدو أن مقاييس الحكم على امتياز الكتب قد خرجت من عالم الطفل المليء بالمتعة والهناءة إلى عالم الكبار المليء بالرزانة وإلحاح الحياة، ولا يسع الإنسان إلا أن يشك في أن هذه الكتب قد اختيرت على أساس أذواق الكبار وسابق مدركاتهم كثر مما هو مناسب للصغار. ومثل هذا الأحكام على الكتب سوف تعقد الحياة بالنسبة لأمين المكتبة المدرسية الذي يجب أن يرضي هذين السيدين: الأطفال ومديري الجهاز المدرسي.

وهناك مشكلة ثانية عن اختيار كتب الصغار. ينتظر من المكتبي أن يشتري كتباً تناسب مستويات معينة من الأعمار. وتلاميذ المدرسة الابتدائية غير متجانسين. فالمفردات، والمهارة القرائية، والمعلومات الأساسية تتغير كلما ارتقى التلميذ من درجة إلى أخرى. ومما يزيد الموقف ارتباكاً فيما يتعلق بمستويات السن هي حقيقة أن القدرة القرائية تختلف،

ولن تكون كل الكتب التي حددتها التعليقات لتلاميذ السنة الرابعة مفهومة لكل تلاميذ هذا المستوى. وقد حدث في بعض الجهات على الأقل إكراه للسماح للتلميذ اللامع في السنة الرابعة بأن يقرأ كتاباً محدداً لتلاميذ السنة الخامسة، وحتى قد حدث في بعض المناسبات احتكاك بين مدرسي الفصل وأمين المكتبة لأن الأمين أعار للطفل كتباً حكم بقدرته على قراءتها، في حين أنها كانت من قائمة الكتب المحددة لما فوق مستواه.

تنظيم اختيار الكتب في المكتبة المدرسية:

يتحمل أمين المكتبة المدرسية عادة مسئولية إدارة المكتبة، ومن بينها اختيار الكتب. وهو أحد الواجبات الكثيرة الملحة والمباشرة عليه. ومن المستحسن أن يتم ذلك بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس. وفي بعض الأحيان يعين ناظر المدرسة لجنة للمكتبة، أو يحدد بعض المدرسين من ذوي العقلية المكتبية الذين يتطوعون لمعاونة أمين المكتبة.

ولما كان من المفضل أن تعمل أوامر الشراء على فترات منتظمة. تختلف من مرتين إلى ثماني مرات في السنة، فإنه يستحسن إعداد قائمة بالحاجات أو ملف للطلبات التي ينظر في أمر شرائها، وتكون على أساس حاجات المنهج وطلبات المدرسين والطلبة واقتراحات أولياء الأمور. وهناك حاجة خاصة للكتب التي تتناول شئون الحياة العملية والمهنية. ومن المألوف أن يتم الاختيار والتزويد في مدارس المدن بطريقة مركزية. وفي بعض مناطق الضواحي والأقاليم، يجتمع عادة أمناء المكتبات المدرسية بانتظام خلال العام الدراسي لاستعراض الكتب الجديدة.

المكتبات الخاصة:

تتميز المكتبة الخاصة عن غيرها من المكتبات التي عرضت من قبل، بأن أغراضها أعظم تحديداً، وروادها أكثر تجانساً. فهي تنشأ لأغراض نوعية معينة تكون في الغالب مساندة البحث أو وجوه النشاط العلمي الذي تمارسه مؤسسة بالذات. وتنشأ المكتبة في وسط المؤسسة، ويكون نطاق موضوعاتها محدداً للغاية، لأنها في الواقع تشغل نفسها بقطاع موضوعي محدد وتكون ميزانيتها في الغالب كافية، باعتبار أن المؤسسة الأم تكون أكثر استعداداً لتلبية حاجات المكتبة في صورة مشتريات جديدة.

ويكون الاختيار صعباً في معظم الأحوال وذلك لأن قوائم تجارة الكتب ليست في العادة على هذا المستوى من الأهمية بالنسبة لها. وعلى ذلك يتركز الاهتمام على مواد أخرى مثل تقارير البحوث، والوثائق الحكومية، ومجموعة نتائج الأبحاث، وهي مواد من الصعب العثور عليها عن قرب، كما أن من الصعب أيضاً الوصول إليها. وعلى ذلك يجب أن يكون المكتبي على علم تام بالمجال نفسه، وبالأشخاص أو المعاهد التي تعمل في هذا الميدان حتى يتسنى له الاتصال المباشر بمصادر المعلومات، أكثر مما يعتمد على المصادر المساعدة لاختيار الكتب.وهناك توكيد كبير على اقتناء المواد الهامة بطريقة مباشرة، يضاف إلى ذلك الطبيعة المشتتة لمنتجي هذه المواد، وقلة الببليوجرافيات العامة المساعدة.. وهذا يجعل عملية الاختيار أكثر إرهاقاً من المعتاد.

ومن المستحسن أن تشكل لجنة المكتبة من الإخصائيين الذين

يستطيعون تقديم المشورة عن مشتريات الكتب. على أن مقترحات الشراء التي ترد من الرواد يجب أن تعطى عناية كاملة من جانب المكتبة.

خاتمة:

ركز الاهتمام في هذا الباب على وصف الاختلافات القائمة بين الأنماط المختلفة من المكتبات، فمن الواضح أن المبادئ العامة لاختيار الكتب تفسر بأساليب مختلفة كلما تغيرت وظيفة المكتبة. فإذا قلنا إن المكتبيين سوف يختارون أحسن الكتب، فإننا لا نذكر أي شيء عن الطريقة التي يمكن بها تفسير ما هو هذا الأحسن.. فمن الواضح أن "أحسن" كتاب عن الطاقة النووية، سوف ينقلب وضعه فيصبح شيئاً آخر حينما نتحرك من المدرسة الابتدائية إلى المكتبة العامة ثم إلى المكتبة الخاصة بمؤسسة تعمل في البحوث النووية إن المبدأ يبقى واحد لا يتغير، ولكن نتائج التطبيق تختلف اختلافاً كبيراً. ويجب أن تعتمد معايير الاختيار مباشرة على نوع القارئ الذي تقدم له الخدمة، وعلى نوع الخدمة التي تشعر المكتبة وجوب تأديتها. وقد تكون مهمة نافعة– ولكنها تكون كبيرة وربما مرهقة– أن تأخذ كل مبدأ من المبادئ التي ذكرت في قائمة بيانات قواعد الاختيار الملحقة بالباب الأول من هذا الكتاب، وتفسره بالنسبة لكل نوع من أنواع المكتبات المختلفة. وحتى دون القيام بهذا المشروع. ربما يكون من الواضح تماماً أن المبادئ العامة ليست سوى وصفات عامة لممارسة العمل، يجب أن تقرن بالطبيعة المحددة الخاصة بكل معهد بالذات.

الفصل الخامس

الاختيار بالموضوعات ونمط المادة

أشير في الفصل الرابع إلى أن طريقة تفسير مبادئ الاختيار تتأثر بطابع المكتبة التي تطبقها. وحينما يطبق المكتبي المبادئ العامة على المجالات الموضوعية المختلفة، فإنه سوف يكتشف أن تفسير المبادئ أمر ضروري في هذه الحالة أيضاً. وإجراء أي توفيق أو تبديل لا يعني التخلي عن تطبيق المبادئ العامة، ولكنه يعني مجرد اتخاذ أحكام محددة في ضوء الاختلافات الكبيرة التي تتضح أحياناً بين أنواع الكتب الصادرة في الموضوعات المتعددة. وإنه ليكفي لنا أن نعرض مثلاً من أقصى طرفي الموضوع ليوضح لنا طبيعة المشكلة. هل يمكن أن تستخدم نفس المقاييس المطبقة على قصة تصف الحكومة المثالية، اليوتوبيا المستقلة، على مبحث في التفاعلات الكيميائية؟

ولذلك فإننا سنناقش في هذا الفصل المقاييس العامة للقصة وغير القصة، ويتبع ذلك قسم خصص لدراسة بعض المشكلات في مجالات موضوعية معينة. وسنقدم أيضاً دراسة مختصرة لمشكلة تقييم واختيار المواد من غير الكتب. ويختم الباب بمناقشة لاختيار الترجمات والطبعات.

معايير تقييم الكتب غير القصصية:

السؤال الأول الذي يثار في موضوع اختيار كتاب غير قصصي هو: "من المؤلف"؟ وهل يحمل أي مؤهلات تناسب الموضوع الذي يعالجه؟ وهل هو، بمقتضى تعليمه أو مهنته، أو خبرته، في مركز يسمح له بكتابة شيء له قيمته في الموضوع؟ وإذا كان للمؤلف كتب أخرى في نفس الموضوع، ليمكن للمكتبي أن يعيد النظر لمعرفة الطريقة التي وردت بها هذه الكتب مما هو معلوم له.

وحينما تتقرر مكانة المؤلف، يجب التأكد بعدئذ من المجال الذي يغطيه الكتاب هل هو يعالج كل الموضوع أو جزء منه؟ وهل يهتم الكتاب بالناحية التاريخية من الموضوع- أو أن به جزءاً من ذلك الجانب؟ وهل معالجة الكتاب (سواء للموضوع كله أو لجزء منه) شاملة أو مختصرة؟ وحينما يتقرر مجال الكتاب يجب مقارنته بالكتب الأخرى الموجودة فعلاً بالمكتبة، للتأكد عما إذا كانت إضافته إلى المجموعة تعتبر فعلاً إضافة جديدة بالنسبة لما يتضمنه من معلومات.

وعلى القائم بالاختيار أن يتأكد بعدئذ من الطريقة التي عوجلت بها مادة الكتاب. هل هناك شيء في الكتابة نفسها يزكي اختيار الكتاب؟ هل أسلوبه واضح ومقروء، أو محشو ومعوج؟ وهل نسق المؤلف مادة الكتاب بحيث يستطيع القارئ أن يتابع الأفكار بسهولة، أو أنها مفككة ومختلطة؟ وهل يوجد في النص حيوية وتشويق، أو أنه يتصف بالجفاف والتكرار الممل؟ وإذا كان الكتاب يبسط موضوعاً فنياً، فهل أجرى هذا التبسيط

بدقة وعناية أو أنه بالغ في التبسيط إلى الحد الذي يجعله مضللاً حقيقة؟ وهل حاول المؤلف أن يلخص الحقائق فقط؟ أو أنه عرض المادة بطريقة تؤيد بعض الأفكار التي يلتزم بها هو؟ (ولا يعني هذا بالضرورة أن يكون المؤلف قد ارتكب خطأ فكثير من الكتب قد أسهمت إسهاماً كبيراً في دفع عجلة النقاش والجدل إلى الأمام في مجال العلوم الاجتماعية والعلوم الأساسية، وفي النقد الموسيقي والأدبي.. الخ. ومع ذلك فإذا كان للمؤلف معتقدات خاصة قوية، فإنه يستطيع أن يتناول الأدلة والشواهد عليها بطريقة تناسب الغايات. ويجب على المكتبي أن يتعقب أدلة التحيز في معالجة المادة، محاولاً أن يقرر ما إذا كان المؤلف نزيهاً عادل التفكير أو حزبياً متحيزاً).

وتؤدي المظاهر المادية للكتاب أيضاً دوراً في تقرير ما إذا كان الكتاب يعتبر إضافة إيجابية للمجموعة أم لا. فحروف الطباعة يجب أن تكون واضحة ومقروءة. إن بعض الأعمال الطباعية– خصوصاً طرق الطباعة الجديدة– قد تقلل من الاستفادة بالكتاب بسبب اهتزاز الحروف وتلوثها، وخفة الطبع والشكل المشوش عموماً. وبالطبع يكون الكتاب في معظم الأحيان من طبقة واحدة فقط. فإذا كان النص مهماً، فلا يسع المكتبي إلا أن يغمض طرفه عن الطباعة الرديئة ويتأسى لقراء هذا الكتاب بالذات. ووجود رسوم إيضاحية هامة أو خرائط أو ببليوجرافيات أو ملاحق يعتبر من الإضافات الهامة التي تزود المكتبة بمادة قد لا يتيسر وجودها في مكان آخر. وتكون سبباً كافياً لشراء كتاب ربما لا يكون نصه كافياً، ولكن صفاته الأخرى تجعله كبير القيمة.

وقد يكون تاريخ نشر الكتاب مهماً للغاية– لا سيما في مجالات موضوعية معينة– ولكن في الأدب طبعاً لا يستطيع الإنسان أن يستبعد كتاباً لكاتب مشهور لأنه صدر في قرن سابق. ومع ذلك فإذا كان الكتاب قديماً ولكن طبعت عليه سنة حديثة لتخفي النص الذي يرجع حقيقة إلى تاريخ سابق، دون أن يحدث فيه تغيير مادي، فعلى المكتبي أن يقرر ما إذا كانت تلك المعالجة التاريخية تهم المكتبة أو أنه من الخير لها ألا تقتني هذا الكتاب مفضلة عليه كتاباً آخر يتضمن معالجة علمية أحدث لنفس الموضوع.

وثمة اعتبار هام في اختيار مواد في غير القصة، هو نوع القارئ الذي يكون الكتاب نافعاً له. هل يخدم الكتاب حاجات القارئ العام؟ أم الطالب المبتدئ في دراسة الموضوع، أم العالم المتقدم؟ وقد يحدث أن تتوافر في الكتاب معالجة لماحة حقاً للموضوع، وبوساطة مصدر تأليف سليم، وهذه تناسب تماماً قارئاً معيناً لا تخدمه المكتبة. وعلى ذلك فإن قيام المكتبة بشراء هذا الكتاب هو بالتأكيد أمر مشكوك فيه.

وعموماً ينبغي على المكلف بالاختيار أن يعمل على تحديد العناوين ذات القيمة الدائمة لقراء مكتبته (ملتفتاً دائماً إلى أن هناك عناوين معينة ذات أهمية عظمى بالنسبة لأحداث الساعة)، ويحاول في نفس الوقت أن يستبعد الكتب غير الهامة، والرخيصة، والتافهة أو الواضحة الالتواء. وفيما يتعلق باختيار الموضوعات غير القصصية، تكون المعرفة السليمة بالموضوع هي الحاجة الأساسية للاختيار التام.

معايير تقييم المصنفات الأدبية:

إن المشاكل المرتبطة بتقييم مصنف ذي خيال ابتداعي ربما تكون أكثر تشابكاً من تلك المشاكل التي نصادفها عند تقييم كتب الحقائق. ففي هذا المجال نتردى في أمور تتعلق بالذوق، وبالاستجابة الجمالية، وفي أمور ذات اعتبارات فنية، ولن يكون شيء منها قابلاً للتحقيق الموضوعي الهادف.

ويمكن للإنسان أن يتساءل حول كتاب في "الفيزياء" هل هو دقيق؟ وهل هو حديث؟ ولكن ماذا تعني حينما تتساءل عما إذا كانت القصة "دقيقة"؟ ومع ذلك فإن قوانين الاختيار التقليدية الخاصة بالقصة تتطلب من المكتبي أن يسأل عما إذا كانت قصة معينة "تطابق طبيعة الحياة"، وعما إذا كانت تخفي تلك الحدود التي كسبها العالم بمشقة للتمييز بين الحق والباطل؟ وعما إذا كانت "سيكولوجية أشخاص القصة" تعكس الحقيقة؟ وهنا يستطيع الإنسان أن يسأل "أية حقيقة من جوانب الحياة"؟ ألا يؤدي غموض الخط الفاصل المرسوم بين الحق والباطل، بالكثير من الجماعات إلى تحديده على صور مختلفة. وأفعال شخصيات القصة "تردد صدى الحقيقة" بالنسبة لأية مدرسة من مدارس على النفس؟

وسوف نناقش في فصل تال كل الموضوع الخاص بتقييم القصة، وذلك حينما ننتهي من مناقشة المشاكل التي ينطوي عليها موضوع الاختيار في الأدب عموماً. ولكن عند هذا الحد سوف نشير فقط إلى أن الإرشادات التقليدية لتقييم القصة هي أقل إقناعاً من التوجيهات الخاصة

بغير القصة– ولأسباب معقولة.

وبالطبع توجد مجالات حكم معينة أقل احتمالاً للجدل، مثل عقدة القصة أو المسرحية وبناؤها، وفعالية أو جمود الحوار، ووضوح أو غموض الأسلوب، وأصالة التركيب وصدق الحقائق في القصص أو المسرحيات التاريخية، والفعالية التي يبقى بها الاهتمام الدرامي معلقاً، وحتى بالرغم من ذلك فإن معايير الحكم يصعب اتخاذها موضوعياً، وإنما هي أمر يتعلق بالتجاوب الشخصي مع مؤثرات الأسلوب والعرض أكثر مما هو الحال في موضوعات غير القصة. وفي هذا المجال على الخصوص تصبح أحكام كثير من القراء المستنيرين أكثر فائدة للاختيار السليم، وذلك لتجنب قبول أو رفض كتاب على أساس التذوق الجمالي لفرد واحد.

مشاكل اختيار الكتب في الموضوعات المختلفة:

في الدين:

المجال الديني– مثل مجالات السياسة والاقتصاد والأدب– يمثل قطاعاً فيه للناس معتقدات قوية، مما يعقد عملية الاختيار. وطالما كانت الكتب الدينية تعكس في بعض الأحيان تعلقاً شديداً بوجهات نظر معينة، وطالما أن حقائق الدين – في أذهان كثير من الناس– نوع من الأمور التي لا تتحمل مناقشة، فإن الحكم على هذا النوع من الكتب يجري في تيار من المشاكل يشبه إلى حد ما مشاكل كل تقييم الكتب الأدبية. أي معيار للحق– بمعنى الواقعية المادية– يصدق على كتاب في الوحي الديني؟ وطالما كان للمكتبي نفسه معتقدات راسخة في الموضوع، فقد يكون من الصعب

بمكان أن يبدي رأياً محايداً حينما يصادفه كتاب يتناول وجهات نظر في الدين تختلف كثيراً عن رأيه الخاص وبالتالي يكون صدمة لشعوره. فالمشكلة عامة تلون عملية الاختيار برمتها، ويجب ألا تغرب عن البال، كما توضح المناقشة التالية لمشاكل موضوعية أدق.

ومن المشاكل القاسية في اختيار الكتب الدينية تلك المشكلة التي تنشأ من الكتب ذات الطبيعة الجدلية.

وإننا لا نقصد الهجوم أو التهكم بالإشارة إلى أن الدين قد أدى إلى ظهور كثير من الكتب الجدلية، بعضها عنيف للغاية. فإذا حاولت المكتبة أن تؤدي دورها في عرض وجهات النظر المختلفة في الموضوعات الجدلية، فإنها تجد نفسها في حاجة إلى شراء كتب تهاجم بمرارة نظاماً أو رأياً دينياً معيناً. ومثل هذه الكتب موجود فعلاً، وقد يكون عليها طلب من بعض أفراد المجتمع.

ومن الحكمة عند مناقشة موضوع هذه الكتب الجدلية أن نطالب بعدم احتوائها إطلاقاً على حقائق مشوهة أو خاطئة التفسير، وألا يوجد بها تهجم مباشر منشؤه مجرد المعارضة العاطفية، دون سند لها من الحق.

وهناك جانب آخر يسبب بعض الإشكال، ذلك هو الكتب التي تهدى للمكتبة دون أن تطلبها ومعظمها من المواد الدورية. فكثير من هذه الدوريات ذات طبيعة جدلية لا سيما تلك التي تقوم بنشرها بعض الهيئات الدينية النشطة. وكثير من هذه الجماعات تلح في عرض مطبوعاتها على حوامل الدوريات المكشوفة، وقد يتردد مندوبون من الجماعة بانتظام على

المكتبة للتأكد من أن هديتهم معروضة لم تدفن في مكان ما من مخازن المكتبة.

والقاعدة العامة أن تنطبق على الهدايا كل والشروط المقررة بالنسبة للشراء الخاص بالمكتبة. فإذا كانت المجلة المهداة غير مطابقة لمعايير الابتعاد عن الجدل والفائدة والاهتمام، فيمكن رفضها. ومع ذلك فإن أنصار الأدب الديني العنيف قد يكونون هم أنفسهم أكثر صرامة في محاولة نشر دعوتهم الخاصة للحق، وعلى ذلك فلن تكون هناك قاعدة تمكن المكتبي من أن يتناول المسألة ببساطة. إن أمين المكتبة العامة يحتاج إلى أسلوب دبلوماسي في محاولة تعريف المتحمسين بأن المكتبة لا تعتبر موادهم مناسبة لأرففها.

وقد يتساءل الإنسان عما إذا كانت مجموعة المكتبة يجب أن تؤدي وظيفة التعليم الديني كما تؤديه المدارس الدينية مثلاً، بمعنى أن يجد فيها الناس ما يلزم للتزود بمعلومات في مبادئ الدين.. والإجابة هنا واضحة. فإن المواد ذات الطبيعة التعليمية والمواد التي يقصد بها تزويد الناس بتعاليم دينية مبسطة هي مجال التخصص لمكتبة المدرسة أو الهيئة الدينية.

وهناك جانب آخر يحتمل أن يكون شاقاً، ذلك هو مجال الكتب الدينية وبعض هذه الكتب يتصف بافتقاد الذوق الجيد، وبنشر آراء عامة لا تقوم على أساس، وبإغفال كل التفصيلات التي لا تؤيد رسالة المؤلف. وهذا القطاع من الكتب الدينية هو على وجه التحديد أكثرها طلباً من الجمهور، ربما أكثر من الدراسات التاريخية الدينية على المستوى العلمي،

وأكثر من مباحث الفقه أو اللاهوت أو من مجموعة الخطب والمواعظ. فإذا عمل المكتبي على أساس النظرية التي تقول بأن المكتبة يجب أن تزود روادها بكل ما يطلبون، بصرف النظر عن صفة الامتياز، فسوف يجد أن جانباً طيباً من ميزانيته قد أنفق على شراء أدب ديني ليست له قيمة فعلية ولا أهمية دائمة.

وحين يريد المكتبي أن يكون مجموعة كتب تمثل القيمة الحقة، فإنه يشعر بأن هذا الوضع مؤسف للغاية، وأنه سوف يكون أقل صداقة وميلاً للأنواع الرخيصة من الكتب الشعبية المبسطة.

والحل للمشكلة أو التوفيق الذي أمكن الوصول إليه، هو أن يعود الإنسان مباشرة إلى تفسير مفهوم المكتبي لأغراض المكتبة. فإلى أي حد يمكن للمكتبة أن تقتني مثل هذه المواد المتخصصة لتقدمها إلى الباحثين والعلماء في ميدان تخصصهم؟ لقد اتفق منذ زمن بعيد، أن تقوم المكتبات بشراء بعض الكتب مما يفيد المجتمع بأسره، بطريقة غير مباشرة، بمعنى استخدام هذه الكتب بوساطة الأطباء والمحامين ورجال الدين وغيرهم من أصحاب المهن الذين يعتبر عملهم ذا أهمية شاملة بالنسبة للمجتمع.

والأمر الثاني هو أن تقرر المكتبة إلى أي حد يمكن اقتناء مواد تمثل ديانات غير ديانة الدولة وأي طابع من هذه المواد ينبغي اقتناؤه؟

يميل بعض المكتبيين إلى أن الكتب المقدسة للديانات الرئيسية في العالم ينبغي أن تتوافر في كل مكتبة، في حين يرى البعض الآخر أن الطلب على مثل هذه المواد لا يبرر ما ينفق على شرائها من تكاليف باهظة

بالنسبة للمجموعة. إن حجم المجتمع وميول رواد المكتبة، والمبلغ المسموح به لشراء مواد في المجال الديني، كلها بالتأكيد عوامل لها وزنها في القرار الذي يتخذ في هذا الشأن.

وعند اختيار طبعات معينة من الكتب المقدسة، يجب أن يكون المكتبي على يقين من صحتها ودقتها. وتصدر الكتب المقدسة في أشكال مختلفة، ولكل شكل منها ميزاته أو فوائده الخاصة به.

في الفلسفة:

إن مجرد ذكر رءوس الموضوعات التي يتناولها تصنيف ديوي في مجال الفلسفة تكشف لنا عن مشكلة رئيسية في المصطلحات نفسها مثل: الانطولوجيا (مبحث الوجود)، كوزمولوجيا (مبحث الكون)، تليولوجيا (مبحث الغائية). الإيجابية، التسمية الخ. فوضع هذه الكلمات نفسها كرؤوس للموضوعات تقود فكر الإنسان إلى الحقيقة بأن الفلسفة هي في الواقع موضوع فني للغاية. وعلى المكتبة العامة أن تقرر إلى أي حد تذهب بعيداً في عرض هذه المناقشات الفلسفية المتخصصة من ناحية عمق المعالجة. وإذا ما صرفنا النظر عن المجموعات الموجودة على رفوف المكتبة العامة الكبيرة في المدينة، فإن من المحتمل ألا تجد المكتبة العامة المتوسطة الحجم فائدة كبيرة من تقديم هذه المواد لقرائها. ومع ذلك فإنه من الأفضل كثيراً أن تقدم هذه المواد في طبعاتها المبسطة وهو الأمر الذي يقود المكتبي وجهاً لوجه أمام المشكلات العادية التي ينطوي عليها أمر اختيار معالجة مبسطة لموضوع متخصص. فإذا لم يكن المكتبي متمرساً في

الفلسفة، فعليه أن يلجأ إلى تلك الكتب المساعدة للاختيار التي تسجل رأي العارفين بالموضوع.

والأمر الثاني الذي يجب تقريره هو الحد الذي يمكن أن يمثل به كل فيلسوف بمصنفاته الخاصة. ولعل الأمر يكون أكثر فائدة إذا ما اشترى الإنسان عرضاً لكل فيلسوف، أو أن يكتفي بعرض جميع الفلاسفة في كتب تاريخ الفلسفة. وعند شراء كتب تاريخ الفلسفة، على المكتبة أن تقرر ما إذا كان يكفيها قليل من التاريخ العام للفلسفة الشرقية والغربية، أو إذا كانت تشترى أكثر من كتب التاريخ التي تغطي فترات قصيرة في تفصيل أوسع.

في علم النفس:

إن دراسة علم النفس تسوق إلى كثير من الموضوعات التي كانت تعتبر إلى وقت قريب من المحرمات، والتي ما زالت حتى الآن كريهة بالنسبة للكثيرين من أعضاء المجتمع. وتوجد خمسة مجالات على الأقل تثير مشكلات في اختيار كتب علم النفس. فالأولى هي المشكلة القديمة الخاصة بتبسيط الموضوع الفني القارئ العام. حل هذه المشكلة يتضمن نفس الاعتبارات الخاصة بالأغراض، وطابع القارئ، التي ينظر إليها في المجالات الأخرى.

والمشكلة الثانية تنشأ في مجال كتب الصحة العقلية، إذ يوجد كثير من الكتب التي تعتبر "علمية كاذبة"، ولها في الغالب رواج كبير، لأنها تؤكد للمواطن المتعجل أنها تستطيع أن تعلمه كيف يعيش في وفاق مع أعصابه،

أو تستطيع أن تدربه على أن يشق طريقه في الحياة بنجاح. وعلى المكتبي أن يوازن بين حاجة الطلب على هذه الكتب وبين مفهومه الخاص فيما يجب أن يكون عليه نوع الكتب بالمكتبة وقيمتها.

أما المشكلة الثالثة فتنشأ في مجال الكتب التي تتناول العلوم الغيبية: مثل علم الأرقام، علم التنجيم، وقراءة الكف، ومخاطبة الأرواح، وكشف الحظ، وقراءة الفنجان.. الخ. وهذه الموضوعات يصدقها كثير من الناس في حين يهاجمها البعض الآخر ويقلل من قيمة أصالتها. فعلى المكتبة أن تسائل نفسها: ما هو مقدار الاعتمادات التي يمكن أن تسمح بإنفاقها في ميادين يعتبرها كثير من الناس أنها موضع شك كبير، ولكن أنصارها يدافعون عنها بحماسة بالغة؟ إن رفض شراء كتاب يطلب في هذا الميدان يخلق مشكلة جديدة: كيف يستطيع المكتبي أن يصرح للقارئ، بطريقة مقبولة، أنه يطلب مواد لا تشتريها المكتبة لأن الأمين يعتقد أن موضوعها قائم على الدجل؟ لن يصرح المكتبي الفطن بمثل هذا الرد الجاف. على أن هذا المجال يوضح المشكلة العامة التي تواجه المكتبة بحالة أقل تطرفاً وحدة عن أي مجال آخر. وعلى البعض أن يتخذوا قرارات بالنسبة لنوع المادة ومدى الوثوق بها، وإن كل بعض القراء سوف لا يؤيدون هذه القرارات.

أما المشكلة الرابعة فهي كامنة في المواد التي يطلق عليها كتب دراسة الحالة، والتي تعرض فيها دراسة المشاكل الفردية (لا سيما المشكلات الجنسية).

ولكن بعض الناس في كل مجتمع، وكثير من الناس في بعض

المجتمعات، قد يستاءون ويثورون من بعض الدراسات الخاصة بالحالات الفردية التي يستطيع جيرانهم الأكثر سفسطة أن يتقبلوها بخطى واسعة.

فعلى المكتبي إذن أن يقرر إلى أي حد يمكن أن تكون مثل هذه الكتب نافعة في مجتمعه للاستفادة بها في إجراء دراسة جادة عن المشاكل الإنسانية. وعلينا أن نعترف بالحقيقة الواقعة، وهي أنه يوجد، حتى من بين القصص الحديثة الجامحة في الوقت الحاضر، قصص لم تصل بعد في درجة صراحتها إلى الحد الذي بلغته بعض المصنفات الوقورة عن المشاكل الجنسية البشرية. ومع ذلك فقد قصد بهذه المصنفات الوقورة أن تقرأ على هذا النحو السافر. وبكل تأكيد توجد حاجة كبيرة للحصول على معلومات واضحة وموثوق بها عن مشاكل الحياة الجنسية للإنسان ولكن هذا المجال يتيح فعلاً احتمالات لإحداث بلبلة في المجتمع.

إن الكتب الطبية الفنية التي تتناول مشكلات العقل الشاذ تخرج عن نطاق المجموعة العادية المخصصة للقارئ العام،ولكن هذا الموضوع هو أحد المجالات التي يبدو أنها تتطلب فهماً أعمق من جانب المجتمع. فقد ترغب المكتبة اقتناء بعض الكتب المخصصة للقارئ العام مما يساعده على فهم مشكلات المصاب عقلياً أو المريض مرضاً عصبياً شديداً. والكتب التي تتناول انحرافات عن السلوك الطبيعي مثل الشذوذ الجنسي، تنطوي بكل تأكيد على مشكلة صعبة بالنسبة لأمين المكتبة. ولا يمكن حل هذه المشكلة بإسداء أية نصيحة عامة. ولكن حلها يعتمد مرة ثانية، على نوع المجتمع الذي تخدمه المكتبة، ومدى الفائدة التي يحتمل أن تحققها مثل هذه الكتب لرواد المكتبة.

إن الإيمان العام بأن (المعرفة بعض الشيء هي خير من الجهل المطلق)، يمكن أن نتوسل بها في هذا الشأن. ولكن من الجائز حقاً أن بعض من يقرءون مثل هذه الكتب، كما قال أحد المكتبين– لا يقرؤونها لمجرد الضوء الذي تلقيه هذه المعرفة على ظلال مشاكلهم الخاصة، ولكنهم يقرؤونها سعياً وراء الإثارة التي ينشدونها من قراءتها. وإنها لفي الواقع، مشكلة محيرة.

العلوم الاجتماعية:

إن مجال الاختيار في العلوم الاجتماعية المتعددة ينطوي أيضاً على مشكلات كامنة. فالقانون، وعلم السياسة، والاقتصاد، والخدمة الاجتماعية، وعلم الاجتماع، والتربية والتعليم، وغير ذلك من رءوس الموضوعات التي سجلها ديوي في باب الـ٣٠٠ تكفي للتأكيد بأن الاختيار هنا يحتاج غالباً إلى عناية كبيرة. فكثير من الكتب في هذه المجالات قد تعكس معتقدات قوية من جانب المؤلف. ولنأخذ الاقتصاديات مثلاً للقضية، إذ أنها تعالج بين الحين والآخر، بأساليب قوية متحمسة لا تعتبر علمية إطلاقاً. كما نجد الناس في مناسبات متكررة، يدفعون إلى المطبعة بتعليقات عن النظام التعليمي أو عن النظريات التربوية، وتتميز كتاباتهم بحرارتها أكثر مما تتميز بما تلقيه من أضواء على الموضوع. كما أن الكتب التي تتناول الوجوه القانونية للحقوق المدنية– مثل مشكلات الأجناس أو حرية الحديث– لا تعرض دائماً بالهدوء أو بالتعقل أو بالمعالجة النظيفة للحقائق التي يتوقعها الإنسان في مسائل القانون. كذلك كل مجال النظريات السياسية:– الديموقراطية، الشيوعية، الفاشية، الحكم المطلق..

الخ– كلها تهيئ الفرصة لظهور كتب منحرفة أو دعائية. وكذلك النظرة البعيدة الهادئة للباحث الاجتماعي العلمي قد تحزن أولئك الذين لم يتعودوا رؤية الفروض الخاصة بحياتهم وحياة مجتمعهم حينما تمر بالتحليل الموضوعي بين شقي الرحى الثقيلة الوطأة، والآراء المعوجة غير المستقيمة عن المجتمع، وعن الأم، وعن الحب، وعن الكيان الاجتماعي، يمكن أن يحتضنها الإخصائيون الاجتماعيون، كما أن يتناولها أصحاب النظريات السياسية.

وفي مجال العلوم الاجتماعية، يجب على المكتبي أن يمعن النظر، باحثاً عن الدراسات الحقة غير المتحيزة والموثوق بها. وعليه أن يقرر إذا كان كتاب بعينه يساعد على توضيح المشكلات، أنه يسبب تعقيداً للمسائل الكبرى بعرض مجادلات متواترة، انفعالية أو معوجة ومشوهة. وحينما يوجد بالمكتبة كتب تتناول القيم الاجتماعية المتصارعة، فعلى المكتبي، يقرر كيف يعرضها في مكتبته: هل يحاول أن يوازن بين الآراء المتعارضة؟ هل يعتبر بعض هذه الآراء خارجاً عن النطاق المقبول بحيث يمنع عرضها في المكتبة؟ من الواجب عليه، يفحص بعناية مؤهلات المؤلف عن النطاق المقبول بحيث يمنع عرضها في المكتبة؟ من الواجب عليه أن يفحص بعناية مؤهلات المؤلف، وأن يهتم بحداثة محتويات الكتاب. ويجب أن يتوقع العثور على بعض حالات من كتب الدعاية، ومن الكتب الجدلية والحزبية والانحياز الشخصي.. وربما قد ينتهي فقط إلى الرأي بأن هذا كله هو في الحقيقة من أهم أقسام المجموعة المكتبية حيوية، لأن كتبه ينبغي أن تنشط النقاش وتبعث الإثارة.

العلوم:

يبدو من المناسب، في عصر العلم، أن تتضمن المجموعة الرئيسية في المكتبة العامة قدراً طيباً من الكتب التي توضح للقارئ العام طبيعة العلم والأسلوب العلمي، وكذلك المظاهر الأساسية للعلوم المختلفة. وعلى ذلك فإن المشاكل الرئيسية تتركز في أمر اختيار الكتب العلمية المبسطة السليمة التي تناسب مستوى القارئ العام، وكذلك الاحتفاظ بمجموعة حديثة ما دام العلم يتميز باستمرار التنير. على أن الكتب المبسطة يجب أن تكون معدة بقدرة علمية ودقة، وتشويق في العرض، ويجب أن توفق بعض الشيء في عرض المواد الفنية العالية والمعقدة، بطريقة لا تختلط على عقلية القارئ غير العلمي. ومثل هذه المصنفات ليس من السهل العثور عليها بأية حال.

وفي السنة التي أطلق فيها روسيا صاروخها الأول (سبوتنيك) في مداره، والتي فيها استحثت كل من الولايات المتحدة وروسيا برامجها لكشف الفضاء، اهتمت المكتبات العامة بالاطلاع على المراجع المساعدة لتوجيه الشراء في مجال العلوم الكونية. وكانت نتيجة مراجعة عناوين الكتب مخيبة للآمال. فقد اتضح للباحث أن المكتبيين الذين اعتمدوا على القوائم المساعدة المنتظمة أصبحوا في حالة افتقار شديد إلى الكتب في هذا المجال. ذلك لأن المكتبي الذي يريد إنماء مواده القرائية عن طبيعة الكون لا يجد المساعدة المادية الكافية عن طريق المراجع المساعدة في الاختيار.

وربما توضح هذه المراجعة البسيطة في القوائم المساعدة إحدى مشكلات الاختيار في مجال العلم. فإن معظم المكتبيين يبدءون في ممارسة

عملهم دون أن يكون لهم أي أساس من العلم. وقد أعلن كثير منهم عن شعورهم بعدم الاطمئنان بمحاولة الاختيار في مجال ليست لهم فيه أية دربة، كما يحس الكثير منهم نحوه بانقطاع الصلة وعدم الارتياح وعلى ذلك فإنهم يضطرون إلى الاعتماد على المساعدة التي تهيئها لهم أدوات الاختيار إلى حد ربما يكون أكبر مما يحدث حقاً بالنسبة لكثير من الموضوعات الأخرى. وحينما تقصر هذه الأدوات عن وظيفتها فإن معظم المكتبيين يصبحون في موقف لا يشعرون فيه بالرغبة في الاعتراض أو التساؤل. وربما في هذا المجال، مجال العلم أكثر من أي مجال آخر، ينبغي على المكتبي ذي الدربة الإنسانية أي يدعو الإخصائيين المستنيرين في المجتمع لمساعدته في اختيار الكتب. فهذا هو مصدر دائم، لكنه ليس مستخدماً على الدوام. والاعتماد على المجلات العلمية للحصول على تعريفات أصيلة عن الكتب المبسطة الحديثة، لا يكون في العادة حلاً طيباً للمشكلة، ذلك لأن تعريفاتها تأتي في الغالب متأخرة، كما أنها لا تخصص مساحة كافية لتعالج فيها الموضوعات المتخصصة بالطريقة الشائعة.

ولكي نوجز الموضوع باختصار نقول إنه في مجال العلم يجب أن يهتم أمناء المكتبات العامة باقتناء الكتب التي يعدها بكفاية علمية وبدقة شخص مؤهل له قدر مناسب من العلم والتدريب، يسمح له بالحديث بأصالة عن الموضوع، وتتضمن إما مادة جديدة أو تحل محل كتب عفا زمنها.. كما تعرض للقارئ في أسلوب شيق وتكون حديثه بالنسبة إلى موضوعها، أو باقية على الزمن بالنسبة لطريقة تناولها. وقبل كل شيء يجب أن نتذكر أن (فيما نعتقد)، وله خبرة قرائية أوسع بكثير من عضو المجتمع

العادي الذي يجب ألا تنسى أنه ليس (بالقارئ المكتبي العادي) ويمكن للمكتبي الحكم على كثير من مظاهر التبسيط. فهو وإن كان بلا تخصص علمي، إلا أنه على قدر طيب من التعليم العام، يمكنه من أن يقرر إلى أي حد استطاع الكتاب أن يبسط له الموضوع. أما موضوع أصالة المصدر فيمكن تقديره أيضاً باستخدام إجراءات البحث العادية التي يستخدمها مكتبي المراجع. وأما دقة الحقائق المعروضة فربما تكون هي القطاع الأكبر الذي يحس المكتبي بأنه لا يستطيع الحكم عليه، وهنا يمكن له أن يستشير مصادر التعريف بالكتب، أو يسأل شخصاً مدرباً في هذا المجال من العلم، لمعاونته على تقييم الكتاب. إن مشاكل الاختبار في العلوم قد تكون عويصة، ولكنها ليست من التعقيد بحيث لا يمكن التغلب عليها.

الفنون الجميلة:

إن من الأسباب الملحة والأساسية للتدقيق والعناية المطلقة في اختيار كتب الفنون الجميلة هي تلك التكاليف المرتفعة لكثير منها. فارتكاب خطأ في اختيار مواد في هذا المجال يمكن أن يكون في الواقع باهظ القيمة جداً. إن أثمان المصورات الفنية تعكس قيمة التكاليف الباهظة للصور الملونة الجيدة. ولسوء الحظ، فإن من الحقيقة أيضاً أن بعض الكتب ذات الأثمان المرتفعة لم تنقل نقلاً جيداً كغيرها، وعلى ذلك يكون المكتبي في حاجة إلى مهارة أخرى– تلك هي قدرة الحكم على نوع هذا النقل.

إن تكاليف المواد الفنية غالباً ما تضطر المكتبات الصغرى إلى التجاوز عن شرائها، حتى ولو أن المكتبي نفسه قد يحس بأن مجتمعه

الصغير يقدر هذه المواد شرائها، حتى ولو أن المكتبي نفسه قد يحس بأن مجتمعه الصغير يقدر هذه المواد كمجتمع المدينة، وربما أكثر أيضاً لأن المجتمعات الصغيرة قد لا يتيسر لها وجود المتاحف ومعارض الفنون الميسورة لسكان المدينة، ولذلك فإن فرصتها الوحيدة للاطلاع على الأعمال الفنية بسهولة قد تكون في الاطلاع على كتب الفنون وحينما تكون ميزانية المكتبة محدودة للغاية، فربما لا تتيسر للمكتبيين فرصة شراء مثل هذه المواد الغالية إلا عن طريق المساعدات التي تقدمها جماعة أصدقاء المكتبة أو أندية السيدات.

وهذه بالطبع مشكلة إدارية، لكن لها صلة وثيقة بسياسة الاختيار. فإذا وجد المكتبي مصادر إضافية للعون، فيجب عليه أن يكون مستعداً للاختيار.

وسواء استطاعت المكتبة أو عجزت عن توفير الاعتماد لشراء الكتب المصورة الباهظة التكاليف الخاصة بفرادى الفنانين، فإنه ينبغي عليها أن تعرض في مجموعتها– على الأقل– تاريخ الفن في تطوراته ومظاهره المختلفة. وهذه الكتب التاريخية يمكن استخدامها كأدوات مساعدة على الاختيار يستفيد بها المكتبي الذي يميل إما إلى شراء كتب للمصورات المنقولة أو مستنسخات منها للإعارة.

وإذا كانت المكتبة تعير صوراً مطبوعة لأشهر اللوحات داخل إطاراتها، أو حتى لو كانت تعير (وذلك عمل محبب) النسخ الأصلية نفسها (وهي في العادة تكون من إنتاج الفنانين المحليين– فسوف تنشأ مشكلة

اختيار اللوحات التي تناسب مجموعة الإعارة. وهنا يتجه الإنسان إلى اختيار مجموعة الإعارة إتجاهاً تاريخياً (بحيث تمثل المجموعة أعظم الفنانين في كل العصور، وربما بعض نماذج تمثل العصور المختلفة لكل فنان). وقد يتم الاختيار بحيث يرضى وجهة نظر أفراد الأسرة الواحدة وحتى من وجهة نظر الاخصائيين في فن الديكور (وهو اختيار الصور التي تتوفر فيها أكبر تشكيلة محايدة من الألوان الطبيعية التي تناسب كل ديكور).

وعند اختيار النسخ المطبوعة للإعارة، فعلى المكتبة أن تقرر أيضاً إلى أي حد من جودة النوع ينبغي أن تصل في الاختيار. فكما هو الشأن في حالة الكتب، قد يكون هناك طلب على الطابع الشعبي المجمل من فن التقويم. فإلى أي مستوى مرتفع يجب أن نصعد؟ أو دعنا نقول العكس، إلى أي مستوى منخفض ينبغي أن نهبط؟ إن بعض الرواد قد تهتز عواطفهم حينما يشاهدون صورة لطيفة، لكفل مع كلبة، نفذت ببساطة وهي تصور الولد يحمل حمله الخفيف: سنارة الصيد على كتفه، والنمش يغطي بشرته، وانطلاقة الشباب على محياه، أكثر مما يهتزون لرؤية الآلهة من تصوير بوتشيللي، وهي جالسة على نصف قوقعة.. فإلى أي موقف إذن تنحاز المكتبة؟

* * *

وفي مجال الموسيقى أيضاً، هناك عدد من المسائل التي تحتاج إلى رأي وحكم. هل تحتفظ المكتبة فقط في مخازنا بكتب عن الموسيقى والموسيقيين، أو تتجه أيضاً إلى جمع الأسطوانات والموسيقى المطبوعة نفسها؟ وفي مجال

الكتب هل تتجه المكتبة إلى شراء المصنفات العامة فقط، أو المصنفات الفنية أيضاً عن التوليف، والإيقاع، والتلحين والأوركسترا والقيادة.. الخ؟ وهل تهتم بالكتب التي تتناول الملحنين الكلاسيكيين أو أهم الملحنين المعاصرين، أو تشتري أيضاً مصنفات في الموسيقى الشعبية؟ هل تقصر المكتبة مشترياتها من الأسطوانات على الروائع الكلاسيكية، أو تتضمن المقطوعات الشعبية المعاصرة؟ وكيف يستطيع المكتبي أن يحقق درجة الامتياز النسبية للمقطوعات المسجلة المختلفة لعمل معين بالذات؟ وهل يكتفي المكتبي باختيار عناوين قليلة من أعمال أهم الملحنين، بالإضافة إلى عدد أكبر من المواد الشعبية الأكثر شهرة لملحنين أقل شهرة، أو يحاول تحقيق عرض أشمل لكل المصنفات الخاصة بمشاهير المؤلفين حقاً؟

لقد أثيرت كل هذه الأسئلة، ليس بقصد الإجابة عنها بشكل قاطع، وإنما بغية توجيه النظر إلى القطاعات التي يجب اتخاذ قرارات بشأنها. ويجد القارئ في نهاية البيليوجرافية المنشورة في هذا الكتاب عناوين لبعض الأدوات المساعدة على اختيار مواد في الفنون الجميلة، كما يجب أيضاً مناقشة أخرى حول مشاكل اختيار التسجيلات، في القسم المخصص– من هذا الباب– لاختيار المواد غير الكتب.

في الأدب:

يضع مجال الأدب تحت نظر المكتبيين عدة مشاكل معقدة للغاية بقصد الدراسة والبحث.

ولعل أول مشكلة عامة هي التي تتعلق بمستوى النوع. هل تحاول

المكتبة أن تتخير فقط الأدب العظيم؟ أو الأدب الجيد؟ أو الأدب الشعبي؟ وليست مشكلة الحكم على نوع مصنف أدبي من المشكلات السهلة كما يرجو الإنسان ذلك. ما الذي يجعل من القصة عملاً جيداً؟ أو لكي نجعل المشكلة أكثر صعوبة.. ما الذي يجعل القصة عملاً عظيماً؟ إنه لمن الواضح تماماً أن الأسلوب، والبناء، وعرض الشخصيات، والمشاكل التي تعالجها القصة، كلها تلعب دوراً في الموضوع. ولكن من الصعب جداً الوصول إلى الصفة التي تجعل من القصة شيئاً دائماً وهاماً، والتي تميز بين عمل الصانع الممتاز وعمل المبدع الممتاز. وإذا ما عدد الإنسان ببساطة بعض عناوين القصص التي أتفق عموماً على أنها تحتل الصدارة العظمى مثل: (الكبرياء والهوى، موبي دك، الشارة القرمزية، الحرب والسلام، الجريمة والعقاب، توم جونسن وغيرها) فإنه يستطيع أن يدرك أنها تمثل في جملتها تشعباً أكثر منها تماثلاً. وربما يكون من أبسط تعريفات العمل الفني العظيم هو أنه "العمل الذي أعجب لسبب ما، عدداً كبيراً من الناس وعلى امتداد فترة طويلة من الزمن". وعلى ذلك فإننا لا نستطيع عند الحكم على أية قصة عظيمة، ذلك لأن الزمن وحده هو الكفيل بتقرير هذا الأمر.

فلنحاول إذن أن نستقر على تحديد سؤال أبسط من الأول وليكن: هل هذه قصة جيدة؟ وعلى قدر ما يستطيع أن يقرر مؤلفا هذا الكتاب، في هذه اللحظة بالذات، بحيث تكون الإجابة مأمونة الجانب على مثل هذا السؤال. هي "أنها القصة التي تستند إلى حكم عدد من القراء المستنيرين، ذوي الميول القرائية، والحساسية الجمالية" فإذا ما توفر للكتاب قدر كبير

من النقد الذكي اللماح، بالمدح والثناء الممتاز، فيستطيع الإنسان إذن أن يطمئن إلى أن هذا الكتاب بالذات به شيء يستحق تقديمه إلى القارئ. ولكن سوف يكشف تاريخ النقد الأدبي لسوء الحظ أن الأعمال التي حققت شهرة كبيرة فيما بعد، لم تستقبل عند أول صدورها استقبالاً طيباً.. وأن بعض الأعمال التي فشلت واستبعدت فيما بعد. كانت قد استقبلت عند أول صدورها بالثناء المستطاب المبالغ فيه. وهنا يتضح لنا أنه لا توجد عدسة بلورية يستطيع الإنسان خلالها أن يستشف مثل هذه النتائج، وأن المكتبي قد ينتهي إلى الرأي بعدم وجود جهاز حاضر يستطيع أن يحل مكان حكم القارئ المستنير في هذا الشأن.

وهناك مشكلة أخرى بشأن أروج القصص. فإن دراسة هذه القصص خلال فترة من الأجيال المتعددة سوف تكشف أن عدداً كبيراً جداً من العناوين الرائجة قد آلت إلى النسيان والاختفاء.. ولذلك نجد بعض المكتبيين يمتنعون عن شراء القصص التي سوف تتقادم بعد سنة أو سنتين، في حين أن غيرهم يشترون كل قصة رائجة، وبأعداد كبيرة. وهم يشعرون أن الاهتمام الشعبي الكبير بعنوان معين يعتبر في ذاته أساساً كافياً للشراء. لا سيما بعد أن أصبح من الصعب الحصول على اتفاق فقي الرأي عما إذا كانت هذه القصة جيدة "حقاً" أم لا.

ومشكلة القصة الرائجة هي في الواقع جزء من المشكلة الأكبر التي تتعلق بالموازنة بين الطابع الترفيهي الخفيف من القصص والطابع الكلاسيكي الممتاز منها. فكم من المال ينفق المكتبي على قصص رعاة البقر، والقصص البوليسية والقصص العلمي؟ وما هو مقدار قصص الحب

الخفيفة يمكن تبريرها؟ ولتعميم السؤال: ما هو مقدار القصص الشعبي الذي يجب توفره بالنسبة إلى القصص الثقافي؟

والإجابة على هذه الأسئلة- كما أشير في الباب الأول- سوف تعمد على وجهة نظر المكتبي بالنسبة لأغراض مكتبته. فإذا ما اقتنع أن له هدفاً تربوياً هاماً فعليه أن يحاول استيفاء مجموعته بقدر من المواد الجادة لطالب الحياة والمجتمع الوقور، وقد يرفض لذلك القصص الخفيفة العابرة الشعبية.

وقد حاول بعض المكتبيين إيجاد حل اقتصادي وسط بشراء خدمات تلك الشركات التي تخصص في تقديم مجموعات من القصص بطريق التأجير. وبعض المكتبيين لا يدفعون إيجاراً ولكنهم يدفعون التكاليف نفسها. فهم يشعرون بأنهم حينما لا يمررون هذه العناوين في سلسلة الإجراءات الفنية المكتبية، يكونون بذلك قد أوجدوا مجموعة من القصص الخفيفة يمكن تداولها باستمرار دون تكلف مصاريف مرهقة، وبدون إضافة هذه القصص العابرة إلى المجموعة الدائمة. وهناك مكتبات أخرى تحدد تحديداً قاسياً، عدد عناوين القصص التي تشتريها في أية سنة بالذات.

وثمة مشكلة عملية للغاية تنشا في هذا المجال، وهي كم عدد النسخ التي تشترى من العنوان الواحد؟ وهنا يجب على المكتبي أن يقوم بوظيفة بائع الكتب، ويحاول أن يتنبأ (بالسوق) بالنسبة لعنوان بالذات. فحينما تشتري مكتبة كبيرة ثمانمائة نسخة من كتاب ما لمركزها الرئيسي ولمكتباتها الفرعية، فهي تستثمر مبلغاً كبيراً على أساس تصورها أن الطلب سيكون شديداً على هذا العنوان وعلى ذلك يتعين على المكتبي أن يكون ذا معرفة

سليمة بالاتجاهات القرائية لجمهوره حتى يستطيع أن يضع تقديرات صائبة لعدد النسخ المطلوبة.

وهناك مشكلة سبق أن تعرضنا لها من قبل في الفصول الأولى من الكتاب، وتتعلق بالقصص الحديثة التي تدعو إلى مذهب الطبيعية، وهي التي تعني عناية شديدة بالمظاهر الأقل بهجة من حياة الإنسان، وتهتم في الغالب بالناحية الجنسية إلى الحد الذي تستبعد فيه أي مظهر آخر من حياة الإنسان. وقد بدأ بعض الكتاب المحدثين بالهجوم على القصة التي تشبه كتب دراسة الحالات والعلاج النفسي أكثر ما تشبه قطعة من القصص الإبداعي الخلاق. وهؤلاء النقاد لا يعترضون على تقديم الكائنات البشرية مشوهة أو معوجة كما هي في واقعها، ولكنهم يقولون بأن الكاتب عليه أن يقدم شيئاً أكثر من مجرد وصف مشكلة حالة نفسية، بل عليه التزام بأن يستخدم هذه المادة لأغراض أدبية.

وفي مجال المسرحية، توجد بعض الحالات التي يحتاج إلى اتخاذ قرارات. فمثلاً على المكتبة أن تحدد قرارها بشأن الكتب التي تتضمن مجموعة من المسرحيات وهل هي تكفي لإرضاء حاجة الناس إلى مثل هذا اللون من الأدب، أو أن تشترى مسرحيات منفصلة كل منها عن الأخرى؟ وستواجه المكتبة أيضاً مشكلة اتخاذ قرار بشأن عدد النسخ التي يجب شراءها من مسرحية معينة لكي يستخدمها قراء المسرحيات. كما أن عدد ومدى روائع المسرحيات والكلاسيكيات لكبار كتاب المسرحية، هو أمر يجب أن يتقرر أيضاً، وكذلك عدد المسرحيات الناجحة التي تمثل على أكبر مسارح المدينة.

ويمثل الشعر مجالاً من الأدب طالما احتل أعلى مكانة، ولكنه لا يقرأ بغزارة في أيامنا هذه. وهنا يجب على المكتبة أن تزن القيمة النسبية لتقديم الشعر بكثرة في مجموعات مختارة، أو في مصنفات مستقلة مجمعة للشعراء، أو في دواوين من الشعر لشاعر بعينه.

وقد تشعر المكتبة ببعض الاهتمام نحو عرض الأدب الأجنبي المعاصر، إما في لغته الأصلية أو مترجمات، وربما لا تسبب روائع القصص الأوروبي أو الأمريكي مشكلة كبرى بالنسبة للمكتبة، ولكن إلى أي حد تتحرر المكتبة في شرائها لمؤلفين غير مشهورين في بلادنا، في حين أنهم مشهورون جداً- بمعنى الشهرة المعاصرة في أوطانهم؟

ولعل أحسن ضمان للمكتبة يمكن أن يحقق لها اختياراً موفقاً لكتب أدبية ممتازة هو أن يكون لها هيئة، هي نفسها نامية قرائياً، وتوفرت لها حاسة من التمييز بنيت على أساس معرفتها بأحسن ما كتب. ومع ذلك ففي هذا المجال الذي يعتمد على التذوق، أن يتوقع العثور على معايير جامدة دقيقة. ولا تعمي هذه الصعوبة طبعاً أن تكون استجابة المكتبي للموقف بهز أكتافه والتخلي عن أية محاولة للتميز.

التاريخ:

في اختيار مصنفات التاريخ، تعتبر أصالة المصدر ودقة المعلومات هما الشرطان الأساسيان. وبالإضافة إلى ذلك يجب تحري وضوح العرض مع الأسلوب اللائق. إن أحسن كتابات تاريخية كانت في الغالب ذات طابع أدبي مميز. كما أن تقليد الكتابة الرفيعة في تسجيل التاريخ قائم منذ زمن

طويل بحيث يبدو من الحكمة أن نطالب بأن تكون العناوين الجديدة التي نختارها تستوفى هذا المطلب.

ومن المشكلات التي نواجهها في المؤلفات التاريخية هي تحيز المؤلف في كتابته وهو الأمر الذي يطبع تفسيره للحقائق بلون معين. وهذا يبدو حقيقياً في الدراسات التي أجريت عن أحداث الماضي القريب جداً، مثل أحداث الحرب العالمية الثانية ولكن حتى بالنسبة لأحداث الماضي، مثل الحرب الأهلية، ورئاسة أندرو جاكسون، ونابليون، يستطيع الانسان أن يجد تاريخاً بالغاً في التحيز– وهذه المغالاة في التشيع تبدو واضحة خصوصاً– لأن هذا التاريخ كتب بعد زمن طويل من وقوع هذه الأحداث.

وتوزيع المجموعة وفقاً للعصور التاريخية سوف يستدعي أيضاً اتخاذ قرار من جانب الشخص القائم بالاختيار. فأي قدر من كتب التاريخ القديم أو الوسيط يجب شراؤها؟ هل نكتفي بكتاب يتناول التاريخ العام لعصر النهضة الإيطالية، أو هل تشتري المكتبة مجلدات تتناول المظاهر المحددة للولايات الإيطالية المختلفة في هذا العصر؟ هل تشتري المكتبة عدداً كبيراً من الكتب عن أحداث الحرب العالمية الثانية والتي ظهر عنها في الغالب قدر من المواد لا يمكن تصديقه. وإلى أي حد يمكن الاستعاضة بالدراسات العريضة عن ذلك القدر المتكرر من المصنفات المعاصرة عن الأحداث التاريخية الهامة.

وعلى المكتبة أيضاً أن تقرر نسبة الدراسات الأكاديمية العلمية إلى الكتب التي تعالج موضوعات التاريخ بطريقة شعبية. هل تصر المكتبة على

شراء الكتب التي تضيف شيئاً جديداً إلى المباحث التاريخية باعتمادها على مصادر المادة، أو أنها تفضل الكتب التي تعتمد على المصادر الثانوية، ولكنها ربما تكون أكثر شعبية في معالجتها للموضوع؟

خاتمة:

يمكن الوصول إلى حلول لمشاكل اختيار الكتب في المجالات الموضوعية المختلفة عن طريق تفسير أغراض المكتبة، وطابع وحجم المكتبة، والعوامل المحلية الهامة في تقدير كيفية تطبيق الأسس العامة. ويحل المكتبيون هذه المشاكل بطرق مختلفة، وقد يكون لمؤلفي هذا الكتاب اعتقادها الشخصي في بعض الحلول الحقيقية الدائمة التي يمكن تبريرها، ولكن مع الأسف لا يتفق معهما في كل حالة المكتبيون الذين يحترمون أحكامهم في الموضوع. وتجد من ناحية أخرى أن المكتبيين الذين لهم أحكامهم التي يحترمونها يتفقون معها في بعض هذه المشاكل فإلى أي حد يقف المكتبي وسط هذه الحالة من التعارض؟ ومع إيماننا بأن أمر اختيار الكتب ليس عملية آلية بحيث يمكن إجراؤها بلا وعي بوساطة قاعدة محددة أو بطريقة صماء، فإننا نأمل أن يكون الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يتخذ قرار حاسماً بشأن إحدى هذه المشكلات، في مكتبة بالذات، هو المكتبي الذي يعمل بنفس هذه المكتبة، فهو وحده الذي يلم إلماماً كافياً بكل العوامل التي تدخل في اتخاذ قرار لإصدار أحكام سليمة.

اختيار المواد غير الكتب

تقتني المكتبات دائماً بعض أنواع من المواد غير الكتب مثل النشرات، والخرائط، والدوريات والقصاصات. على أن هناك اهتماماً

متزايداً في الوقت الحاضر باقتناء مواد أخرى مثل الأفلام والتسجيلات الموسيقية والكلامية، والميكروفيلم، وبطاقات الميكروفيلم. وقد أثار الاقبال على اقتناء مثل هذه المواد اهتماماً متزايداً بمشاكل اختيار المادة، ومصادر المعلومات عنها، وطرق اقتناء الأنواع المختلفة منها ومشاكل تناولها بمجرد الحصول عليها. ومجال هذا الموضوع يعتبر من السعة والضخامة بحيث تحتاج معالجة مشكلاته من كل وجوهها إلى مجلد بذاته. ولكننا نحاول في كتابنا هذا أن نقدم له بأوجز عرض.

يعتمد اختيار المواد غير الكتب، بالطبع، اعتماداً كاملاً على نفس المبادئ المستخدمة في اختيار الكتب. فالإنسان يبحث أولاً عن أحسن المواد الميسورة من حيث أصالة المصدر والدقة وفعالية العرض، والفائدة للمجتمع، إلخ.. ويتأثر اختيار هذه المواد، كالكتب تماماً بطابع المكتبة وحجمها والمجتمع الذي تخدمه، وبمفهوم أناس ذوي إلمام طيب بالموضوع المقدم في هذه المواد، وأن تستخدم مصادر التعريف بها لتقييم كل مادة منها، كما هو الشأن تماماً بالنسبة للكتب.

الأفلام:

تنشأ المشكلات في عملية اختيار بعض المواد غير الكتب من طبيعة كونها تضيف وجوهاً غير موجودة في الكتب. فالنشرة، قبل كل شيء، هي عبارة كتاب موجز. ويستطيع الانسان بسهولة ما، أن يحكم على فعالية التنظيم والأسلوب، كما يستطيع أيضاً أن يقيم الحقائق المعروضة ويستطيع أن يقارنها بغيرها من المواد المكتوبة. ولكن الفيلم، من الناحية الأخرى،

يعرض الأفكار عن طريق بعض العوامل الإضافية التي تؤثر على صلاحية العرض. فالكلمات المنطوقة في الفيلم تحتمل التظليل بفعل نغمة الصوت نفسها، وبتنغيم بعض الكلمات، وبالتعبيرات التي تبدو على وجه المتحدث، وقد يكون الفيلم مصحوباً بمؤثرات موسيقية، يمكن استخدامها لرفع درجة الأثر الانفعالي لبعض المشاهد أو الأفكار وعلى ذلك فهناك معنى عاطفي يدخل في بناء الفيلم وهو ما لا يوجد في الكتب، وقد يكون هذا المضمون العاطفي في أهمية النص في الكتاب نفسه، ولكن معظم الناس يميلون إلى اعتبار السينما مصدراً للمتعة، وعلى ذلك فهم لا يتأثرون في نقدهم للفيلم بقدر ما يتأثرون بالنسبة لنفس العرض المتحيز إذا ورد في كتاب.

ومن هنا يجب على القائم باختيار الفيلم أن ينظر في كيفية العرض الذي تتداخل فيه مجموعة كبيرة من العوامل المختلفة. ويجب بالطبع أيضاً أن ينظر في الوجوه الفنية لإنتاج الفيلم: الإضاءة، درجة صفاء الصورة والصوت، الانتقالات بين المشاهد، كيفية الحوار والسرد.. الخ. ولما كان الفيلم يتطلب في الغالب إنفاق قدر كبير من المال، فإن أية مكتبة لا تسمح لنفسها إطلاقاً أن تشتري فيلماً قبل أن تستعرضه أولاً. ولما كان الفيلم على هذا النحو عبارة عن مجموعة معقدة من الاعتبارات، فإنه يكون من الحكمة، عند شراء أي فيلم، أن تشاهده مجموعة من الحكام لتقدير قيمته. ويبدو من التعقل أيضاً أن يضم إليهم بعض أفراد من المجتمع ممن يكون لهم مران في هذا المجال وذلك إذا لم يكن بين موظفي المكتبة من له مثل هذا المران الخاص في المجالات السمعية البصرية. ومع أن المكتبي

وحدده هو الذي يستطيع الحكم على قيمة فيلم بالنسبة لمكتبته فإن الرجل المتمرس يستطيع أن يقدم نصيحة ممتازة بالنسبة للوجوه الفنية في إنتاج الفيلم أو مضمونه.

إن مصادر المعلومات عن الأفلام ومنتجيها وعن تقييماتها المطبوعة لا تعرض تفصيلاً واضحاً بقدر ما تعرضه مصادر المعلومات عن الكتب وناشريها. وقد أدرجنا بعض مصادر للأفلام التربوية في القائمة الببليوجرافية الملحقة بنهاية الكتاب وربما تختم معظم المكتبات بالأفلام التربوية مقاس ١٢ مم أكثر من اهتمامها بالأفلام التي تنتج للترفيه التجاري. ومع وجود عدد كبير من الأفلام التربوية، فإنه يجب الاعتراف بالحقيقة وهي أنه لا يوجد بينها لكثير مما يستحق التوصية به، فإلهامها قد يكون بسيطاً، وفي بعض الأحيان ملتوياً لاسيما تلك التي تنتجها، بقصد التوزيع المجاني، مؤسسات تهتم بترويج مصالحها الخاصة، أو على أحسن تقدير تكون متوسطة وقد لا تكون التعليقات الواردة بكتالوجات المنتج أو الموزع تلخيصاً منصفاً للفيلم، بحيث يجب على المكتبة أن تتأكد من مشاهدة الفيلم قبل شرائه.

وخلاصة القول،أنه يجب على المكتبي المهتم بالأفلام أن يتابع هذا المجال بقراءة العروض المنشورة عنها في المجلات السيارة، وبإدراج اسمه في قائمة الارساليات البريدية عند الموزعين والمنتجين. وبمشاهدة أكبر عدد مكن من الأفلام التربوية حتى يستطيع إنماء حاسة الحكم والتمييز، وبدعوة الخبراء في المجتمع وباستعراض كل الأفلام قبل شرائها أو استخدامها (إذا ما كان الفيلم مرسلاً للمكتبة لاستخدامه في برنامج خاص وليس بقصد الشراء).

التسجيلات:

توجد أعمال كبار المؤلفين الموسيقيين في عشرات من الوسائل المتعددة لمختلف الأوركسترات والمغنيين واللاعبين على الآلات الموسيقية. فكيف يستطيع الانسان أن يلتقط من بينها "أحسن" أداء لسيمفونية من تأليف موتسارت؟ وأي من المغنين أنتج تسجيلاً نهائياً قاطعاً لدورة أغام من شوبيرت؟ وأي مكتبي يستطيع أن يقرر ما إذا كان تفسير موسيقى بعينه هو تفسير ضعيف حقاً؟ وأخيراً.. كيف يستطيع الانسان أن يعمل بأمان في مجال تختلف فيه الأذواق اختلافاً واسعاً؟ إنه من الواضح تماماً أن المكتبي الذي ليست له دربة موسيقية ولا خبرة واسعة بالاستماع المدعم بالذوق العارف السليم، سوف يكون كالغارق في لجة في هذا المجال الأعنق تخصصاً. وسوف يكون عليه اللجوء إلى التعريف بالأسطوانات، وهنا أيضاً تواجهه أكوام من المصادر، وبالتالي تواجهه صعوبة تعقب التعريفات المختلفة لتسجيل بعينه. والقائمة الببليوجرافية الملحقة بنهاية هذا الكتاب تشير إلى بعض مصادر التعريف بالتسجيلات الصوتية.

وهناك أحكام فنية على الأسطوانات، وهذه أيضاً يجب تقريرها بالإضافة إلى الأحكام الجمالية الخالصة. فإن نوع التسجيل يعتبر على جانب كبير من الأهمية، ووجود أو عدم وجود الالتواءات الصوتية، وأمانة الإنتاج الصوتي، وتوازن الأجزاء، ومستويات الصوت.. إلخ. كلها أمور تسمى "هندسة" العمل الموسيقي. وقدد يدهش المكتبي أيضاً حينما يكتشف أن الأداء لا يمثل المؤلف الموسيقي بأكمله بحيث يساء تأويل البيانات الواردة على البطاقة الملصقة. وعلى المكتبة أيضاً أن تتخذ قراراً

بشأن السرعات المختلفة للتسجيل وأنواع الأسطوانات هل تستمر في شراء أسطوانات سرعة ٧٨ لفة في الدقيقة ليستخدمها الرواد الذين لديهم ماكينات قديمة، أو هل تشتري فقط سرعة ١/٢ ٣٣ لفة أو أيضاً سرعة ٤٥ لفة في الدقيقة؟ وهل تركز مشترياتها الآن على التسجيلات الستريوفونية؟ هل تشتري أشرطة مسجلة لروادها الذين يملكون هذه الآلة.

إن مشكلة المحافظة على هذه التسجيلات والعناية بها تقع خارج مجال هذا الكتاب، ولكن المؤلفين لا يستطيعان تجاهل التعليق على الأشياء المؤسفة التي تحدث للتسجيلات وعلى الأخص أسطوانات سرعة ١/٢ ٣٣ لفة حينما تدار على آلات مختلفة، بعض إبرها صالحة فقط لإحداث إنفاق على سطوح هذه الأسطوانات. أما إلى أي حد تصبح الخبرة الجمالية للإنسان مرضية له عند الاستماع إلى مثل هذه الأسطوانة بالنسبة للشخص العارف المدمن على الاسطوانات ذات الأمانة المطلقة في الصوت فهو موضوع ربما يحسن تركه دون إثارة.

وقد يشعر القائم بالاختيار بالأثر الناجم من تلف الأسطوانات، لأنه يضطر إلى ضرورة إحلال قدر كبير مكلف منها، خصوصاً إذا التزمت المكتبة بأن يتوفر في مجموعة الإعارة الخاصة بها، أسطوانات ذات أداء معقول طيب، دون غيره.

الميكروفيلم والبطاقات الميكروفيلمية

أعتبر إدخال الميكروفيلم نعمة كبرى بين المكتبات التي تواجهها تلك المشكلات الخطيرة الخاصة بتخزين المواد (خصوصاً من الصحف)، وتلك

التي كانت تهتم باقتناء المواد التي نفدت طبعاتها. ولم تكن توجد في الماضي سوى مشاكل قليلة في الاختيار، على أساس اختيار هذا أو ذاك- طالما كانت معظم هذه المواد موجودة على طبعة ميكروفيلمية واحدة. والمشكلة الرئيسية بالنسبة للميكروفيلم ليست في الواقع مشكلة اختيار إطلاقاً (إذا ما التزم الانسان بالشراء)- ولكن المشكلة التي يستطيع أن يدركها أي إنسان يحاول قراءة نص كبير على الميكروفيلم هي مقدار ما تسببه هذه القراءة من إجهاد للعيون وتعبها.

وكثير من الطبعات الميكروفيلمية للمواد الخاصة، مثل مجموعة البحوث العلمية والفنية للعلوم النووية باهظة القيمة بحيث لا يمكن أن تكون موضع اهتمام للمكتبة العامة المتوسطة وعلاوة على ذلك فإن المشروعات الخاصة للتصوير على الميكروفيلم تهدف بصفة عامة إلى تصوير المواد البعيدة عن متناول المترددين العاديين على المكتبات، ومع ذلك فإن هذه المشروعات تعتبر على أعظم جانب من الأهمية بالنسبة للمكتبات المتخصصة.

النشرات:

مجموعة النشرات تعتبر إضافة هامة لمجموعة الكتب فيما لو زودت بأحدث المواد.ويعتقد أن مشاكل الاختيار بسبب ذلك العدد الضخم الذي لا يمكن تصوره من النشرات الصادرة، ومعظمها ينشر بغية توزيعه بالمجان. ويهدف منتجو النشرات من توزيعها غالباً إلى أن يعرضوا بعض وجهات النظر التي ترتبط بأعمالهم، والمكتبي من جانبه يريد أن يتأكد من

أن المعلومات التي تتضمنها هذه النشرات هي حقائق وغير منحازة. ويتطلب الحصول على هذه المواد، الكتابة إلى مختلف المصادر، وهذا العمل في ذاته يمكن أن يكون عملاً مضيعاً للوقت. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتضاءل درجة الاستفادة من مجموعة النشرات ما لم يصحبها برنامج لتنقيتها بصفة مستمرة واستبعاد المواد التي تقادم عهدها. وهناك عدد وفير من الأدلة الإرشادية لهذه المواد الضخمة، وهي ذات قيمة حقيقية في توجيه المكتبي عبر ذلك الفيض الدافق من المواد.. وهذه الأدلة مدونة بالقوائم البيليوجرافية الملحقة بنهاية هذا الكتاب.

خاتمة:

إن الحديث عن عدد قليل من أنواع المواد غير الكتب لم يستنفد كل أشكالها المختلفة، فهناك أيضاً الصور، والنصوص المنقولة، والنصوص الإذاعية، وكل مجال السلاسل، والخرائط، وغير ذلك مما يمكن أن تمتد به القائمة إلى ما لا نهاية.

وقصد بالمناقشة التي أوردت في هذا الباب أن تشير فقط إلى بعض الصعوبات التي تنطوي عليها عملية اختيار المواد غير الكتب، مع الإحالة إلى كثير من الأماكن منذ وقت طويل.

الطبعات

استرعى أمر اختيار الطبعات، اهتمام المكتبيين منذ وقت بعيد. ومن المعترف به أن المظهر العادي للكتاب له أثره على القارئ المنتظر، إما في اجتذابه وإما في إبعاده. ومع ذلك فإن صفات الطبعة "الجيدة" تنطوي

على أكثر من مجرد الإخراج المادي للكتاب مثل إضافة أو حذف المقدمات الخاصة، والملاحظات والايضاحات التي يجب ملاحظتها، والتغيرات في النص جزء من الطبعات المراجعة، وهي مهمة بصفة خاصة في الكتب الدراسية والمواد العلمية أو الفنية. أما في الطبعات المعادة فإن النص يبقى كما هو دون تغيير حتى ولو تغير الشكل المادي للكتاب تغيراً كبيراً. وهذا يصدق تماماً على الطبعات المغلفة غير المختصرة التي يخرجها نفس الناشرين مثل الطبعات الأصلية المجلدة. ويجب تقييم الطبعات الموجزة أو الموسعة لاحتمال شراء أيهما للمكتبة. ويوجد مصدر جيد لتعريف المصطلحات الخاصة بالطبعات، ذلك هو تقرير المصطلحات للجنة كتب الاشتراكات.

إن معرفة كيفية إنتاج الكتاب وفهم كيفية تصميمه وطباعته وحروفه، تساعد المكتبي على اختيار الطبعات المناسبة. فإن الصفحة المتناسقة الصحيحة الترتيب تسر العين وتسهل قراءتها. واتساع الهوامش أمر ضروري لتحقيق هذا الأثر ولتسهيل التجليد أيضاً، والهوامش المقبولة الملائمة تكون في العادة أوسع عند الحواف الخارجية والسفلية منها عند الهوامش الداخلية والعلوية.

والأغلفة المموهة بالألوان تضيف إلى المنظر الجذاب للكتب على الرفوف. ويمكن أن تكون أطوال الكتب عاملاً هاماً، لأنه لا الكتب الكبيرة جداً، ولا الصغيرة جداً تكون لوضعها على رفوف الكتب أو لإعارتها.

إن التذوق الجمالي الذي يتولد نتيجة فحص الطبعة الجميلة حقاً، هو من أهم ما يستعذبه المشتغلون في الكتب. وإضافة بعض الطبعات الممتازة تضفي شيئاً ما إلى قيمة المجموعة. ولكن بالنسبة للكتاب المعار، يجب أن تقترن الصناعة السليمة القوية الاحتمال بعنصر "الجمال".

وبما أنه يمكن قراءة القصص الشعبي في أية طبعة من الطبعات الموجودة، فإن بعض المكتبات تشتري الكتب المغلفة كنسخ إضافية، ثم تستبعدها حينما تبلي، أو يقل الطلب عليها. ويجب تزويد المكتبة بعدد معين من النسخ التي يمكن التصرف فيها على أن تكون طبعاً من الكتب التي وافقت عليها المكتبة، وعليها طلب كبير.

ويجب على المكتبي أن ينمي قدرته على المقارنة بين الطبعات المختلفة بسرعة كافية وذلك فيما يتعلق بهذه العوامل، وكذلك بالنسبة لاعتمادات شراء الكتب في ميزانيته.

وفي مجال الطبعة المناسبة يظهر هنا أيضاً السؤال القديم وهو "أحسن لمن؟" هل للقارئ العام؟ أو للعالم؟ أو للباحث؟. إن من الواجب عند اختيار الطبعات أن نذهب إلى ما هو أبعد من مجرد اختيار أحدث طبعة. وكما هو الحال في مجال الاختيار العام للكتب، فإنه من المهم أيضاً معرفة رواد المكتبة. فالقارئ العام الذي شاهد تواً في التليفزيون مسرحية شكسبير قد يكون أكثر اهتماماً وتشوقاً للحصول على طبعة جذابة مصورة أكثر من اهتمامه بالطبعة التي تحتوي على هوامش وتذييلات قصد بها أصلاً أن تخدم الطالب أو الأديب الدارس.

ومن وجهة النظر المثالية، يجب على المكتبي أن يحقق فعلاً الطبعات المختلفة ثم يتخذ قراره بالنسبة للطبعة التي يشتريها لمجموعة كتب بالذات، أو لتأدية غرض محدد. ويمكن القول، لسوء الحظ، إن عملية الاختيار في معظم المكتبات، ما عدا مكتبات العواصم الكبرى، لا يمكن أن تتم من الفحص الأول المباشر، وإنه من الضروري الاعتماد على مختلف المصادر المساعدة المطبوعة. ونشير إلى أن قائمة المصادر المساعدة للاختيار المنشورة في الباب الثالث تتضمن عدداً منها له فائدة طيبة. وهناك ملاحظات على الطبعات في فهرس جمعية المكتبات الأمريكية وفي سلسلة الفهارس الرئيسية. كذلك يسجل دليل المكتبيين الطبعات المختلفة وفي الغالب يضيف إليها تعليقات. كما أن الببليوجرافيات المختارة التي تسجل الكتب عن الموضوعات الخاصة تشير أيضاً إلى الطبعات. كما أن الدوريات التي تنشر تعريفات بالكتب مثل (نيويورك تايمز بوك رفيو، والنيويورك هيرالد تريبيون: والسترداي رفيفو)، فإنها تقدم معلومات عن أحدث الطبعات فور صدورها.

الكتب المترجمة

إن أمر اختيار الكتب الأجنبية المترجمة يمكن أن يثير عدة مشكلات. منها مؤهلات المترجم ونوع المادة المترجمة، والقراء المرتقبون لقراءة المترجمات.. فهذه كلها أمور يجب أن يضعها المكتبي في اعتباره. وقد لوحظ أن كتاب "الحياة والحرية والسعي إلى السعادة" ترجم إلى الروسية، ومنها إلى الإنجليزية فجاء عنوانه "الحرية تتيح حياة لامعة" وهي انطلاقة بعيدة عن

المعنى الأصيل للكتاب. وعلى ذلك يمكن القول بأن المسئولية الأساسية التي تقع على عاتق المؤلف، هي أن يفسر المعنى الأصيل أكثر مما يترجمه ترجمة حرفية. وقد اتفق بصفة عامة على أن المترجم يجب أن يكون أميناً للأصل من حيث محاولته إبراز نفس الانعكاسات العاطفية، كما يجب أيضاً الاحتفاظ بأفكار العمل الأصلي وأسلوبه. إن نقل الأسلوب والجو النفسي من إحدى اللغات إلى لغة أخرى هو أمر يحتاج إلى مهارة عظيمة.

وإلى جانب هذه القدرة اللغوية الثنائية الكاملة، يجب على الإنسان أن يضيف المقدرة على الكتابة بطلاقة باللغة التي ينقل إليها الكتاب المترجم. ومن الاعتبارات المميزة في الترجمة أيضاً فهم المادة المترجمة مع بعض المعرفة بالأسس الأدبية والتاريخية لها. كما أن الإلمام بمكان وحالات وعادات الشعب، بالإضافة إلى معرفة التاريخ الأدبي للمؤلف ومصنفاته، تكسب المترجم مزايا إضافية. وهذه الخصائص هي جزء من التكوين الأساسي للمترجم الذي يهدف إلى خلق كتاب في لغة ثانية، بطريقة تؤثر على القارئ كنفس الطريقة التي يؤثر بها النص الأصلي عليه.

ولطابع المادة أيضاً أثر على الطريقة التي يجب أن تترجم بها، فهي تتدرج من المستوى البسيط المتضمن للحقائق إلى المستوى الأدبي والعلمي.. وهناك أنواع بين بين، موجهة إلى ذلك الجمهور غير المحدد، وإلى القارئ العام الذي يشكل أكبر مجموعة من قراء المكتبة العامة. والقارئ العام لا يري في الغالب، وحتى إذا درى فإنه لا يهتم بكونه يقرأ مترجماً، ولكنه يهتم أساساً بموضوع الكتاب. وعلى ذلك ينبغي أن يكون هدف المترجم هو أن ينقل المادة من لغة أخرى بطريقة مقروءة ما أمكن.

إن ترجمة الأدب للأدباء هو أمر يختلف عن ذلك، فهنا يعتبر الأسلوب في أهمية المضمون تماماً، ما لم يكن أكثر منه. أما ترجمة المواد العلمية والفنية فيجب أن يفترض في مترجمها معرفة جيدة بالمصطلحات، وارتباط وثيق بالأصل. ولقد أعد اليونسكو تقريراً عن الترجمة العلمية والفنية والمشكلات المرتبطة بها، وهو لابد وأن يكون عوناً على الاختيار في هذه المجالات.

من هم القراء الذين يجب على المكتبي أن يتصورهم في ذهنه عند اختيار الكتب المترجمة؟

يوجد أولا القارئ الذي يهتم بأدب أمة معينة ولكنه لا يفكر إطلاقاً في تعلم اللغة الأصلية لها، فإذا كان الكتاب محتفظاً بروح الأصل، فإن الترجمة الحرة قد تكون مرضية.

إن الطالب الذي يتعلم لغة يضيف غالباً إلى معرفته شيئاً جديداً بقراءة أدب ذلك البلد في كتاب مترجم. وفي هذه الحالة يفضل الحصول على ترجمة معنى بها، وتلتزم النص الأصلي بقدر معقول. ذلك لأنها تساعد الطالب على تفهم مفردات اللغة والاستخدام الصحيح لتعبيراتها، إذا ما وازن الترجمة مع الأصل.

أما رجل العلم، من الناحية الأخرى، فإنه يحتاج إلى ترجمات مختلفة للروائع بغية المقارنة والدراسة، فإذا كانت من الروائع اليونانية، فإنه يتطلب أن تكون الترجمة وثيقة الشبه بالأصل مع استخدام متكرر للعبارات المميزة.

وتذكر أسماء المترجمين غالباً على صفحة العنوان، إن الترجمة المتعجلة، التي تنقل حرفياً بغباء لكتاب أجنبي، وتنشر في طبعة رخيصة غير جذابة، أصبحت الآن شيئاً من آثار الماضي، وإنه لسوء الحظ ألا ينسب فضل أكبر للمترجم، لأن الترجمة المرضية تحتاج إلى عمل شديد التدقيق يرتبط بقدرة مع أساس طيب من العلم والمعرفة بأصول اللغة. ولعلنا نسوق في ذلك مثلين حديثين من نماذج الترجمة التي قوبلت بتقدير كبير كنماذج للعمل الممتاز، وهما الترجمة التي قام بها و. هـ. دراوس للإلياذة ولأوديسة، وكذلك ترجمة روبنسون جيفرز لميديا يورو بيدس.

ولكي يحكم الناقد على الترجمة حكماً صحيحاً، يجب أن يكون متمكناً بطلاقة من اللغتين. فإذا فقد المكتبي هذه القدرة، فعليه أن يعتمد على مصادر التعريف والأدوات المساعدة لاختيار الكتب لتقييم الترجمات.

الفصل السادس

مسح وتنقية المجموعات

ليت كل مكتبي يستطيع أن يجيب عن هذا السؤال: "إلى أي حد تعتبر مجموعتي طيبة"؟ فالكتب يختارها مكتبيون مختلفون على فترة من الزمن. وقد يختلفون في مدى إدراكهم لمفاهيم أغراض المكتبة وكذلك في تفسيرهم وتطبيقهم للمبادئ العامة للاختيار. ويهتم معظم المكتبيين باكتشاف معيار وصفي هادف بقيمة مجموعاتهم من الكتب، ولكن هذا أمر صعب المنال. ومن السهل أن تقارن بين حجم مجموعتين، ولكن من الصعب تماماً أن تقرر أي المجموعتين تفضل الأخرى. وإنه ليفترض عادة أن مجموعة تتكون من أربعة ملايين مجلد أفضل من مجموعة تتكون من أربعة آلاف مجلد. ويبدو أن الفرص التي تتهيأ لمجموعة كبيرة جداً تكون أفضل، من حيث احتوائها على مواد أكثر في أي مجال موضوعي. وحتى في مثل هذه الحالة، لا يوجد ما يؤكد على خمسة آلاف كتاب تم اختيارها بعناية في موضوع مثل على السلالات، تكون أضعف من خمسة آلاف عنوان أخرى اختيرت اعتباطاً. ولكن إذا وجدت مجموعتان كل منهما تتكون من ألف مجلد، فكيف يستطيع الإنسان أن يقرر أي المجموعتين أفضل من الأخرى؟

ولكي يقرر الإنسان إلى أي حد تعتبر المجموعة طيبة، يجب أن تتوافر لديه معلومات عن ثلاثة عوامل هامة.

١- أي أنواع من الكتب توجد في المجموعة، وما قيمة كل ونوع منها بالنسبة لغيره من الكتب في موضوعه مما لا يوجد بالمكتبة.

٢- نوع المجتمع الذي تخدمه المكتبة، بحيث يتسنى الحكم عما إذا كانت المجموعة مناسبة فعلاً لهؤلاء الرواد، بصرف النظر عن تقييم هذه الكتب بحساب القيمة المجردة لها.

٣- الأغراض التي يفترض أن تحققها هذه المجموعة بالنسبة لهذا المجتمع من القراء بالذات.

وهناك طرق مختلفة يمكن استخدامها للوصول إلى حكم عن قيمة مجموعة من الكتب. فإذا كان هناك فيض مستمر من طلبات القراء على كتب لا تشتريها المكتبة، فإن الأمين يستطيع أن يستنتج بأن هناك قصوراً في العلاقة بين الكتب المشتراه وميول القراء. وبالطبع إذا كان القراء يطلبون قصصاً رخيصة ذات مستويات أدبية دنيا، وأن الأمين لا يدرك مفهوم المكتبة وعلى العكس من ذلك، إذا لاحظ المكتبي أن قدراً كبيراً من العناوين تحتشد على الأرفف دون أن يستخدمها أحد بتاتاً، فإنه يتضح للوهلة الأولى، على أية حال- بأن المجموعة لم تكن مناسبة لخدمة المجتمع. وقد يهتز المكتبي لمثل هذه المشاهدات بحيث يتخذ خطوات أكثر رسمية نحو تقييم مجموعته، فيقرر استدعاء مكتبي من خارج مكتبته أو مجموعة من المكتبيين لمسح المجموعة، وتقديم تقديرهم الشخصي لها، على أساس معلوماتهم الخاصة عن الكتب. وهذه الطريقة تفترض طبعاً وجود عناوين معينة تنتمي لأية مجموعة، وأن قراءة قوائم الرف يمكن أن تقضي إلى

انطباعات شاملة مناسبة وموثوق بها عن المجموعة. ونتائج مثل هذه المراجعة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على أساس موازنتها بالحاجات المحلية الخاصة لتلك المكتبة، وربما تكون أعظم نفعاً في تحديد المجموعة القاصرة حقاً. وإن مكتبة بلا موسوعات ولا معاجم، وبها أعم وأسقم ألوان القصص فقط، ولا تتوافر بها الكتب العلمية.. مثل الثغرات الواضحة يمكن الإشارة إليها. أما بالنسبة لمجموعة أكبر حجماً، وبالنسبة لأخرى أكثر كفاية، فإن هذه الطريقة تبدو غير دقيقة للغاية.

وكان يوجد في الماضي، على الأقل، بعض المكتبيين الذين يتصورون أن تقييم مجموعة ما يمكن أن يقتصر للغاية على إجراءات التقدير الكمي لها. وكان من الممكن ابتداع معادلات رياضية يمكن بواسطتها قياس حاجات القراء، ومقارنتها بدرجة التزويد بالكتب.

وبكل تأكيد يوجد في عقلية القرن العشرين ما يستهوي البعض في هذه النظرة، وهي القدرة على اختزال مجموعة كبيرة غير مميزة من المواد، صعبة المنال، إلى معادلة بسيطة ومفهومة. على أن هذا النظام قد تحطم الآن لأنه، كما يبدو، مبني على افتراض لا يمكن الدفاع عنه وهو: أنه يحاول تطوير الأحكام الوصفية إلى مصطلحات عددية، ولا يبدو أن هناك أداة رياضية دقيقة حقاً لإجراء مثل هذا التحويل.

إن تقييم القصة، مثلاً، ينطوي على تقديرات جمالية، أي أنه، بمعنى آخر. يشكل استجابات عاطفية لعمل فني جديد. فلتحويل هذه الخبرة الجمالية إلى رموز جبرية، ولمقارنة مثل هذه الخبرة بين إنسان وآخر،

والانتهاء منها إلى استنتاجات عددية، يبدو أمراً صعب المنال.

وقد يكون من المحتمل في مستقبل الأيام أن تحول الاستجابات الجمالية إلى أرقام مثل منسوب الأدرنالين في الدم، أو درجة نشاط الغدة الدرقية، وطابع التموجات الكهربية في المخ، ثم نقارن هذه البيانات كما يقرأ الإنسان أولاً الكتاب (ا)، ثم يقرأ بعد ذلك الكتاب (ب)، وعلى قدر معرفتنا في الوقت الحاضر لم تصل التكنولوجيا البشرية، ولا معلوماتنا بوظائف جسم الإنسان والعواطف درجة من النماء تكفي للتعبير الرياضي عن صفة الشيء.

أما ما يصل إليه المكتبي من مراجعة مقتنيات مكتبته على مثل هذه القوائم، فهو الخروج برقم يمثل النسبة المئوية للعناوين التي يقتنيها في مكتبته بالقياس إلى ما جاء في هذه القوائم. ولا يعني هذا الرقم أن يكون دليلاً للنسبة المئوية من العناوين التي ينبغي على المكتبي أن يقتنيها على أرففه. وفد يكتشف لتهدئة خاطره أنه يقتني نسبة كبيرة من العناوين الواردة في القوائم، ومع ذلك فإنه في بعض الأحيان يمكن التنبؤ بهذه النتيجة.

وإذا استخدم المكتبي (الفهرس القياسي للمكتبات العامة) مرشداً له في الشراء، ثم عاد بعدئذ فقيم مجموعته على (الفهري القياسي)، فلا بد إذن من وجود نسبة ارتباط عالية.

إن طريقة المراجعة على القوائم قد تعرضت للنقد، لأنه كما يؤكد ذلك، ما من قائمة مراجعة إلا وتمثل اختيار اعتباطياً للعناوين. فجميع

العناوين الواردة في القائمة سوف لا تكون ذات قيم متكافئة، وقد تغفل هذه القوائم بعض العناوين التي تكون أحسن من غيرها مما ورد بالقائمة. وكلما كانت القائمة صغيرة تعرضت للكثير من الاختيار الاعتباطي. إن قائمة بأحسن خمسة كتب في علم الكيمياء خلال السنوات الخمسين الماضية اختارها أحد الأشخاص، قد لا ترضي الآخرين إطلاقاً. في حين أن قائمة أخرى، تتضمن خمسمائة عنوان في الكيمياء، اشترك في اختيارها أكثر من ثلاثين خبيراً في الموضوع، باتفاق عام فيما بينهم، بالنسبة لأكثر هذه الكتب قيمة، هذه القائمة من شأنها أن تقلل الطابع الاعتباطي في الاختيار إلى درجة معقولة.

وبالطبع لا تذكر قوائم المراجعة شيئاً عن العناوين التي تغفل تسجيلها. إن الكتب التي تقتنيها المكتبة، ولكنها غير مدرجة في (الفهرس الأساسي) المستخدم للمقارنة.. قد تكون من الجودة بقدر ما تكون الكتب المدونة بالقائمة. ولكن إذا وجد المكتبي مجموعات من الكتب لديه وهي غير مدونة بالقائمة، فإنه يكون في حاجة إلى إجراء مراجعة أخرى للتأكد من أنها فعلاً غير معادلة لها. كما تفشل قائمة المراجعة أيضاً في إتمام عمل كامل من حيث إنها لا تفرز آلياً مجموعات الكتب القديمة أو التي حلت مما تكون المكتبة قد جمعته. إن طريقة المراجعة على القوائم تكون نافعة فقط في تقدير قوة المجموعة بالنسبة إلى الحد الذي تتقارب فيه المجموعة مع القائمة.

وثمة نقد آخر يوجد إلى قائمة المراجعة، ذلك هو: لو أن عناوين القائمة تعتبر مؤصلة جداً من حيث مصدرية التأليف، وإمكانية قراءتها،

وقيمتها.. فإن القائمة لا تحمل أية علاقة ضرورية تربطها بالمجتمع الخاص الذي تخدم مكتبة بالذات. وهو، بكل تأكيد، نقد له ما يبرره، فيجب أن تتقرر الحقيقة الواقعة وهي أن هذه الطريقة يجب أن تستخدم بذكاء ووعي، لا بعيون مغلقة.

إن مدى التباعد بين القائمة والمجموعة يعتمد على نوع القائمة المستخدمة نفسها بمعنى أنك إذا قارنت محتويات مكتبة فرعية تخدم عمال مصنع على (فهرس مكتبة لامونت) المخصص أصلاً لاستخدامه بمعرفة طلبة جامعة هارفارد، فإن ذلك يجعل شقة الخلاف واسعة حقاً بين القائمة والمجتمع.

إنها، ولا شك، سوف لا تناسب أي مجتمع على وجه الدقة، ولكن هذه الطريقة لا تدعي الدقة المطلقة.

ومراجعة مقتنيات مكتبة على القائمة هو أمر مكلف ومضيع للوقت. ومن المحتمل أن يكون الأمر عملياً أكثر لو فكرنا في عمل مسح لجزء معين من مجموعة المكتبة، مع قصر المراجعة على تلك الجوانب التي يدور حولها الشك. وحتى في هذه الحالة، يجب على المكتبي أن يدرك بأن المراجعة هي خطوة البداية فقط. إنها تزوده فقط بدليل تقريبي يوضح له أن نسبة مئوية محددة لمجموعة من العناوين بالذات (التي حكم عليها بأنها مجموعة توثق بها، ومهمة، وذات أهمية للقارئ العام) هذه النسبة غير ميسورة للرواد.

وحينئذ، ينظر المكتبي عن كثب في العناوين الموجودة لديه، ليرى عما إذا كانت هذه العناوين غير المدرجة في القائمة تعتبر بدائل كافية لها.

وهذا الأمر يتطلب منه قراءة نبذات التعريف بالكتب. ويجب عليه أيضاً أن يستدعي من بين أفراد المجتمع أو من المكتبات الأخرى بعض الخبراء في المجالات الموضوعية لتقييم هذه العناوين التي يقتنيها، ولاتخاذ توصيات بشأن الشراء.

كما أن العناوين الواردة بالأدلة الإرشادية والتي لا تملكها المكتبة، تزود المكتبي بطائفة تسترعي النظر. وقد تطلب بعض هذه العناوين مباشرة، وبعضها الآخر يسجل في قائمة الانتظار لشرائها فيما بعد. وعلى المكتبي أن يقرر عما إذا كان من الأهم ملء الثغرات القائمة، أو شراء كتب أحدث قد يكون عليها الطلب أكثر.

ويؤدي وجود الثغرات في المجموعة إلى ضرورة النظر عن كثب في إجراءات اختيار الكتب، وقد تثير أسئلة أساسية تتعلق بأغراض المكتبة. فإذا كانت المكتبة قد فاتها شراء عدد كبير من العناوين التي حكم عليها جامعو القائمة الأساسية بأنها كتب مهمة، فعلى المكتبي أن يسائل نفسه عما إذا كانت المكتبة قد ركزت أهمية أكثر من اللازم على مجرد العناوين ذات الشهرة الشعبية.

إن نتائج حصر المجموعة المكتبية تزود المكتبي بحقائق يستطيع أن يتخذها أساساً لما يصدر من قرارات، وهذا لا يعني أنها تزوده بوسيلة آلية لتصحيح كل الأخطاء الموجودة في مجموعته، ويجب أن توزن النتائج على ضوء الأهداف التي تقوم بها المكتبة، والرواد الذين تخدمهم، والاعتمادات المخصصة للكتب، وطبيعة الثغرات التي اكتشفت، وكما هو صحيح

بالنسبة للاختيار الأصلي للمواد، كذلك يعتبر صحيحاً أيضاً بالنسبة لتقييم المجموعات، ألا يوجد من الوسائل ما يمكن أن يحل مكان الحكم المستنير الواعي.

استبعاد الكتب غير المرغوب فيها

بالنسبة لجميع المكتبات التي تزعم أنها مستودع دائم لكل ما ينشر من مواد، يصبح أمر تنقية المجموعة جزءاً هاماً في عملية الصيانة بالمكتبة يعادل أهمية الاختيار الأساسي للمواد. ولقد ظهرت أهمية هذه العملية مراراً وتكراراً في الأدب المكتبي، وتناولتها الأحاديث بكثير من الاهتمام والتوكيد. ومع ذلك فإنها لم تمارس بالقدر الذي تردد النداء باتباعها، كما أشير إلى ذلك مراراً. ويبدو أن هناك بضعة أسباب لذلك.

أولها أن المكتبيين يميلون إلى الإشارة إلى التكاليف التي يتكلفها عمل التنقية، فهي تستنفد وقتاً مما يخصص لآداء بعض الأعمال المنتظمة، في تحديد الكتب التي يجب أن تستبعد، كما تكلف مالاً في سبيل سحب السجلات، وتستنفد وقتاً أيضاً في تنظيم التصرف في الكتب المستبعدة. وينتهي بعض المكتبيين إلى القول بأنه طالما كان هذا العمل مكلفاً إلى هذا الحد، فمن الخير أن نتركه يمر في صمت. وهناك أسباب أخرى لتجنب القيام بعمل التنقية، منها أن المكتبيين ينظرون عادة إلى الكتاب نظرة تبجيل وإجلال، متفقين قلباً مع ميلتون في نظرته إلى الكتاب بأنه دم الحياة في روح الأستاذ، وبالتالي يترددون في الحكم على أي كتاب "بالموت".

إن استبعاد كتاب أمر قريب الشبه بحرق الكتب، أو تحقير الفكر، أو

تدمير بالغ لشيء يعتبر في الغالب مقدساً. وبالإضافة إلى ذلك فهناك دائماً احتمال وقوع المكتبي في خطأ استبعاد كتاب قد يطلبه أحد القراء في اليوم التالي. إذ كيف يستطيع الإنسان أن يحكم على ما إذا كان الكتاب الذي لم تمتد إليه أيدي القراء في الماضي، لن يصبح فجأة كتاباً في غاية الأهمية؟ بالتأكيد، لا يوجد طريق مؤكد لمعرفة الطلبات المستقبلة. ولكن ربما كان أهم سبب عملي مباشر لإغفال عملية التنقية هو قلة الوقت.

إن الكثير من المكتبيين، وقد دهمتهم عشرات المشروعات التي تتوالى في طريقها، وأعجزهم قلة الموظفين، وشغلتهم بل وأغرقتهم مشاغل يوم بيوم في سبيل استمرار إدارة المكتبة.. يؤجلون القيام بهذه المهمة، حتى يتوافر لهم وقت أطول يفرغون فيه لهذا العمل. وهنا بالطبع قد يضطرون لإجراء عملية تنقية سريعة حينما يتبين لهم أنه لم يعد هناك مكان كاف على الأرفف لإضافة الكتب الجديدة فيتهالكون إذن على إجراء العملية، ويقومون باستبعاد الكتب بشكل جنوني، وربما دون تأمل كاف. وهنا يكتشفون أخطاءهم، ويتضح أن العملية قد تمت بصورة أضعف مما هو مطلوب.

إن تنقية المكتبة من الكتب غير المرغوب فيها يجب أن تسكون عملية منتظمة مستمرة رتيبة. وهناك كثير من الإجراءات التي يمكن أن تحقق هذه الغاية. ومن المستحسن أن يخصص أسبوع خلال السنة للقيام بفحص جزء من المجموعة بالاشتراك مع الأمين أو الأمناء المسئولين عن هذا الجزء لمدارسة الكتب التي لم تعد لها فائدة بعد. وقد يكون ممكناً بالنسبة للقائمين بالاختيار أن يفكروا في كتاب جديد بالنسبة لإمكان

استبعاد كتاب آخر موجود فعلاً على الأرفف. فإذا كان الكتاب الأحدث يحل فعلاً مكان الكتاب الأقدم، فيمكن سحب المواد القديمة بمجرد استلام المواد الجديدة.

وفي بعض المكتبات يستفاد بوقت الجرد في تحديد العناوين التي ينظر في أمر استبعادها.وهناك طوائف من الكتب تعتبر من أوضحها مجالاً للاستبعاد. منها أولاً المكررات التي كانت تشتري وقت أن كان الطلب شديداً على الكتاب، ولم تعد لها حاجة بعد. بحيث يمكن اختزال العشر أو الخمسين أو المائة نسخة إلى نسختين أو ثلاث نسخ كذلك يمكن استبعاد الطبعات القديمة التي استبدلت بها أخرى أحدث منها، وذلك في حالة المكتبة التي لا تحاول تجميع سلسلة تاريخية من مختلف طبعات كتاب بالذات. ويمكن أيضاً بالنسبة للكتب التي ظهرت عليها علامات القدم فأصبحت بالية، قذرة، أو متسخة أو قديمة في مظهرها، أن يستبدل بها غيرها إذا كانت مهمة بعد، أو تحال إلى مجموعة الاستيداع، وربما يكون هذا هو الوقت المناسب للتخلص من أخطاء الاختيار، وهي الكتب الاتي قدر لها أن تكون ذات أهمية وفائدة للمجتمع، ثم اتضح فيما بعد أنها أصبحت قعيدة على الأرفف كذلك ينبغي على المكتبة التي تهدف إلى تكوين مجموعة حية نافعة، أن تستبعد الكتب التي تقدمت في محتوياتها أو أسلوبها أو فكرتها.

ومع ذلك فلنتذكر هذا التمييز، وهو أن هناك فرقاً بين مجموعة مكتبة البحوث والمجموعة العادية المستخدمة في المكتبة العامة. ففي المكتبات العامة الكبيرة قد توجد مجموعات ضخمة للبحث. وفي المكتبات الأصغر

قد توجد مجموعات خاصة تجمع لأهميتها التاريخية، ولتكن، على سبيل المثال، المجموعات الخاصة بالتاريخ المحلي. فلا ينبغي على الإنسان أن يتمسك بشدة بمبدأ الحداثة بالنسبة لمجموعة التاريخ. ومن سوء الحظ حقاً أن تكون بعض المجموعات الأساسية قد تأثرت إلى حد كبير بعمل المكتبي الذي كان شديد التمسك بالتخلص من كل كتاب لم يتداول خلال السنوات الثلاث الماضية، أو سبق نشره قبل عشر سنوات من اليوم. إن أخذ أحد هذه المبادئ، وتطبيقها تطبيقاً أعمى، يعادل في خطورته أخذ أي مبدأ من مبادئ الاختيار وتطبيقه دون بصيرة نافذة، إن استبعاد كتاب بالذات لا يجري في العزلة الكبيرة للكتاب بمقتضى الحكم عليه طبقاً لمبدأ من مبادئ التنقية. فهناك عدد من العوامل التي يجب أن تتدخل في تشكيل القرار: علاقة الكتاب بغيره من الكتب في نفس موضوعه، والمال الموفور لشراء عناوين أفضل. فإذا كان هذا هو كل ما يستطيع الإنسان أن يقدم فقد يكون من الأفضل أن يستفيد من المبدأ الذي يقول (إن بعض الشيء خير من لا شيء بتاتاً).. ثم تقدير الحد الذي يرجى من المكتبة أن تمثل به المواد القديمة، وكذلك الفائدة المحتملة لعناوين بالذات لبعض طوائف خاصة من الأفراد في المجتمع، وإلى غير ذلك من العوامل.

وتنقية المكتبة، شأنها شأن الاختيار الأصلي لها، تحتاج إلى تمييز: فالتنقية في مكتبة بالذات تحتاج إلى حكم مبني على عوامل لا يعرفها فقط إلا المكتبي في هذه المكتبة بالذات. والمبادئ العامة للتنقية، مثل المبادئ العامة للاختيار، يجب أن تفسر وتطبق وفقاً لنوع المكتبة وطابع المادة، وسوف تطبق بالتأكيد وفقاً لطابع المكتبي الذي يقوم بالعمل.

وقد نشر التنبيه التالي على صدر قائمة تتضمن بعض المقترحات الخاصة بتنقية المجموعة "يرجى ألا يتمسك الإنسان بما جاء في هذه المقترحات على أنها مبادئ لا تحتمل الخطأ، فمن الواجب أن يتخذها المكتبي كمقترحات وليست قوانين".

في الدين والفلسفة:

احتفظ بالنظم الفلسفية، ولكن استبعد النصوص التاريخية والتفسيرية إذا ما ظهر أحدث منها، وكذلك كتب اللاهوت الأقدم، والتفسيرات القديمة للكتاب المقدس، والأدب المذهبي، والمواعظ، والكتب التي تتناول السلوك في الحياة، والكتب الشعبية في علم النفس الذي يهدف إلى معاونة الإنسان نفسه، والأدلة الإرشادية الأخرى للحياة والتي يتقادم عهدها ولم تعد شائعة. يجب أن تأخذ في الحسبان مدى استخدام مثل هذه المواد، وهي تختلف بين مجتمع وآخر.

العلوم الاجتماعية:

تحتاج إلى مراجعة متكررة، ذلك لأن معظم المواد تعالج مشكلات ذات أهمية مؤقتة.. يمكن استبدالها مستقبلاً بتغطية تاريخية لهذه الموضوعات. وكتب الاقتصاد تحتاج أيضاً إلى مراقبة دقيقة فيما يتعلق بتواريخ صدورها. والتقاويم والحوليات التي يستبدل بها أحدث منها يجب أن تستبعد.

اللغات:

استبعد كتب القواعد القديمة، والقواميس المدرسية العادية (أما

القواميس الكبيرة فلا تستبعد إلا نادراً).. وتنقى بقية المجموعة على أساس مبدأ الاستعمال.

العلوم البحتة:

استبعد الكتب التي تتضمن معلومات أو نظريات عتيقة، وكذلك جميع المصنفات العامة التي حل غيرها محلها، إلا الروائع في موضوعها. ويمكن عادة استبعاد كل الكتب الدراسية العادية بعد مضي عشر سنوات من صدورها. ويجب أن تفحص كتب علم النبات والتاريخ الطبيعي فحصاً جيداً قبل استبعادها.

العلوم التطبيقية:

حاول أن تجعل هذا القسم من المجموعة حديث العهد دائماً، باستبعاد المواد القديمة. إن مرور خمس إلى عشر سنوات كافية لتحديد التقادم لكثير من المواد في هذا المجال مثل الطب والمخترعات والراديو والتليفزيون وزراعة البساتين وميدان الأعمال الخ.

الفنون، والموسيقى، والهويات، الخ:

استبعد القليل في مجال الفنون الجميلة، واحتفظ بمجموعات كتب الموسيقى والحفر الممتازة، والتصوير.

الأدب:

احتفظ بالتاريخ الأدبي إلا إذا صدر ما هو خير في موضوعه. واحتفظ بمجموعات المؤلفات إلا إذا صدر ما حل مكانها، واستبعد الشعراء

والمؤلفين المسرحيين الذين لم يعودوا يشغلون مكاناً في تاريخ الأدب، ولا يقرءون، واستبعد مؤلفات صغار القصصيين الذين لا يعاد طبع مؤلفاتهم ولا يهتم بهم القراء.

التاريخ:

استبعد الكتب التي تحمل التفسيرات غير الدقيقة، وغير المعتدلة، وكثيراً من الكتابات المعاصرة التي سجلت الآن في كتب التاريخ الأساسية مثل (مواد الحرب الثانية)، وكذلك استبعد المصنفات التاريخية التي لا تزيد على كونها ملخصات لا يعتد بمصدرها، وكذلك كتب السياحة التي مر عيلها عشر سنوات ما لم تكن مميزة الأسلوب أو تتصف بأهمية مؤلفها. واحتفظ بكتب التاريخ التي أصبحت من روائع الكتابات الأدبية.

السير والتراجم:

احتفظ بالسير المجموعة، ولكن يمكن أن تستبعد سير الأفراد الذين لم تصبح حياتهم ذات أهمية عظيمة، وذلك بعد مرور بضع عشرات من السنين عليها.

وبوجه عام، يجب أن تفحص الأقسام التالية بعناية كمجالات محتملة لتنقية أكثر، وهي الشعر الذي نشر في طبعات خاصة، المذكرات الخاصة، المقالات. الموضوعات التي لم تصبح شائعة بعد، المجموعات أو السلاسل غير المستعملة والتي لم تصبح المكتبة في حاجة إليها، مطبوعات البلديات، الطبعات المتعددة من الكتب، المجموعات غير المتكاملة من الدورات، أو الدوريات التي ليست لها فهارس.

مسح المجتمع

كان هنالك اهتمام متجدد، خلال السنوات الماضية، بمشكلات وإجراءات وفوائد مسح لمجتمع لأغراض الخدمة المكتبية. إن مشروع "المكتبة– المجتمع" الخاص بجمعية المكتبات الأمريكية، الذي أعانته مؤسسة فورد من اعتماد تعليم الكبار، كان عبارة عن جمع بيانات على أساس دراسات للمجتمع تجري في بضع مكتبات تجريبية داخلة في المشروع. وكان ينتظر من بين نتائج. هذا المشروع ان يصدر مطبوع يهدف إلى تقديم مساعدة محددة وعملية للمكتبيين الذين يهتمون بدراسة مجتمعاتهم، وبالطبع ليست دراسة المجتمع فكرة جديدة، فلقد شغل المكتبيون أنفسهم منذ زمن طويل بالتعرف على مجتمعاتهم. وفي كتاب جوزيف ل. هويلز: "المكتبة والمجتمع"، تلخيص ممتاز لمسح المجتمع. وبإضافة وسائل معاونة محددة بوساطة مشروع (المكتبة– المجتمع) سيخلق الرغبة بين عدداً أكبر من المكتبيين للقيام بأعباء عمل امتدح أثره على نطاق كبير، لكنه لم يمارس إلا نادراً.

إن أهمية معرفة المجتمع هو بالطبع أمر لا يقبل الجدل. فإن اختيار المكتبة للكتب، وخدماتها الخاصة، وكل عملياتها، موجهة أساساً لتزويج مجتمع معين بما يطلبه ويحتاج إليه. ومن الواضح أنه يجب على المجتمع على المكتبي أن يعرف شيئاً عن المنتفعين لكي تؤدي المكتبة وظيفتها بكفاية. ولكن ما هو نوع المعلومات، على وجه التحديد، التي يحتاج إليها المكتبي، أو إلى أي حد من السفسطة الإحصائية يجب أن تنمو هذه المعلومات؟

هذه أمور ليست واضحة تماماً ويستطيع المكتبي اليقظ الذكي أن يتعلم قدراً كبيراً عن المنتفعين بالمكتبة بمجرد استخدام بصره وسمعه في اتصاله بالجمهور وهو على مكتبه. كما أن الاطلاع الدقيق على الصحف المحلية وعلى قدر مناسب من الاتصال بالمجتمع عن طريق العضوية في النادي، وفي مجلس الآباء والمدرسين، أو بين الجماعات الدينية، سوف توسع معرفته ومداركه بالمدينة وسكانها. وبعد مرور فترة من الوقت يستطيع المكتبي باستفادته بوعي من كل فرص التعليم، أن يصبح على درجة عالية من الإحاطة بكل شيء فأية حاجة إذن تتبقى لمثل هذا المكتبي ليؤدي عملية مسح أكثر رتابة؟

إن جانباً من الإجابة عن هذا السؤال يقع في اختيار صفة "الرتابة". ذلك لأن المسح سيزود المكتبي بنظرة رتيبة عن المجتمع. إذ يمكنه من أن يعيد ترتيب ما يعرفه فعلاً في إطار أوسع، في نفس الوقت الذي يضيف فيه معلومات جديدة جمعت خصيصاً لعملية المسح. وقد يكشف المكتبي جماعات جديدة، ويميز مناطق في المجتمع لا تخدم بدرجة طيبة، أو يتبين جماعات لم تكن تستخدم المكتبة من قبل. وفي أثناء عملية الموضوعات التي يحاول المسح تغطيتها، يكشف المكتبي عن مظاهر في حياة المدنية لم تكن قد تكشف له من قبل.

ومعظم المكتبيين لا يتسنى لهم وجود عدد كاف من الموظفين للقيام بمثل هذا المسح الرتيب للغاية، وحتى لو تيسر لهم ذلك، فإن معظمهم ليست لهم الدربة على هذا العمل. وهناك مخرجان لهذا المأزق: أولهما أن معظم الدراسات المكتبية يجب ألا تتخذ مثل هذه الصورة الجامدة من

الدقة والرتابة كالتجربة العلمية. إن الغالبية العظمى من المكتبيين يعملون في مناطق سكانها قليلون نسبياً، فيستطيع الإنسان أن يعلم الكثير عنهم دون الحاجة إلى استخدام الأدوات الإحصائية المعقدة. وحتى المكتبات الكبرى قد لا تهتم بالدراسات الاجتماعية الشاملة الكاملة. وثاني هذين المخرجين، يفترض مقدماً أن المكتبة تهتم بدراسة نظامية مناسبة. وهذه الإجابة تذكر المكتبيين بأنهم إذا لم يكونوا متمرسين على عملية التحليل الاجتماعي، فإن هناك آخرين مدربون على هذا العمل، ويمكن الاستفادة بخدماتهم بالرأي في المراحل التخطيطية، وكذلك المعاونة في تفسير البيانات. وينبغي أن يتضمن جزء من مواد المراجع العادية بالمكتبة معلومات عن مثل هؤلاء الإخصائيين، كما أن الفشل في العثور على مثل هذه المعلومات بالمكتبة يعتبر في حد ذاته أول سهم ينطلق في عملية المسح، لأنه سوف يكشف عن منطقة ضعف فيها. إن الجامعات والهيئات الرسمية والمؤسسات المحلية والتنظيمات وغيرها.. كلها مصادر للحصول على الرأي والاستشارة من الخبراء.

وبعد تخطيط المسح الاجتماعي، وربما بمعاونة الخبرات الخارجية، يجب ألا تقصر عملية جمع المعلومات على موظفي المكتبة. فهناك ما يقال كثيراً عن إجراء مسح اجتماعي بوساطة أفراد من المجتمع نفسه، فإذا ما استطاع المكتبي أن يضع في حسابه معاونة بعض المواطنين، فإن ذلك يخفف الحمل عن عاتق موظفيه، كما أنه يشغل بعض أعضاء المجتمع في النشاط المكتبي، وبذلك ينشر المكتبي وعياً بوجود المكتبة حيث لم تكن تدرك تماماً من قبل. وهذا من شأنه أن ينمي أيضاً غاية تربوية، بتعلم المواطنين المشتركين في

العمل شيئاً عن مجتمعهم الخاص. وحينما تتم نتائج المسح، فإنها سوف تشكل جانباً نافعاً من مصادر المكتبة الخاصة بها.

ولتلخيص ما أسلفنا، نقول بصفة عامة إن المسح الذي تقوم به المكتبة عن المجتمع لا يلزم بالضرورة أن يكون عملاً إحصائياً معقداً، وإنه يبدو من المناسب أن يشترك فيه أفراد من المجتمع كأعضاء عاملين، فرحين أن الخبراء في التحليل الاجتماعي يمكن دعوتهم للمعاونة في المراحل التخطيطية، وفي التقييم النهائي للبيانات.

ومعظم البيانات التي يحتاج الإنسان إلى تجميعها يجدها فعلاً في المكتبة أو في رءوس المكتبيين– وكل ما يطلب عمله في هذه المجالات، هو تحديد هذه البيانات وتنظيمها.

ما هي مصادر المعلومات، وما الذي يجب على الإنسان أن يستخرجه منها؟

يوجد أولاً تقارير التعداد، وهذه تعطي معلومات موجزة عامة عن السكان. إن الأرقام في حد ذاتها ليست بذات بال، ولكنها تصبح ذات معنى كبير حنيما يبدأ الإنسان بمقارنة سكان مجتمع ما، بسكان مجتمعات أخرى، فلا يعمي كثيراً أن تكتشف أن معدل عمر السكان في مدينة ما هو ٤٢.٧ سنة. ولكن حينما تقارن هذا الرقم بالمعدل القومي لعمر السكان وهو ٣٠.٢ فإن هذا يعني شيئاً كبيراً. وحينما نقول إن ٣٣.٦% من الأسرات في مجتمع ما تزيد دخولهم على ٥ آلاف دولار، تزداد أهمية هذا الرقم إذا كان المتوسط القومي لهذه الفئة هو ٢٠% فقط.

وبمقارنة هذه الأرقام مع المتوسطات الخاصة بالدولة عموماً، أو بمدن أخرى ذات أحجام مناسبة، يمكن الاستفادة بتشخيص المجتمع، ويستطيع الإنسان أن يتابع التغيرات التي تحدث خلال السنوات. هل زاد عدد السكان أم نقص؟ (وماذا كان يعمل السكان على النطاق القومي أو المحلي في نفس الوقت؟) هل ارتفع مستوى التعليم؟ ولذا تجب مراجعة أرقام التعداد للتعرف على الارتفاعات أو الانخفاضات، والتغيرات الحادثة في المعدلات على النطاقين المحلي والقومي، وبحثاً عن شواهد التغير.

والمصدر الثاني للمعلومات هو التقارير والدراسات التي أجريت فعلاً عن هذا المجتمع. هل تبرز هذه التقارير أية مشكلات خاصة؟ وهل تحاول أن تعرض تفسيراً عن الأسباب التي جعلت من هذا المجتمع ما هو عليه؟ وهل تحاول أن تتنبأ بالظروف المقبلة لهذا المجتمع. ويمكن التوسع في هذه التقارير بإجراء دراسات تاريخية للمجتمع أو المنطقة، والتي يكون من شأنها الكشف عن أنماط التغيير الحضاري، وعن تطور التقاليد، وعن تاريخ النظم الأساسية ونواحي نشاطها.

ويجب أن يدرس الكيان التنظيمي للمجتمع. ولابد أن يكون للهيئات والوكالات التربوية تقارير تتضمن بيان أغراضها، ونظم عضويتها، ونواحي نشاطها. ونفس هذا النوع من البيانات يجب جمعه من أندية الخدمات والأندية الاجتماعية.

إن معرفة الجماعات العاملة في مجتمع ما، ومعرفة الأفراد الذين يؤلفون عضويتها، يمكن أن تفصح عن قدر كبير من المعلومات عن

المجتمع. وقد يتضمن المسح أيضاً دراسة الصحف، والإذاعة، والتليفزيون، ومصادر الكتب: وهي مخازن بيع الكتب والأكشاك، الخ- لاكتشاف أي نوع من المواد الإعلامية متاحاً للمجتمع، وكيف تستفيد الجماعة من هذه المصادر. ويمكن أيضاً محادثة أعضاء الجماعة للتأكد من نظرتهم عن مدينتهم، وإلى أي حد من القرابة تتفق حقائق المجتمع مع النزرة التي يتمسك بها المواطنون عنه.

وحينما يتم جمع هذه البيانات وتحليلها، يجب على المكتبي أن يحدد الحقائق الهامة منها للمكتبة، وما يمكن أن تؤديه لمواجهة المشكلات المكتشفة. إن جميع الحقائق التي تتراكم في تقرير المسح الاجتماعي، لا تعادل قراراً بشأن ما يجب على المكتبة أن تفعله. لكن الحقائق قد تكشف عن الجماعات التي يتركب منها المجتمع وماذا يفعلون، وأي لون من ألوان النشاط تستطيع المكتبة أن تسانده بالمواد المناسبة. وقد تكشف عن مناطق معينة من المدينة أو عناصر من سكانها لم تخدم بكفاية من قبل، وقد تكشف أيضاً عن ميول قرائية يمكن الاستفادة بها في عملية اختيار الكتب، وقد تكشف كذلك عن بيانات نافعة في تخطيط مبان جديدة أو في التوجيه نحو اختيار الموظفين الملائمين للفروع المختلفة.

الفهرس